مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

أمريكا 2007 .. إلى أين؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

أمريكا 2007 .. إلى أين؟

مضى عام2006 بكل ما انطوى عليه من آلام للعالم الذي يخضع لقيادة قطبه الأمريكي الأوحد الذي يبسط نفوذه السياسي على بلدان العالم وأقاليمه، ناشرا قواته العسكرية في مناطق التحكم الاستراتيجي، ومنفقاً البلايين على حروبه التي كانت كفيلة بإطعام نحو مليار شخص حول العالم يتضورون جوعا.

الرأي العام الأمريكي لم يعد قادرا على فهم أسباب رصد 439.3 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب لأغراض الدفاع في ميزانية عام2007 بغرض التوسع في عمليات تطوير القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية وتحديث أنظمة التسلح التقليدية وغير التقليدية, وتمويل الحرب في أفغانستان والعراق، والتي كان من الممكن توجيهها لأغراض التطوير والتوسع الاقتصادي، كما لم يعد يحتمل تبعات ارتفاع معدلات الكراهية تجاه بلاده، والتي تكشف عنها استطلاعات الرأي الدولية، آخرها استطلاع مؤسسة "زغبي" الدولية حول صورة الولايات المتحدة في العالم العربي، والذي أظهر تراجع تلك الصورة سلبيا خلال عام 2006 بنسبة 90% في الأردن، و83% في مصر، و82% في السعودية بسبب الحرب في العراق **والانحياز إلى إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين** ، وآثارهما على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، فضلاً عن الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة "أنجوس ريد ستراتيجيز" في نوفمبر الماضي عن شعبية 19 شخصية عالمية احتل فيه الرئيس "بوش" المرتبة 16 بعد الرئيس الفنزويلي "هوجو شافيز" الذي احتل المرتبة الـ 15 وقبل الرئيس الإيراني "أحمد نجاد" الذي احتل المرتبة 17.

غير أن الداخل الأمريكي عبر هو الآخر عن سخطه تجاه سياسات الإدارة الأمريكية الجمهورية من خلال انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، والتي فاز فيها الديمقراطيون بالأغلبية البرلمانية بعدما حصلوا على 231 مقعدا في مجلس النواب بزيادة قدرها 29 مقعدا و51 مقعدا في مجلس الشيوخ بزيادة قدرها 7 مقاعد، فضلاً عن فوزهم بمنصب الحاكم في28 ولاية من إجمالي 36 ولاية جرت عليها الانتخابات .. تلك الخسائر التي أعقبت استطلاعات كشفت عن تدني شعبية "بوش" إلى 40% بسبب حرب العراق، والتي عبر 60% من الأمريكيين عن أهميتها في تحديد ترشيحاتهم.

ومن الجدير بالذكر أن العالم العربي كان هو المتضرر الأكبر من السياسات الأمريكية , فاستمرار فاستمرار دعمها لإسرائيل واحتلالها للأراضي العربية رغم انتهاكاتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك العراق الذي بدأ الحرب الأهلية، والتي أوقدت أمريكا فتيلها بغزوها أراضيه في أراضيه في مارس 2003، بالإضافة إلى فشلها في كبح جماح إيران وطموح برنامجها النووي بما النووي بما يحمله من أخطار على محيطه الإقليمي وجواره العربي بعدما خلطت الأوراق الأمنية

الأمنية والسياسية بعضها ببعض، فتارة تصفه بالدولة الداعمة للإرهاب والمعادية للديمقراطية، وتارة وتارة أخرى تتهمه بمساندة الميليشيات الشيعية بالعراق وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية الفلسطينية بما شتت القضية الإيرانية وقسم الآراء حولها.

على العموم كان حصاد عام 2006 سلبيا في مجمله على الأمن والاستقرار في المنطقة"، غير أن الأمر الذي لا يمكن إنكاره أن الولايات المتحدة كان لها الدور الأكبر في ذلك الحصاد الذي اختتم بمشهد إعدام الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" فجر يوم السبت 2006/12/30 لينهي جدلاً أثارته ملابسات محاكمته، ويبدأ جدلاً جديداً عن مستقبل العراق الذي يعاني من حرب أهلية طاحنة راح ضحيتها الآلاف ويزيد من لهيبها جنون النوازع الطائفية وضعف الحكومة بل وانحيازها , ونزع قوات الاحتلال أياديها من مسؤولية الفوضى والخراب .

إن إعدام "صدام" أثار مئات التعليقات من أصحاب الفكر وفي مقدمتهم روبرت فيسك الذي قال في صحيفة الإندبندنت يوم 2006/12/31 بعنوان "ذهب بأسراره إلى القبر" أكد على أن الدعم الشائن الذي قدمته الولايات المتحدة وبريطانيا خلال عشر سنوات لـ"صدام حسين"، قصة فظيعة لا يريد قادتنا أن يتذكرها العالم، وقد تم إعدام "صدام" حتى تصبح أسرار واشنطن في مأمن مشيرا إلى التعاون الذي جمع بين الطرفين وكانت له أشكال مختلفة بدءا من الدعم الشخصي الذي تلقاه من وكالة الاستخبارات المركزية للقضاء على الحزب الشيوعي العراقي وانتهاء بالمؤازرة التي حظي بها خلال الحرب العراقية الإيرانية من خلال لقاءاته مع المسؤولين الأمريكيين واستعانته بصور للمواقع الإيرانية التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية، كما قال "فيسك" في نفس الصحيفة يوم 2006/12/30 بعنوان "الديكتاتور الذي صنعته أمريكا ودمرته" إن الملايين من المسلمين والعرب يوجهون سؤالاً لن يجد طريقه إلى وسائل الإعلام في الغرب، وهو "ماذا عن المذنبين الآخرين؟"، وهم "توني بلير" و"جورج بوش" وغيره ما من زعماء الدول التي شاركت في غزو العراق عام 2003، فقد غزا "صدام" الكويت وإيران، ولكن "بوش" و"بلير" غزيا أيضا العراق وتسببا في مقتل عشرات الآلاف من العراقيين تلك الجريمة التي لا ينبغي أن ننساها ونحن نشاهد جثة "صدام".

لقد اجتاحت قوات التحالف الأمريكي الأراضي العراقية في مارس 2003 في حرب سمتها "حرب تحرير العراق"، من أجل ما سمته إرساء نظام سياسي قائم على الأسس الديمقراطية .. تلك تلك الشعارات التي أثبتت زيفها فضائح سجن أبوغريب وقتل المدنيين العزل لترتفع الأصوات المطالبة المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، والتي أنفقت عليها الإدارة الأمريكية أكثر من 350 350 مليار دولار، ووصل معها عجز الموازنة الأمريكية إلى 700 مليار دولار في الوقت الذي الذي وصلت فيه الديون إلى 6 تريليونات دولار لتصبح أمريكا بذلك أكبر دولة مدينة في العالم مع

العالم مع وصول الخسائر البشرية الأمريكية مع نهاية العام إلى 3000 قتيلاً واثنان وعشرين ألف ألف جريح و422 مصابا بالجنون، بالإضافة إلى صدور إحصاءات عن الجيش الأمريكي يوم 2006/12/20 تشير إلى انتحار 59 جنديا منذ بداية الحرب.

كما أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها الفصلي يوم 2006/12/19 أن الهجمات التي تشنها العناصر العراقية المسلحة على قوات التحالف وقوات الأمن العراقي والمدنيين , قفزت إلى مستويات قياسيةوصلت إلى22% خلال الفترة ما بينمنتصفأغسطس ومنتصف نوفمبرالماضيين، كما صدرت بيانات عن وزارة الداخلية العراقية يوم 2007/1/2 أوضحت أن 12320 مدنيا عراقيا قتلوا خلال عام 2006، بينما أصدرت الأمم المتحدة إحصاءات تفيد بأن العراق يشهد مقتل نحو 120 مدني يوميا استنادا على بيانات لوزارة الصحة ومشرحة بغداد فضلاً عن وصف الاتحاد الدولي للصحفيين عام 2006 بأنه الأكثر دموية على الإطلاق في المهنة، بعد أن قتل فيه 155 من العاملين في حقل الإعلام.

وقد دفعت تلك الأوضاع المتدهورة الرأي العام الأمريكي إلى القلق حيال تدهور الأوضاع الأمنية في العراق ومدى قدرة القوات الأمريكية على السيطرة عليها؛ حيث كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "جالوب" نشرت نتائجه يوم 2006/12/13 أن 62% من الأمريكيين يعتبرون أن إرسال جنود للقتال في العراق كان خطأ ، وأن 52% ممن شملهم الاستطلاع رأوا أن الوضع يتفاقم في العراق ، بينما رغب 55% في انسحاب قوات بلادهم خلال عام واعتبر 60% أن العراق لن يصبح أبدا بلدا ديمقراطي مستقرا، بينما أكد 57% أنهم لا يثقون في الرئيس "بوش" بسبب إدارته للحرب ، وأن ثلاثة من كل أربعة يؤيدون التوصيات الرئيسية الثلاث التي طرحتها لجنة دراسة العراق, ، والتي تشمل : إجراء محادثات مباشرة مع إيران وسوريا ، وسحب معظم القوات الأمريكية بحلول عام 2008، وإطلاق مبادرة جديدة لحل الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني.

كما واصلت جماعات سلام أمريكية مع مطلع العام الجديد تنظيم المسيرات والتظاهرات من أجل الدعوة لإنهاء الحرب، منها .. جماعة "متحدون من أجل السلام والعدالة"، والتي تضم أكثر من 1300 جماعة سلام أمريكية، والتي تعتزم تنظيم مسيرة يوم 2007/1/27 للاجتماع مع عدد من الأعضاء الجدد في الكونجرس من أجل حشد الضغوط المطالبة بإنهاء الحرب.

ولكن يبدو أن "بوش" مصرا على السباحة ضد التيار؛ فرغم أن تقرير لجنة دراسة العراق حذر من التداعيات الخطيرة لتدهور الحالة الأمنية في العراق، وأوصى بانسحاب القوات الأمريكية المقاتلة بحلول عام2008، يبحث الرئيس الأمريكي إرسال30 ألف جندي إضافي للعراق ليصل عدد القوات الأمريكية إلى 170 ألف على أساس أن الصراع سوف يحتاج "المزيد من التضحيات وأن أيديولوجية الحرية تحتاج إلى مزيد من الوقت للانتصار".

وقد اعتبر وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" يوم 2006/12/19 أن بلاده تخسر الحرب في العراق ، وأن إرسال المزيد من القوات الأمريكية إلى العراق لن يجدي .

غير أن حقائق الواقع التي تؤكد تدهور الأوضاع الأمنية هناك والتي لا يمكن لأحد أن ينكرها دفعت بالرئيس الأمريكي إلى التصريح يوم2006/12/20 بأن بلاده لا تكسب الحرب في العراق ولا تخسرها، وأن عام 2006 كان عاما صعبا بالنسبة للقوات الأمريكية في العراق ، بما يعد تراجعا عن تصريحاته السابقة، والتي كانت تؤكد أن واشنطن تكسب الحرب.

وفي ذات السياق تساءلت المحللة السياسية الأمريكية "روزا بروكس" في صحيفة لوس أنجلوس تايمز يوم 2006/12/19 عن مفهوم التخلي عن العراق الذي ظل رموز الإدارة الأمريكية يتحدثون عنه، مؤكدة أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 دون خطة لحماية البنى التحتية والسكان المدنيين كان شكلاً من أشكال التخلي، وأن الفشل في إكمال،أو حتى البدء، في تنفيذ معظم مشاريع إعادة الإعمار التي وعد بها "بوش" وإتباع الوسائل الهمجية في مواجهة المقاومة مما أدى لقتل الآلاف واعتبار موتهم قضاء وقدر كان أيضا شكلاً من أشكال التخلي عن العراق وشعبه، قائلةً إن أمريكا إذا كانت جادة في مساعدة الشعب العراقي، فمازالت هناك بعض الأشياء التي يمكن عملها، والتي تبدأ بسحب القوات الأمريكية من العراق.

وعلى الصعيد الفلسطيني تستمر أمريكا في انتهاج سياسة التأييد المطلق لإسرائيل في مجلس الأمن وغيره رغم سياسة البطش والعدوان ضد الشعب الفلسطيني ، وتشير الإحصائيات إلى أن إسرائيل قتلت نحو 692 فلسطينيًا خلال العام الماضي سقط منهم 556 في قطاع غزة فقط، وأن قوات الاحتلال نفذت 85 عملية اغتيال بحق نشطاء الانتفاضة سقط فيها 189 شهيدًا، بينهم 134 مستهدفًا و55 شهيدًا من غير المستهدفين الذين تواجدوا وقت تنفيذ تلك العمليات، ليرتفع بذلك عدد الشهداء الذين قضوا نحبهم اغتيالاً منذ بداية انتفاضة الأقصى إلى 842 فلسطينيًا كما قتل الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي 114 طفلاً دون الثامنة عشرة.

وبذلك يزيد عدد الشهداء الذين سقطوا عام 2006 عن ثلاثة أضعاف الذين سقطوا عام 2005 والذين بلغ عددهم فيه 240 فلسطينيًا.

وقد كتب الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" كتابا مؤخرا بعنوان "فلسطين .. سلام لا تمييز عنصري" عنصري" علق عليه يوم 2006/1/3 بقوله إن معاناة الفلسطينيين، والاستيلاء على أراضيهم، وإسكات أصواتهم وعزلهم وبناء الجدار الذي التهم الكثير من ترابهم يعتبر أبشع كثيرا من مظاهر مظاهر التمييز العنصري التي شهدها نظام جنوب إفريقيا السابق، غير أنه لفت إلى دور اللوبي اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، والذي أكد على ضغوطه من أجل الحصول على تأييد الإدارة الإدارة الأمريكية والكونجرس، مشيرا إلى أن أي عضو في الكونجرس يرغب في التجديد لا يمكن أن

يمكن أن يعبر عن موقف متوازن في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا أن يطالب بانسحاب إسرائيل إسرائيل إلى الحدود الدولية، أو أن يتعهد بحماية الحقوق الفلسطينية، لأن "أي شخص يفعل ذلك سيكلفه ذلك سيكلفه موقفه منصبه".

وعلى صعيد القضية النووية الإيرانية فشلت الولايات المتحدة حتى الآن في التعامل مع هذه القضية رغم صدور قرار من مجلس الأمن يوم 12/23، ويقضي بحظر استيراد أو تصديرأي مواد أو تكنولوجيا نووية من إيران أو إليها، إلا أن الرئيس "نجاد" رد على ذلك القرار بالإعلان عن تركيب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي جديد لتخصيب اليورانيوم في منشآة "ناتانز" النووية، مشيرا إلى أن قرار مجلس الأمن لا قيمة له، وأن الغرض منه ترهيب طهران التي يجب أن يتعايش العالم معها على أنها أصبحت قوة نووية، وأن الغرب بذلك القرار خسر فرصته الأخيرة لتحسين العلاقات معها، فضلاً عن إقرار مجلس الشورى الإيراني مشروع قانون لإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة.

سياسة الولايات المتحدة تحت شعارات "الحرب ضد الإرهاب" و"نشر الديمقراطية" وما أفرزته من مفاهيم "الدول المارقة" و"الشرق الأوسط الكبير" من أجل احتلال بعض الدول أو الضغط على أخرى وانتهاك حقوق شعوبها، أثبت فشلها, فها هي قوة طالبان تتصاعد من جديد، وها هو تنظيم القاعدة يواصل تهديداته وتوجيهاته رغم آلاف البلايين التي تم رصدها للقضاء على رموزه، وها هي أيضا الشعوب قبل الحكومات العربية ترفض أي نماذج إصلاح تقترحها الولايات المتحدة باعتبار أن الإصلاح يأتي من الداخل ، لكن الملفت أن تلك الإخفاقات لم تدفع الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياساتها، بل واستمرت في نهجها الشرير الذي يقسم العالم إلى حلفاء وأعداء.

بيد أن التساؤل الآن .. إلى أين ستبحر أمريكا وربانها "بوش" بسفينة العالم ؟ لو استمرت الإدارة الأمريكية في تلك السياسات القائمة على تدمير الجميع من أجل تحقيق مصالحها، فلن تكون النتيجة سوى المزيد من القتلى والعديد من المشردين حول العالم وتعظيم الكراهية تجاه "أبناء العم سام" ليندفع المنتقمون إلى أراضيه يطلقون شيئا من السخط الكامن في صدورهم، بينما الإدارة الأمريكية منشغلة في وضع المزيد من الخطط لمكافحة الإرهاب.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/1/4

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

مركز لرصد التجارب النووية..

تصعيد إسرائيلي جديد في إطار المواجهة مع إيران

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

مركز لرصد التجارب النووية..

تصعيد إسرائيلي جديد في إطار المواجهة مع إيران

أثار إعلان إسرائيل عن عمليات تفجير في صحراء النقب لاختبار منشأة تحت الأرض لرصد أي تجربة نووية إيرانية محتملة، العديد من علامات الاستفهام، سواء بسبب توقيت هذا الإعلان الذي كشفت عنه صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم 2007/1/2، أو بسبب طبيعة هذه المنشأة والمهام الأخرى التي قد تقوم بها، ولماذا اختيرت تل أبيب دون غيرها من عواصم المنطقة، في الشرق الأوسط أو حتى في دول آسيا الوسطى، لإقامة هذه المنشأة بها التي قيل إن معلوماتها تنقل مباشرة إلى مركز الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا عبر مركز الأبحاث النووي "نحال سوريك" على الساحل الإسرائيلي.

أسئلة عديدة تبحث لها عن إجابة في وقت شهد تطورين مهمين**الأول:** تهديد الرئيس الإيراني بتوجيه "صفعة تاريخية" إلى الدول، في إشارة مؤكدة إلى إسرائيل، التي قد تفكر في مهاجمة بلاده بسبب برنامجها النووي، مجددا عزم بلاده على عدم التراجع عن حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية، حتى لو أدى ذلك إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي.

والثاني: تأكيد موسكو إصرارها على مواصلة التعاون العسكري مع طهران في تحد لقرار مجلس الأمن (1737) القاضي بفرض عقوبات عليها، وفي رسالة لا تخفى دلالاتها على أحد بأن الدب الروسي قد لا يأبه كثيرا بالاعتراضات الأمريكية – الإسرائيلية إذا مست قلب مصالحه الحيوية وهي مبيعات الأسلحة، خاصة تلك المصدرة لإيران التي أعلن أنها نشرت أنظمة صواريخ روسية من طراز "تور– إم1" اشترتها بقيمة 1.4 مليار دولار حول مواقعها النووية لحمايتها في إطار المواجهة المعلنة بينها وبين واشنطن وتل أبيب.

وبالإشارة إلى ما سبق أن ما كشفته الصحيفة الإسرائيلية بأن المنشأة تعد مركزًا جيوفيزيائيا يحتوي على أجهزة قياس عديدة للهزات الأرضية ولقوة الجاذبية وللحقول المغناطيسية وللتغيرات في مركز الكرة الأرضية وأي أنشطة أخرى، فإنه يلاحظ أنها لم تكشف عن الحقيقة بكاملها **وذلك في ضوء الآتي:**

1– نفي منظمة "الحظر الشامل للتجارب النووية" ومقرها فيينا ما نشرته الصحيفة الإسرائيلية عن عن علاقة المنظمة بالمنشأة التي أقامتها تل أبيب لرصد أية تجارب نووية إيرانية محتملة، مؤكدة أن مؤكدة أن ما تقوم به إسرائيل من تفجيرات لاختبار أجهزة قياس هذه المنشأة لا يتصل من قريب أو قريب أو بعيد بالأمم المتحدة، وهو الادعاء الذي زعمت فيه إسرائيل أن التفجيرات تتم بالنيابة عنها، وكانت الناطقة الإعلامية بالنيابة في الأمانة العامة للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل الشامل للتجارب النووية قد استغربت الزج باسم الأمم المتحدة في التقرير الإسرائيلي، مؤكدة ذلك

ذلك بالقول "يمكن أن تكون تلك التفجيرات قد وقعت، وربما تم تسجيلها من قبل الأجهزة المعنية في المعنية في المنظمة، لكنني لا أستطيع أن أجزم نفيا أو تأكيدا حتى لو كنت أعلم بذلك".

2- تحذير دبلوماسي غربي من الأخطار البيئية المتوقعة الناتجة عن التفجيرات الإسرائيلية، والتي قيل إنها ثلاثة تفجيرات استخدمت 45 طنا من المواد شديدة الانفجار، قوة كل واحدة منها 2.4 درجة في مقياس ريختر للزلازل، والتي من الممكن أن تكون محسوسة في دائرة يصل قطرها إلى كيلومترات عديدة، بدليل إبلاغ إسرائيل للدول المجاورة بعملية التفجير بشكل مسبق، علما بأن التفجيرات خطط لإجرائها في منطقة "أورون" شمالي صحراء النقب جنوب إسرائيل.

3- أن المنشأة المذكورة، والتي حاولت تل أبيب إلصاقها بجهة دولية، تعد المركز الثاني في إسرائيل، ويندرجان ضمن إطار نظام للرصد وللتحقق الدوليين يتبعان لما يعرف بـ"اللجنة التحضيرية" لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي تتخذ من مبنى الأمم المتحدة في فيينا مقرا لها، وذلك بناء على ما تفرضه المعاهدة الدولية لحظر التجارب النووية من التزامات، والتي تنص على إنشاء نظام عالمي للمتابعة والتحليل لتقييم جهود الدول الموقعة بشأن تنفيذ بنود المعاهدة الدولية، التي لا يعنيها سوى كشف التفجيرات النووية المحتملة وتوفير أدلة على حدوثها للدول الأطراف، وذلك بغرض التحقق من مدى الامتثال للمعاهدة.

وهنا تنبغي الإشارة إلى حديث مدير قسم رصد الزلازل بالمركز الجيوفيزيائي الإسرائيلي "رامي هوبشتاتر" الذي اعتبر أن إسرائيل هي فقط جزء واحد في سلسلة تشمل 50 مركزا حول العالم، مشددا على أهمية موقع الرصد في بلاده بدعوى أنها قريبة من دول تطور سلاحا نوويا في إشارة واضحة إلى إيران. بل إن هناك وثيقة صدرت عن الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سبتمبر2005 تؤكد على ما سمته "فوائد المشاركة"، ليس فقط في التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيا الرصد والتحقق، وإنما من الناحية الأمنية أيضا، حيث تشير هذه الوثيقة إلى أن نظام المراقبة يتضمن عمليات تشاور وتفتيش مواقع وتدابير لبناء الثقة، بحيث يكون قادرا – أي هذا النظام – على تلبية مقتضيات التحقق الواردة في المعاهدة، وهي ضمان التزام، ليس فقط الدول الأطراف أو الموقعة وإنما كافة الدول، بعدم إجراء أو التسبب في إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، سواء كان ذلك لأغراض عسكرية أم لأي غرض آخر.

أي إن الهدف الرئيسي للمعاهدة، وليس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما حاولت إسرائيل أن تزعم، تزعم، هو المساهمة بكل السبل المتاحة في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع وجوهه وفي عملية عملية نزع السلاح النووي، وهو الهدف نفسه الذي ترمي إليه الجهود الدولية الحالية بشأن منع إيران إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية، وتكللت بقرار دولي بفرض العقوبات استنادا إلى المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي طالب إيران من جهة بوقف جميع أنشطتها

أنشطتها النووية الحساسة بما فيها التجارب التي كانت قد أعلنت في وقت سابق جاهزيتها للقيام بها، للقيام بها، ومن ثم دخول النادي النووي في فبراير 2007، وطالب من جهة أخرى كافة الدول الأعضاء الأعضاء فضلاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من مدى امتثال طهران لبنود القرار، الأمر القرار، الأمر الذي يرجح وجود صلة ما بين توقيت الإعلان عن اختبار أجهزة المرصد الإسرائيلي الإسرائيلي وبين الضغوط المتواصلة على طهران للانصياع، **وكان آخرها:**

- تصريحات وزير التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي "أفيجدور ليبرمان"، وهو يميني متطرف، والتي أكد فيها أن الوضع الإيراني أصبح مستعصيا، وأن بلاده يتعين عليها أن تواجه طهران بمفردها، وذلك لأن العقوبات غير وافية بالغرض، وأن المجتمع الدولي لا يبدو عليه الاستعداد للقيام بالخطوات الضرورية لكبح جماح البرنامج النووي الإيراني، بل إنه طالب في خطاب وجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 2007/1/3 بوقف عضوية إيران في المنظمة الدولية بسبب برنامجها النووي ودعوتها لتدمير إسرائيل.

- اتهامات رئيس الحكومة البريطانية "توني بلير" لها بأنها تشكل تهديدا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط، وأنها تعيق عملية الاستقرار في لبنان وفي العراق وفي فلسطين، الأمر الذي يستوجب مواجهة ما تقوم به وإنشاء تحالفات لمنعها وإعاقتها في المنطقة كافة.

- مطالبة التقرير السنوي الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية (معهد بحوث الأمن القومي) بجامعة تل أبيب، وهو أحد التقارير المهمة التي تحدد لصانع القرار الخيارات المتاحة للتصرف بشأن العديد من القضايا، لاسيما أن من يشارك في إعدادهم لفيف من العسكريين ورجال الاستخبارات، فضلاً عن الأكاديميين والسياسيين، مطالبته بإجراء عسكري إسرائيلي من أجل كبح جماح الطموحات النووية لطهران، مشيرا إلى قدرة تل أبيب على القيام بهذا العمل بشكل منفرد، خاصة- كما أكد على ذلك التقرير- أن الزمن يعمل لصالح إيران، وأنه سيكون بحوزتها سلاح نووي في فترة قريبة ما لم يتم ردعها عسكريا. ويبدو أن تلك المطالبة كانت بمثابة تحذير لما تتخوف منه تل أبيب؛ حيث قال الرئيس الإيراني "نجاد" في تصريح له يوم 2007/1/3 إن بلاده ستبدأ قريبا في إنتاج الوقود النووي للاستخدام الصناعي من خلال تركيب 60 ألف جهاز طرد مركزي، وأنها لن تتراجع قيد أنملة عن برنامجها النووي، مقللاً مرة أخرى من أهمية قرار مجلس الأمن (1737) باعتباره غير ملزم لها، وأنها قادرة على الدفاع عن نفسها إذا تعرضت لهجوم من الخارج.

ولاشك أن الهدف من استمرار مثل هذه الضغوطات وقف أية احتمالات بتدعيم القوة الإيرانية التي التي سيؤدي نجاحها في امتلاك القدرات العسكرية النووية، كما أشار إلى ذلك أحد الخبراء، في في تدشين مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط والعالم؛ حيث ستتغير موازين القوى في المنطقة،

المنطقة، بما يضمن لها أن تصبح القوة الإقليمية العظمى ويمنع أية احتمالات بمهاجمتها عسكريا، عسكريا، وهي الأمور التي تثير المخاوف الإسرائيلية إلى درجة الادعاء بأن محطة الرصد المشار المشار إليها سلفا تابعة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها، حتى تلك المعروفة بمنظمة بمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية التي حاولت الناطقة باسمها تمييع القضية بالقول: "إنها لا لا يمكنها التعليق على أية أنباء صحفية أو معلومات غير رسمية، بالرغم من أن بقية تصريحها تصريحها يشير ضمنا إلى أن إسرائيل ومع عدم توقيعها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، النووية، إلا أن بها محطتين (مركزين كما سبقت الإشارة) إحداهما رئيسية والأخرى فرعية تابعتين تابعتين للمنظمة.

ومن المعروف أن تلك الأخيرة أي منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية أنشئت بناء على معاهدة تم اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1996، وذلك بعد أطول عملية تفاوض في تاريخ جهود الحد من التسلح، وقد فتح باب التوقيع عليها في نفس العام ووقعت عليها عندئذ 71 دولة، وتوشك المعاهدة الآن على أن تنال صفة "معاهدة عالمية النطاق"؛ حيث وقعت عليها، كما تشير إحدى الوثائق الدولية بهذا الشأن، 175 دولة وأودعت 122 دولة صكوك تصديقها لدى الأمين العام للأمم المتحدة منها 33 من الـ 44 دولة التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها.

وهنا يلاحظ عدد من النقاط المثيرة للانتباه بشأن هذه المعاهدة:

الأولى: أن اللجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة أنشئت بعد شهرين فقط من اعتماد المعاهدة، أي في نوفمبر 1996، معلنة بذلك إنشاء الأمانة الفنية المؤقتة في مقر الأمم المتحدة بالعاصمة النمساوية فيينا؛ بحيث تكون مهمتها تحديدا القيام بالتحضيرات اللازمة للتنفيذ الفعال لبنود المعاهدة.. بمعنى آخر فإن مهمتها إجرائية بحتة وليست تنفيذية، كما حاولت إسرائيل أن تعطي الانطباع بذلك، بهدف تحديد الطواقم الإدارية العاملة والميزانية المخصصة وفرق الاتصال بالدول المعتمدة، وفي هذا الشأن هناك ما مجموعه 112 دولة معتمدة لدى اللجنة، كما قامت 108 دول بتسمية السلطات الوطنية أو نقاط الاتصال الخاصة بها.

الثانية: تؤكد المعاهدة في مادتها الـ 14 أنه لا يبدأ نفاذها إلا بعد أن توقع وتصدق عليها 44 دولة شاركت في مؤتمر نزع السلاح عام 1996، ولديها أبحاث نووية ومفاعلات قدرة نووية.. وهنا يشار إلى أن المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي بسبب استمرار امتناع 11 دولة تملك منشآت وقدرات نووية في مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية، علاوة على إيران ومصر.

الثالثة: يتألف نظام الرصد والتحقق الذي وضعته المعاهدة من شبكة تضم 321 محطة رصد و16 و16 مختبرا للمواد (النويدات) المشعة في حوالي 89 دولة في مختلف أنحاء العالم.. والمهم هنا أن هنا أن إسرائيل، وهي إحدى الدول المضيفة لمحطات الرصد وقعت اتفاقا أو ترتيبا بشأن مرافق نظام

مرافق نظام التحقق لكنٍ لم يبدأ نفاذه بعد، ولا توجد إلا دولتان عربيتان في هٍذا النظام، الأولى الأردن التي أبرمت اتفاقا بهذا الشأن، والثانية سلطنة عمان التي وقعت اتفاقا لكن لم يبدأ نفاذه بعد.

بعد.

الرابعة: وهي النقطة الأكثر إثارة للانتباه بشأن هذه المعاهدة تتعلق بالمستفيدين من البيانات والمعلومات التي تتجمع لدى نظام الرصد؛ حيث تبرزِ الوثيقة الصادرة عن المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة في 2005/9/7 والتي أشير إليها سلفا، أن هناك نقطة تعرف بمركز البيانات الدولي ومهمته دعم اضطلاع الدول الموقعة بمسؤولياتها التحققية، وذلك عن طريق تقديم المنتجات والخدمات اللازمة للرصد العالمي الفعال بعد بدء نفاذ المعاهدة.. أما مهمته قبل بدء نفاذ المعاهدة فهي معالجة تلك البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها وحفظها.. وهنا يشار إلى أن ما مجموعه 703 من المستفيدين أقرتهم بالاسم 88 دولة يتمتعون بإمكانية الوصول إلى بيانات الرصد الدولي ومنتجات مركز البيانات الدولي.. وهذا التوسع في قاعدة المستفيدين يثير علامات الاستفهام بشأن طبيعة هؤلاء المستفيدين، لاسيما أن المركز يستبعد آليا تلك المعلومات التي تعزى إلى ظواهر طبيعية أو إلى ظواهر غير نووية من صنع الإنسان.

إن محاولة إسرائيل الزج باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اختبار أجهزة أحد مراصدها الجيوفيزيائية، والتي يمكن أن تستخدم لأغراض أخرى، ما هو إلا إجراء تصعيدي آخر يصب في خانة المواجهة بينها وبين إيران.. غير أن هذا الإجراء كشف النقاب عن حجم الأخطار المحدقة بالأمة العربية، فمن ناحية لم تفكر أي من دولها في اتخاذ إجراء فعلي على الأرض، مثلما فعلت إسرائيل، لتحس بخطر البرنامج النووي الإيراني ولو حتى في جانبه البيئي، ومن ناحية ثانية فإنها لم تحسن التعامل مع البنية القانونية الدولية التي قد تحرمها من أوراق مساومة وتفاوض يمكن أن تستخدمها في أوقات الأزمات، وهي من ناحية ثالثة لم تستطع اتقاء شر ما تقوم به إسرائيل نفسها من محطات رصد أو عمليات تفجير، إذ لم يرد وحتى وقت كتابة هذه السطور أي رد فعل عربي على التحرك الإسرائيلي الأخير.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/1/5

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة في العراق

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة في العراق

أدى الفشل الأمريكي المستمر في التعامل مع معطيات الواقع على الساحة العراقية إلى البحث عن إستراتيجية عسكرية جديدة ، خاصة بعد تخطى عدد القتلى الأمريكيين في العراق ثلاثة آلاف جندي، وانخفضت شعبية الرئيس "بوش" وقل التأييد للحرب إلى درجة جعلت الحزب الجمهوري يدفع ثمنا تجسد في فوز الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي التيجرت في نوفمبر2006، والتي انتقلت بعدها رئاسة الكونجرس بمجلسيه إلى الديمقراطيين، وهو ما عكس رغبة الرأي العام الأمريكي في التغيير، وفق استطلاع للرأي بثته شبكة "سي ان ان" الأمريكية في 30 ديسمبر 2006، وأظهر تراجع نسبة التأييد لسياسة "بوش" بالعراق، من 34% في وقت سابق إلى 28%.

وبدأ "بوش" سلسلة من الاجتماعا ت التشاورية في مزرعته بكروفورد مع نائبه "ديك تشيني" ووزيرا الخارجية والدفاع ومستشار الأمن القومي الأمريكي وكبار قادته العسكريين لبحث الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، والتيعتزم الكشف عنهاأواخر يناير 2007 ليضع بذلك ليضع بذلك علامات الاستفهام حول خططه لمواجهة التحديات التي تواجه قواته وسياساته هناك، هناك، بالإضافة إلى التصدي للانتقادات المحتمل إثارتها من قبل القيادة الديمقراطية الجديدة التي التي تسيطر على الكونجرس.

وكان الرئيس الأمريكي قد بدأ عام 2006 بالتأكيد على وجود استراتيجية للنجاح تقوم على ثمانية أسس أثبتت الوقائع عدم تنفيذها وفشلها، وتتضمنأهدافا مثل "التغلب علىالإرهابيين وتحييد المتمردين" و"مساعدة العراق في تقوية اقتصادها" و"زيادة الدعم الدولي للعراق" وأظهرت التقارير الأسبوعية التي تصدرها وزارة الخارجية فشل واشنطن فيتحقيق أهدافها، ثم عاد في الصيف لتطبيق استراتيجية جديدة كانت تتضمن تطهير مناطق معينة من المسلحين بمساعدة القوات العراقية ثم استمالة السكان بتوفير فرص عمل لهم في مشروعات، وهي الاستراتيجية التي أسهمت في ارتفاع عدد القتلى الأمريكيين بالإضافة إلى ما قابلته من مشاكل معقدة أبرزها عدم التزام العراقيين بتقديم القوات اللازمة لهذه العلميات، ناهيك عن ضعف مستواها التدريبي والميداني، وسيطرة الطائفية والانتماءات المذهبية عليها.

كما وجدت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نفسها أمام مأزق مزدوج، فهي لا تجد مخرجا من ألد مخرجا من العراق يضمن تحقيق مصالحها فيه، بل أن من يحصد نتائج الوضع في العراق هي إيران ألد خصوم الولايات المتحدة عداء، والتيأصبحت القوة المستفيدة الأولى من الفراغ الأمنيهي إيران الأمني داخل هذا البلد، معتمدة في نفوذها على تأثيرها القوي بين الشيعة ، وهو ما يؤكده وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس"، الذي قال: "إنه في حال لم تنجح الولايات المتحدة في لجم النزاع

النزاع الدائر في العراق وانسحاب قوات التحالف من هناك، فسوف تطلق يد إيران وسوريا و«القاعدة» في و«القاعدة» في العراق".

وجاء تقرير لجنة "بيكر . هاملتون" يوم 2006/12/6 متضمنا مجموعة من العناصر تمثلت أبرزها في: عدم الالتزام بالتواجد العسكري الدائم بالعراق، والتركيز على بناء قوات الأمن الوطنية، وفتح حوار مباشر مع الأطراف المعنية الإقليمية والداخلية . لاسيما إيران وسوريا والمرجع الشيعي آية الله "علي السيستاني" وأيضا "مقتدى الصدر" زعيم ميليشيا جيش المهدي إلى جانب ضرورة تسوية قضايا الصراع العربي . الإسرائيلي سواء على المسار الفلسطيني أو اللبناني والسوري.. وإلى جانب هذه المحاور، انطوى التقرير على مقترحات بشأن آليات ومداخل تنفيذ هذه التوصيات، تمثلت أهمها في ضرورة بناء آلية مؤسسية تضم الأطراف الفاعلة والمعنية بالشأن العراقي، من أجل التحاور . دون قيود أو شروط . حول مستقبل هذا البلد.

وقد قوبل التقرير بانتقادات من بعض الأطراف العراقية والأمريكية ، ومن ضمن هذه الانتقادات إغفال مسألة التنظيمات المسلحة غير الرسمية، ووجه الرئيس الأمريكي "بوش" انتقادا فيما يتعلق بالحوار مع إيران وسوريا، كما جدد معارضته لانسحاب متسرع لقواته من العراق، مؤكدا "أن الولايات المتحدة لن تسحب وحداتها المقاتلة قبل مطلع 2008 إلا إذا سمحت الظروف بذلك"، حول عقد مؤتمر دولي حول العراق قال: "فكرة عقد مؤتمر دولي لدعم العراق هامة، لكن لا يمكن لإيران وسوريا المشاركة في هذا المؤتمر إلا إذا قدمتا دعمهما لحكومة بغداد وتخليتا عن دعم الإرهاب"، كما رفضت وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" "فتح حوار غير مشروط مع سوريا وإيران"، مؤكدة على استعداد واشنطن "لبذل جهود جديدة لاستئناف عملية السلام في المنطقة"، كما ذكرت مصادر من داخل وزارة الخارجية أن "التقرير يصلح للشرق الأوسط في التسعينيات وليس الآن".

والواضح أن تقرير "بيكر – هاملتون" لم يلق صدى طيبا منذ إصداره؛ إذ خضع لانتقادات شديدة من اتجاهات عدة، فللرئيس "بوش" يرفض تعديل مسار سياسته الخارجية خوفا من الإقرار بأن إدارته اقترفت خطأ جسيما في حربها على العراق؛ لذلك أهمل توصيات التقرير، وطلب من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، إعداد تقارير عن العراق..

بل إن الإدارة الأمريكية قطعت الطريق أمام الحوار مع إيران بعد أن قامت قواتها باعتقال أربعة أربعة إيرانيين والإعلان بأن من بينهم عسكريين ينتمون إلى قوات القدس التابعة للحرس الثوري الثوري الإيراني، والتي يشتبه في قيامها بتدريب عناصر حزب الله وتنظيمات أخرى، ولعل الهدف الهدف من إعلان القبض عليهم هو التشكيك في حقيقة النوايا الإيرانية.

وظهر عامل آخر أثر على توجه الرئيس الأمريكي فيما يتعلق بتوقيت ومحتوى استراتيجيته الجديدة، وهو سيطرة الديمقراطيين على مجلسي الشيوخ والنواب، وتصاعد التهديدات والانتقادات من قبلهم؛ حيث رأى السيناتور الديمقراطي "كارل ليفين" الذي يتولى رئاسة لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، أن الأمريكيين ليسوا "على طريق النصر" في العراق، موضحا أن المجلس سيبدأ جلسات استماع حول الوضع في هذا البلد ، رافضا زيادة عدد الجنود الأمريكيين في العراق ؛ لأنها توجه "رسالة سيئة إلى العراقيين الذين سيعتمدون بذلك علينا بدلاً من الاعتماد على قواتهم" ، وأن "التوجه الرئيسي يجب أن يكون خفض القوات (في العراق) وأي زيادة في عددها لا تدرج في إطار خفض القوات لا تستحق الدراسة".

ويعد سلسلة الاجتماعات – السابق الإشارة إليها – قال "بوش" إ نه حقق تقدما جيدا في اتجاه الانتهاء من إعداد خطة تضمن تحقيق النجاح في العراق، ولكنه أضاف أنه سيتابع مشاوراته بهذا الشأن مع المسؤولين العراقيين ومع قيادات الكونجرس من الحزبين، قبل الإعلان عن الخطة.

وقد تجسدت الحلقة الثانية من سلسلة الخطوات التمهيدية لتغيير استراتيجية الولايات المتحدة في العراق في تقرير للبنتاجون صدر في 2006/12/20 أكد على أن الأمن هو المعضلة الأساسية التي على وقعها تتفاقم كل الإشكالات الأخرى، ويقول التقرير: "إن أهم التحديات الأمنية تتمثل في معالجة أوجه النقص في الإدارة اللوجستية لقوات الأمن العراقية وإصلاح قوة الشرطة التابعة لوزارة الداخلية باستئصال عناصر الميليشيات إليها"، ويربط التقرير ترسيخ الأمن والاستقرار في العراق بالمحيط الإقليمي فلإيران وسوريا والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية وتركيا تأثير بالغ على الوضع الأمني العراقي، وأي مساعدة ايجابية أو سلبية من بعض هذه الدول لدعاة العنف والإرهاب ستنعكس سلبا على العراق، ويرى التقرير أن لكل دولة من هذه الدول أجندة خاصة بها، ولهذا ليست هناك سياسة إقليمية موحدة تجاه الوضع العراقي ، ووصل التقرير إلى استنتاج أن الفساد والخروقات القانونية، والتأثيرات الطائفية هي أهم المؤثرات التي تعرقل عمل قوى الأمن الداخلي، وفيما يتعلق بالجيش العراقي يشرح التقرير الأسباب التي تعيق نهوضه بدوره في حماية الوطن والحدود ومنها التمزق والتوزع الطائفي الذي أثر بدوره على تشكيلة وأداء هذا الجيش، ويرى التقرير ضرورة بناء جيش عراقي على أساس الانتماء الوطني وليس الانتماء الطائفي.

ثم جاء تقرير لجنة الأمن القومي الأمر يكي متفقاً مع هذه التوجهات، واتفقت دراسة أصدرها الجنرال "أنتوني زيني" بعنوان مستقبل العراق.. الواقع والمتطلبات " مع هذا كله، ولتؤكد على أن أن ثمة حقائق يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في رسم السياسة الجديدة نحو العراق ، وهي: عدم إمكانية خروج أمريكا من هذا البلد بسهولة، وأن أي حل سوف يستغرق عدة سنوات حتى يتم بناء

بناء مؤسسات حقيقية إلى جانب الجيش والشرطة ؛ فالمسألة الأمنية هي البيئة التي ينمو فيها الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولكن الأمن وحده ليس الحل.. وفي النهاية يشير – زيني – أن أن الشعب الأمريكي لا يريد مواجهة الفشل، ولا يمكن مواصلة دعم شيء لا يحقق نجاحا واضحا، واضحا، وطالب العراقيين أن يساعدوا الولايات المتحدة من خلال تفعيل المصالحة الوطنية والحوار والحوار الوطني وتطوير قوى المجتمع المدني و الإعلام الذي يساعد على مشاركة الجميع ودمج ودمج الفئات والمجتمعات المتباينة.

ورغم عدم خروج الاستراتيجية الجديدة إلى النور إلا أن خطابات "بوش" وكلماته توضح أنه سيواصل العمل من أجل هزيمة "الإرهابيين" باعتبار أن النجاح في العراق هو أمر حيوي للأمن الأمريكي، مشيرا أن الإخفاق في العراق سوف يشجع الإرهابيين والمتطرفين والأعداء على استخدام العراق كقاعدة لشن هجمات جديدة تهدد الولايات المتحدة، كما أكد البيت الأبيض أن مفتاح الحل يكمن في وجود حكومة عراقية مستعدة للتعامل مع العناصر التي تحاول منع التجربة الديمقراطية العراقية من النجاح، وذكر أن الاستراتيجية ستتضمن أساليب لتحسين الصورة الاقتصادية الكئيبة في العراق وإيجاد مدخل جديد للدبلوماسية في المنطقة والوضع السياسي الحساس داخل هذا البلد.

وكان وزير الدفاع "روبرت جيتس" قد قدم تقريرا مفصلاً إلى "بوش" حول نتائج زيارته الأخيرة للعراق، كشف خلاله عن خطة وضعها قادة عراقيون، وتتمثل في أن تركز القوات الأمريكية جهودها ضد المسلحين السنة، بينما تسعى الحكومة التي تقودها الأحزاب الشيعية لاحتواء الميليشيات كما تشاور "بوش" عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة مع القادة العسكريين الأمريكيين في بغداد، وأبرزهم قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط الجنرال "جون أبي زيد"، وقائد القوات الأمريكية وقوات التحالف في العراق الجنرال "جورج كيسي"، في أعقاب يوم من اجتماعه بقيادات رفيعة ومستشارين في وزارة الخارجية الأمريكية.

ونقلت مصادر عن مسؤولين في وزارة الدفاع "البنتاجون"، أن استراتيجية "بوش" الجديدة للتعامل مع للتعامل مع المشكلة العراقية، ستتضمن إرسال قرابة 30 ألف جندي إضافي لفرض الأمن في بغداد بغداد وما حولها ، مع التركيز على نوعية الجنود الجدد وقدراتهم القتالية وتكثيف تدريب القوات القوات العراقية لسد العجز الحادث في القوات الأمريكية ؛ فيكفي الإشارة إلى أنه من بين 140 ألف 140 ألف جندي من القوات الأمريكية، لا يعتبر سوى 25 إلى 35 ألفا منهم جنود مقاتلون، أما أما البقية فتعمل كقوات لوجستية، والشق الثاني اقتصادي يتضمن تخصيص مبلغ 10 مليارات دولار دولار لمشروعات إعادة الإعمار في العراق بهدف إيجاد وظائف جديدة للعاطلين، وبالتالي منعهم من منعهم من الانضمام إلى صفوف المسلحين، وألا تقتصر الخطة الاستراتيجية الجديدة على مراجعة الدور مراجعة الدور الذي ستضطلع به القوات الأمريكية على الساحة العراقية فقط، بل إعادة تنظيم

تشكيلات القوات الأمريكية المتواجدة داخل النطاق الجغرافي الممتد من شرق آسيا وحتى غرب غرب أفريقيا، في إطار ما أعلنه "بوش" منذ سنتين عن خطة عشرية يتم بناء عليها سحب أكثر أكثر من3/1 قواعد ومنشآت القوات الأمريكية من مختلف أنحاء العالم وإعادة نحو70.000 جندي جندي أمريكي ونحو100.000 من القواعد الأمريكية العسكرية الرئيسية في كل من ألمانيا وكوريا وكوريا الجنوبية إلى داخل الولايات المتحدة، والعمل على إضافة المزيد من عناصر السرعة والمرونة على أداء القوات من خلال توزيع قوات أصغر حجما على عدد من المواقع الإستراتيجية، الإستراتيجية، أو بعبارة أخرى مواقع جبهة العمليات، مثل القواعد الجوية في كل من بلغاريا ورومانيا وقيرغستان. مع إقامة مخازن لوجستية أيضا في مناطق أخرى من العالم مثل السنغال وغانا السنغال وغانا وأوغندا. وانتشار القوات في النقاط المشار إليها لتحقيق سهولة وصول القوات لمواجهة أية أزمة قد تنشب مستقبلاً.

كما يعتبر توزيع القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بمثابة نموذج مثالي للعمليات العسكرية الفعالة في المستقبل؛ فهناك القاعدة الأمريكية في جيبوتي التي تضم عددا لا بأس به من القوات الخاصة التي تضطلع بدور الردع ومواجهة الإرهاب في تلك المنطقة، وتتضح أهميتها من مقارنة ما أنفقته الولايات المتحدة في العراق والذي يبلغ 400 مليار دولار وأدى إلى تأليب مشاعر الغضب لدى العالمين العربي والإسلامي؛ في حين أن قاعدة جيبوتي ينفق عليها نحو15 مليون دولار سنويا وقوامها 1.500 جندي، ولكنها تؤدي مهاما متميزة من وجهة نظر العسكريين الأمريكيين آخرها ما قدمته من دعم لمساندة القوات الإثيوبية في عملياتها الأخيرة ضد ميليشيا المحاكم الإسلامية في الصومال..

كما تجدر الإشارة إلى القواعد العسكرية الأمريكية في بعض دول الخليج وأفغانستان ، والتي من من شأنها المساعدة في مواجهة التحديات الماثلة أمام القوات الأمريكية، والإشراف على تنفيذ العمليات العسكرية على مدى السنوات القادمة.

هذا و تعارض بعض الأطراف في البنتاجون زيادة القوات الأمريكية في العراق، مؤكدة أنها سوف تضر أكثر مما تفيد؛ لأنها لن تشجع العراقيين على تحمل مسؤولياتهم، وأن القوات الأمريكية ستظل متورطة في المستنقع العراقي مادام العراقيون لا يواجهون تهديدا بسحب فوري للقوات الأمريكية.

وأشارت التقارير إلى أن مكافحة المجموعات المسلحة ستشهد تغييرا في أساليبها، وستعتمد على الأساليب الاستخباراتيةأكثر من الأساليب المعتادة وسيركز الجانب الاقتصادي على التسريع في التسريع في عمليات التنمية في المناطقالمضطربة والاستفادة من الطفرة في أموال النفط للتوسع في للتوسع في إنشاء مشاريع خدمية جديدة خاصة في مناطق الجنوب. . والعمل على التوصل إلى

تفاهمات مشتركة لضبط الحدود وتهيئة المناخ للمصالحة بين مختلف الأطراف العراقية، مع إعطاء مزيد إعطاء مزيد من المساحة للدور العربي في مساعدة الحكومة العراقية لاستتباب الأمن وفرض السيطرة السيطرة على مختلف المدن العراقية مع وجود حكومة قوية في العراق وهو ما أكد عليه "بوش" في "بوش" في ختام الاجتماع الذي ضم جميع أعضاء مجلس الأمن القومي ومسؤولين آخرين قائلاً: "مفتاح قائلاً: "مفتاح النجاح في العراق هو وجود حكومة مصممة على التعامل مع العناصر التي تحاول تحاول منع هذه الديمقراطية الفتية من النجاح ".

وتبين مختلف المؤشرات والتسريبات أن "بوش" يميل إلى اعتماد ما يسمى بـ"خيار الاندفاع"، أي إرسال الآلاف من الجنود (حوالي 30 الفا من قوات المارينز والجيش)، للانتشار في بغداد لفترة يمكن أن تستمر لسنة ونصف السنة يتم خلالها ليس فقط احتواء العنف في العاصمة، بل والعمل على تكثيف عمليات تدريب الجيش العراقي، ومحاولة تحقيق وفاق سياسي أفضل، وخلق حوافز اقتصادية وفرص عمل للشباب العراقي لإبعادهم عن الميليشيات والعنف، وهذا الخيار يتناقض جوهريا مع توصيات لجنة "بيكر – هاملتون"، التي أوصت بالبدء بتخفيض القوات الأمريكية في مطلع سنة 2008، كما تتناقض مع رغبات الديمقراطيين الذين يريدون انسحابا تدريجيا من العراق.

أما الجزء الأهم فقد كشف عقب لقاء "المالكي – بوش" في عمان، ومن بعده لقاء "الحكيم – بوش" بوش" في واشنطن، وصولاً إلى لقاء "الهاشمي – بوش"، ويتجسد في محاولة ترتيب تحالف من من "المعتدلين" الشيعة ونظرائهم من العرب السنة، إضافة إلى الأكراد الأقرب دائما إلى الولايات الولايات المتحدة ، وقد أعلن عمليا عن هذه الاستراتيجية ، وتبقى مسألة وضعها موضع التطبيق. التطبيق.. ويقال في هذا السياق إن الصفقة الجديدة ستتم بالتنسيق بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وبين الحزب الإسلامي السني، وبين تحالف الأكراد ، وسيتم بناء على ذلك تشكيل حكومة حكومة جديدة قد يرأسها "عادل عبد المهدي" من المجلس الأعلى الذي لم يفز في التنافس داخل الائتلاف الشيعي على منصب رئيس الوزراء؛ إذ حظي نوري المالكي بدعم التيار الصدري.

وعلى الجانب العراقي فقد شهدت الأيام التالية لعطلة عيد الأضحى، وتنفيذ الإعدام في "صدام حسين" اتصالات مكثفة بين عدد من القادة السياسيين الذين يمثلون "الحزب الإسلامي" و"المجلس الأعلى و"المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" والحزبين الكرديين "الديموقراطي" و"الاتحاد الوطني" لوضع الخطوط لوضع الخطوط العامة لإعلان ما أطلق عليه "كتلة المعتدلين" للتخفيف من الاحتقان الطائفي وهي وهي استمرار لمحادثات التي جرت منتصف شهر ديسمبر الماضي بين نائب الرئيس العراقي "طارق "طارق الهاشمي"، الذي يرأس "الحزب الإسلامي العراقي" وأحد ممثلي العرب السنة، والنائب الثاني الثاني والعضو البارز في "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" "عادل عبد المهدي" والقيادي الكردي الكردي "روز نوري شاويس"، والتي تمخضت عن اتفاق على استئناف الاتصالات وتكثيفها من أجل

من أجل الوصول إلى إعلان الكتلة الجديدة مطلع فبراير المقبل، وهو ما يطرح تساؤلاً حول الرد الذي الرد الذي ستبادر إليه إيران من خلال التيار الصدري المقرب منها، بل الكيفية التي سيرد بها التيار من تلقاء نفسه،بالإضافة إلى موقف المرجع الشيعي الأعلى "علي السيستاني" الذي أعلن من من قبل رفضه إجراء أي تغيير حول التحالف الشيعي الحالي الحاكم الذي يضم كتلة الصدر.

وأخيرا، من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل العراق في حال تطبيق الاستراتيجية الأمريكية الأمريكية الجديدة، إلا أنه من المؤكد أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه ينبئ باتساع دائرة دائرة الحرب الأهلية والتي قد تمتد نيرانها إلى دول الجوار.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/1/4

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

بعد توجيه أصابع الاتهام لـ"أولمرت"..

فساد يمتد إلى الجذور

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

بعد توجيه أصابع الاتهام لـ"أولمرت"..

فساد يمتد إلى الجذور

يبدو أن شبهة التورط في استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض خاصة ستظل تلاحق كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين لم يتورع أحد منهم عن الإتيان بأية أفعال تضمن لهم البقاء في السلطة لأكبر مدة ممكنة ويعملوا أيضا على تعميق الصلة بينهم وبين قوى رأس المال التي أطلقت يدها في كل مكان وتعاظم فسادها، خاصة في ظل حقبة آخر أربعة رؤساء للحكومة، وعلى رأسهم "إيهود أولمرت". فقد كشفت مصادر في مكتب المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أن التحقيقات في ملف الفساد الذي أعلن عنه قبل ثلاثة شهور والمرتبط برئيس الوزراء "إيهود أولمرت"، بلغت مرحلة من الوضوح تحتم التحقيق معه بوصفه "مشبوها"، وذلك في ثلاث قضايا،**الأولى:** تتعلق بوضعه كقائم بأعمال وزير المالية عام 2005؛ حيث سعى ضاغطًا لإرساء مزاد لخصخصة ثاني أكبر البنوك الإسرائيلية لصالح رجال أعمال مقربين منه، أحدهم يعتبر الممول الأول للحملات الانتخابية التي خاضها "أولمرت" طوال حياته السياسية، لاسيما منذ أن وصل إلى رئاسة بلدية القدس عام 1993، **الثانية:** بشأن وضعه كوزير للصناعة والتجارة والتشغيل؛ إذ قام ببيع بيته لنفس ممول حملاته الانتخابية بقيمة تفوق الثمن الحقيقي للبيت مقابل امتيازات حققها مساعدوه لرجل الأعمال، **الثالثة** تتعلق أيضا بوضعه كوزير للصناعة، حيث أتهم بالحصول على نوع من الرشاوى من شريك سابق له في مكتب المحاماه، وقيامه بتعيينات سياسية لأربعة من أعضاء حزب الليكود أحدهم من المقربين له في منصب "نائب مدير عام سلطة المصالح الصغيرة" التابعة للوزارة، وهو المنصب الذي استحدثه خصيصا لهذا الغرض.

ويبدو أن هذه القضية قد أصابت "أولمرت" وفريقه بالصدمة، ليس فقط بسبب حجمها وآثارها السلبية السلبية المحتملة، ولكن أيضا بسبب التوقيت الذي أعلنت فيه، وهو إبان زيارته للصين التي سعى للحصول سعى للحصول على دعمها في موقفه من إيران من جهة، وحركة "حماس" الفلسطينية من جهة أخرى، أخرى، إلى درجة أن أحد مرافقيه هناك اعتبر أن مجرد إثارة القضية أثناء إجرائه للمباحثات في في بكين "أمر غير لائق"، لأنه لا يمكن أن يتم إبلاغ رئيس وزراء الدولة بالتحقيق معه من وسائل

وسائل الإعلام ، وقال "إن العناصر التي سربت نبأ التحقيق وجهت ضربة قاصمة لمصالح الدولة"، الدولة"، وهو أمر يعد بمثابة "خيانة وطنية".

لكن من الواضح أن هذا الموقف "الغاضب" لا يعود إلى حساسية الزيارة بقدر ما يعود إلى وضع رئيس الحكومة ذاته في ظل موجة الانتقادات المتصاعدة ضده، وهي انتقادات يرجع جزء كبير منها إلى شبهات الفساد التي تحوم حول "أولمرت" ذاته، ففي مطلع فبراير 2006 وعندما كان "أولمرت" رئيسا للحكومة بالوكالة اتهم بالتورط مع ثلاثة من كبار رجال الأعمال، أحدهم من الأصدقاء المقربين منه (وهو "شيني جبرئيلي" والد عضوة الكنيست النائبة "عنبال جبرئيلي" التي استخدمت حصانتها لمنع الشرطة من تفتيش بيتها) إضافة إلى اثنين من رؤساء عصابات الجريمة المنظمة، في جريمة تبييض أموال واتجار في مراهنات ممنوعة، كما اتهم في أبريل بوجود صلة ما بينه وبين مدير مكتبه بالمنطقة الشمالية الذي وجهت له المحكمة تهمة استغلال منصبه للحصول على رشاوى، وكذلك الأمر عندما اتهم في مايو من نفس العام باستغلال منصبه السابق كرئيس "مجلس أراضي إسرائيل" للتدخل في بيع صفقة ميناء "يافا" لبلدية "تل أبيب"؛ حيث قيل إن تدخله الشخصي في الصفقة وتجاوزه لصلاحيات منصبه أديا إلى عقد الصفقة وفق شروط مخالفة للقوانين المتبعة، بل إنه اتهم في نفس الشهر بتلقيه رشوة تقدر بمليون دولار، وخضع في سبتمبر 2006 للاستجواب على يد مسؤولين في "مكتب مراقب الدولة" للاشتباه في تورطه في قضايا فساد تتعلق بعقد صفقات عقارية غير شرعية".

وعلى الرغم من أن غالبية هذه القضايا لم يصدر فيها حكم بعد، إلا أن التحقيقات فيها لازالت جارية، ويمكن أن تثير الكثير من المخاوف في المستقبل المنظور.. ويبدو أن الكشف عن ملفات الفساد ملفات الفساد الثلاثة الأخيرة يعد بمثابة الإجراء الأول في نعش المستقبل السياسي لرئيس الحكومة الحكومة الإسرائيلية، أو على الأقل أحد الإجراءات المهمة التي ستضعف من موقفه السياسي، خاصة خاصة أنه لم يتول الحكم رسميا إلا في مايو2006، أي إنها فترة قصيرة نسبيا ولم تكمل العام بعد، العام بعد، ولا يحظى بالشعبية والثقة التي كان يتمتع بها سلفه، بل إنه وعلى خلفية المشاورات المضنية لتشكيل حكومته إثر انتخابات مارس2006 أعطى الانطباع بأن مدة بقاء حكومته لن تطول تطول أكثر من عام ونصف العام على أقصى تقدير. وإذا ما أضيف إلى ذلك قراراته بالحرب على على الفلسطينيين ولبنان في يوليو وأغسطس من العام الماضي، والتي وصفت مؤخرا بأنها "قرارات

"قرارات غير مدروسة" لتأكد لنا صعوبة المأزق الذي يجد فيه "أولمرت" نفسه الآن إلى درجة اتهامه بعدم القدرة على الحسم، خاصة إزاء القرارات المهمة في القضايا الكبرى، وفي مقدمتها مقدمتها تطبيق خطة الانطواء التي رهن مستقبله السياسي عليها ومحاولاته دون جدوى البحث عن عن مصدر للشرعية لإقناع الرأي العام بقدرته على تحمل أعباء الدولة، لاسيما منها ما يتعلق بالحفاظ بالحفاظ على أمن مواطنيه في مواجهة عمليات المقاومة التي برهنت وحتى تاريخه على قدرتها قدرتها على تهديد منظومته الأمنية والاستخباراتية والعسكرية.

وفي ضوء ذلك لم يكن غريبا أن يثور اعتقاد بأن قضايا الفساد المتورط فيها "أولمرت" ستطيح به إن أجلاً أو عاجلاً، ويؤكد ذلك عدة شواهد، **منها:**

- الاتهامات الموجهة له وحكومته بضعف الأداء، والتي أبرزت أوجه القصور المختلفة التي شابت أداء الحكم خلال الفترة القصيرة الماضية، وهو ما عبر عنه استطلاع للرأي أظهر انخفاض شعبية رئيس الوزراء؛ حيث أعرب 75% من المستطلعة آراؤهم عن عدم رضاهم عن أدائه، وأعطى 77% علامة سيء للغاية له لمعالجته شؤون البلاد، وقال 62% إنه غير قادر على مواجهة الضغوط، واعتبر 80% أن حكومته لم تفكر جديا في قرار حربها على لبنان، لاسيما بعد أن قتل أكثر من 160 إسرائيليا دون أن تحقق تل أبيب أهدافها بمنع المقاومة اللبنانية من إطلاق صواريخها والإفراج عن الجنديين المحتجزين لدى "حزب الله".
- الخلافات المستمرة داخل أعضاء الحكومة والتي زادت حدتها إثر انتهاء العدوان على لبنان وحتى الآن، وذلك بين رئيس الحكومة من جهة وكل من وزير دفاعه الذي هدد بالانسحاب من الحكومة وإسقاطها بعد أنباء بإقالته من جهة ثانية، ورئيس الأركان من جهة ثالثة ووزيرة الخارجية من جهة رابعة، سواء بسبب اتفاقات الحرب وكبش الفداء المتوقع الإطاحة به، أو بسبب قيادة حزب "كاديما" المرشحة لها الوزيرة "تسيبي ليفني" التي اعتبرت قائدة متزنة وحصلت في استطلاع آخر للرأي على تأييد49% من أصوات ناخبي الحزب لتولي رئاسته في حال جرت انتخابات حزبية مبكرة، فيما حصل "أولمرت" على 8.7% من أصوات الناخبين.
- فضيحة الفساد التي تم الكشف عنها مؤخرا وهزت أركان النظام الإسرائيلي ومست مديرة مكتب مديرة مكتب رئيس الوزراء التي تقرر وضعها تحت الإقامة الجبرية في منزلها لحين انتهاء انتهاء التحقيقات (السكرتيرة التنفيذية والمساعدة الشخصية لمدة 30 عاما)،**ونحوها** من كبار كبار موظفي مصلحة الضرائب، وتكتسب هذه القضية أهمية قصوى وذلك لأكثر من سبب، أبرزها

سبب، أبرزها طبيعة القضية نفسها والتي أشير إلى أنها أشبه بمثابة اختراق من جانب رجال الأعمال لسلطة جباية الضرائب، ومن ثم تحديد من يدفع ومن لا يدفع وبأي قيمة، وهو قيمة، وهو ما يؤكد ما ذهبت إليه بعض الدراسات الإسرائيلية نفسها والتي أشارت إلى أن أن علاقة رأس المال بالحكم قد تعمقت في الفترة من2002: 2007 بدليل تخفيف الضرائب الضرائب عن الأثرياء وخفض شديد لضريبة الشركات من36% إلى24% وبروز الاحتكارات الاحتكارات وسيطرة الأفراد على الموارد العامة في هوجة الخصخصة المتبعة.

- ارتباط كل هذه القضايا بقضايا فساد أخرى مست كبار القيادات السياسية والأمنية في الدولة، الدولة، فالرئيس نفسه "موشيه كاتساف" متهم بالاغتصاب والتحرش الجنسي والتنصت إلى جانب إلى جانب استغلال المنصب واستخدام ميزانية مقر الرئاسة في شراء هدايا والعفو عن بعض بعض الأشخاص في مقابل مادي، والإخلال بالواجب والقيام بأعمال غير لائقة.. وهي تهم تهم تتراوح العقوبة فيها بين 3: 16 عاما. كما أن رئيس حزب الليكود "بنيامين نتنياهو"، نتنياهو"، الذي أفلت عام 1999 عندما كان رئيسا للوزراء من ملاحقات قضائية، متهم باختلاس أموال من وزارة المعارف، وقدم وزير العدل "حاييم رامون" استقالته رسميا في أغسطس الماضي بعد قرار ملاحقته أمام القضاء بتهمة التحرش بمجندة، وبدء محاكمة محاكمة رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست "تساحي هنغبي"، واتهام رئيس الأركان الأركان الجنرال "دان حالوتس" بالتخلص من أسهم مالية كان يملكها قبيل بدء العمليات العسكرية في لبنان وبعد ساعتين فقط من أسر حزب الله لجنديين في يوليو2006، علاوة علاوة على "أفيجدور ليبرمان" وزير التخطيط الاستراتيجي.. هذا فضلاً عن قضايا الفساد الفساد الأخرى السابقة بحق كبار المسؤولين وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق "شارون" "شارون" ونجله وكذلك "شيمون بيريز"، ويلاحظ هنا أن كل هؤلاء المشار إليهم أعضاء في أعضاء في حزب "كاديما"، وإذا ما أضيف لهؤلاء أبطال قضايا فساد سابقة مثل الرئيس "عزرا الرئيس "عزرا وايزمان" الذي استقال من منصبه عام 2005 وكذلك وزير الدفاع "إسحاق "إسحاق موردخاي" وغيرهما من رجال الدين والسياسة، فإنه يتأكد أن المشكلة ليست فقط في فقط في الأشخاص وإنما في المنظومة التي تفرزهم على حد وصف أحد الكتاب، وهو ما ما دعا كاتب إسرائيلي إلى القول إن "ظاهرة الجريمة المنظمة الفساد، في أحد جوانبه، تفشت تفشت في المجتمع وتمكنت من السيطرة على المؤسسات السيادية والقانونية"، وهو ما يؤكده يؤكده أيضا مؤشر الديمقراطية الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في2006/5/9، 2006/5/9، واعتبر أن 62% من الإسرائيليين يعتقدون أن بالدولة الكثير من الفساد، وأن 50% يعتقدون أن معظم المرشحين في انتخابات مارس 2006 فاسدون، بل إن استطلاعا للرأي أعدته حركة "قياس جودة الحكم" بالاشتراك مع معهد "جياكر طوجرافيا"

طوجرافيا" للأبحاث أظهر أن 82% من الإسرائيليين اعتبروا بلادهم دولة "فاسدة"، وأن وأن 74% أكدوا أن أعضاء الكنيست الحاليين لا يعملون إلا لمصالحهم فقط، وأن 52% إلى 52% إلى أن مستوى أخلاقيتهم منخفض للغاية.

ويبدو أن ذلك الوضع كان دافعا للمطالبة بتشكيل لجنة خاصة تتكون من القضاة والشخصيات العامة وممثلين عن الحكومة، وذلك لمكافحة الفساد الذي حذر منه عالمان إسرائيليان حازا جائزة نوبل، هما "يسرائيل أومان" و"أهارون تشاحنوفر"، بدعوى أن استشراءه سيدمر الدولة.

بالنظر إلى حجم قضايا الفساد التي استشرت داخل أوساط القيادات الإسرائيلية بمختلف مستوياتها وأشكالها، والتي قد تدمر "الكيان" وتتسبب في انهياره، كما حذر من ذلك البعض، فإنه لا يعنينا ذلك كثيرا بقدر ما يعنينا تأثير وارتباط مثل هذه القضايا بمستقبل أو مصير رئيس الحكومة الحالية وقدرته على استئناف مسارات التسوية مع الفلسطينيين تحديدا، فإذا اعتبرنا أن الكشف عن الملاحقات القانونية والقضائية التي تجرى بحق كبار المسؤولين الإسرائيليين دليل صحة على شفافية النظام من ناحية، فإنه لا يمكن أن نغض الطرف من ناحية أخرى عن الحديث الذي بات متكررا، خاصة على صفحات الجرائد الإسرائيلية، بشأن الغرض من هذه الهجمة الفضائحية للسيرة المالية لرئيس الوزراء، والتي قيل إن وراءها عناصر سياسية وأمنية مناوئة تريد التخلص من "أولمرت" في أسرع وقت ممكن قبل أن يحقق أي تقدم في مسارات التسوية السياسية، وهي مقولة مشكوك في صحتها كثيرا، بدليل أن الشهور القليلة الماضية كلها لم تكشف عن توجه سلمي لهذا الرجل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/1/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

العالم العربي والصراع المستقبلي حول النفط

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

العالم العربي والصراع المستقبلي حول النفط

مع توقع أن يزداد الاستهلاك العالمي من النفط بنسبة 54% في عام 2025، وذلك بعد ظهور مستهلكين جدد بحجم الصين التي تبين أنها استحوذت في العام 2005 على 40 % من الزيادة الشاملة من استهلاك النفط العالمي، فضلاً عن ظهور الهند كمستهلك قوي يأتي في المرتبة الثانية بعدها؛ حيث حققت مستويات عالية في المجال الصناعي ومستويات المعيشة، وهو ما يعني زيادة حاجتهما للنفط، إضافة إلى المستهلكين المهيمنين خلال العقد الماضي كاليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية, علاوة على عجز الاستثمار في هذا القطاع من الوصول إلى المستوى الذي يفي بالمتطلبات العالمية, بجانب ما أضافته الحروب الإقليمية والدولية السابقة، كحروب الشرق الأوسط، وغيرها للنفط من دور سياسي وعسكري في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية . فإن ذلك سيشكل ضغطاً كبيرا على مصادر واحتياطيات هذه السلعة الاستراتيجية التي قاربت على النفاد بشكل قد يجعلها محورا للأزمات والصراعات الإقليمية والدولية في المستقبل بعدما كانت أعظم متغير في التجارة العالمية ساهم في تطور الحضارة الإنسانية.

وهنا يكمن جوهر الخلل في معادلة الطاقة الحالية المتمثل في عدم التوازن بين العرض والطلب والطلب العالمي عليها، والذي وضع مسألة تأمين مصادر الحصول عليها على قمة أجندة السياسة السياسة الاستراتيجية والعلاقات الخارجية للدول الكبرى مع البلدان المصدرة للنفط، بحيث أصبحت أصبحت تندرج تحت القضايا المرتبطة بالأمن القومي للكثير من دول العالم. وبالتالي تعد القضية القضية منوطة فقط برجال الاقتصاد والشركات الاستثمارية، بقدر ما أصبحت ضمن الاهتمامات الاهتمامات الرئيسية للقادة السياسيين ورجال التخطيط وا لاستراتيجية العسكرية ، خاصة في ظل ظل الإجراءات العقابية التي قد تتخذها بعض البلدان المصدرة، حيال البلدان المستهلكة، مما سمح سمح بتزايد المخاوف من انقطاع الإمدادات، وظهر ذلك خلال الخلاف القائم بينهما حول أسعار أسعار الطاقة والمتداخل بين عنصرين الأول؛ اقتصادي، وهو المتعلق بسعر الطاقة، حيث يؤدي ارتفاع يؤدي ارتفاع الأسعار إلى آثار اقتصادية سلبية ناتجة من ارتفاع أسعار الكثير من السلع الاستهلاكية والاستراتيجية التي يدخل النفط ومشتقاته عنصرا في تركيبها، مما يؤدي بطبيعة الحال

الحال إلى التضخم واختلال التوازن الاقتصادي الدولي وارتفاع معدلات الفائدة. والثاني؛ سياسي، سياسي، خاص برغبة الدول الكبرى في ممارسة نفوذها على الدول المنتجة، خاصة وأن أغلبها أغلبها دولاً نامية ضعيفة.

وكما حدث في الماضي؛ حيث أدى الصراع بين القوى الاستعمارية على المواد الخام إلى اندلاع العديد من الحروب، وسواء كانت هذه النتيجة ستتحقق حتما في حالة النفط والغاز الطبيعي أم لا، فإن المؤكد هو أن الضغوط من أجل زيادة الحد الأقصى من الاحتياطيات أصبحت تلعب دورا كبيرا في هذا الشأن، كما هو مثار حاليا حول مشاريع النفط في آسيا الوسطى وبين عدد من الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين والهند؛ فبحسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإن استهلاك الغاز الطبيعي سيرتفع فى الأخيرتين عام 2025 بنسبة 13% وكذلك معدل استهلاك النفط بنسبة 156 % فى الأولى وبنسبة152%فى الثانية، الأمر الذي يعني أن الفترة المقبلة ستشهد تصاعدا في حدة التنافس بين الولايات المتحدة من جانب والدول الآسيوية الصاعدة من جانب آخر على مصادر الطاقة. ويضاف إلي ذلك ما تشهده منطقةبحر قزوين من نزاع بين كل من إيران، وأذربيجان "المتحالفة مع الولايات المتحدة"، وروسيا على حقول النفط فيها والذي قد يترتب عليه اندلاع مواجهات غير مأمونة العواقب بين روسيا وإيران والولايات المتحدة ، خاصة بعد الاستفزاز التي تمارسها الأخيرة، من خلال تخصيصهانحو مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة لتأمين منطقة حقول النفط في "كاسابيان" المنطقة المتنازع عليها . . وفي "كازاخستان" التي تشكل الحزام الجنوبي لروسيا، وجارة للصين، وتشاطئ إيران على بحر "الخزر" _ وبها احتياطيات تقدر بنحو عشرة مليارات برميل_ انخرطنائب الرئيس الأمريكي " ديكتشيني" في معركة جيوسياسية حول الطاقةتهدف إلي إضعاف نفوذ روسيا في الجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى، والحيلولة دون تغلغل النفوذ الصيني، ومنع إيران من المشاركة في مشاريع النفط هناك. وفي هذا السياق لا ننسى غزو العراق الذي كان تأمين مصادر النفط والسيطرة علي تدفقها، أهم الدوافع وراء شن الولايات المتحدة حربا ضده في عام 2003.

كما كان لدول الاتحاد الأوروبي التيستستورد نحو ثلثي احتياجاتها من الطاقة بحلول عام2020، 2020، حظاً من تلك الصراعات؛ بعد الخلاف القائم بين روسيا وأوكرانيا حول أسعار الغاز وما

وما أعقبه من مواقف مقلقة للوضع الاقتصادي الأوروبي؛ حيث اتخذت روسياقرارا بوقف إمدادات إمدادات الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا ، ولا تزال ترفض التوقيع على بروتوكول الالتزام بحرية بحرية عبور منتجات الطاقة.. ولم تنته خلافات الطاقة في أوروبا عند ذلك الحد؛ فهناك أيضا قلق قلق بولندا إزاء اتفاق روسيا وألمانيا على مد أنبوب مباشرة عبر المياه الدولية في بحر "البلطيق" "البلطيق" من دون الحاجة للعبور عبر أراضيها، مما يحرمها من الموارد المالية التي كانت تحصل تحصل عليها من وراء هذا العبور.. وكل ذلك خلق نوعا من فقدان الثقة بين دول الإتحاد الأوروبي، الأوروبي، وكشف عجز التنسيق والانسجام في السياسات الأوروبية؛ حيث اتضح أن الطاقة خارج نطاق خارج نطاق السياسات المشتركة بين دول الاتحاد.

وإذا كان القرن العشرون هو قرن النفط،إف القرن الحادي والعشرين يمكن اعتباره قرن "حروب النفط الجديدة" خاصة في ظل توجه عالمي الدول المنتجة نحو الشرق، حيث آسيا، بدلاً من الغرب. وينطبق الأمر ذاته على الاتحاد الأوروبي «الجديد» الذي انضمت إليه اقتصادات نامية مثل بولندا والجمهوريات السلافية وغيرها، والتي ستحتاج إلى المزيد من النفط. وهو ما يعني من جانب آخر أن أمريكا لم تعد تسيطر على نفط العالم ولا هي المستهلك المفضل، خاصة بعد ما حلت شركات أوروبية وروسية وصينية ونرويجية في الوقت الحالي محل معظم الشركات الأمريكية في صفوف نادي «كبار النفط». وبما أن النفط والسياسة وجهان لعملة واحدة، ف إنه لا يمكن أن نتجاهل السياسات الأمريكية تلك التطورات، وهو ما كشفته الجولات الأخيرة لـ " كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية حول العالم ، فمثلاً خلال زيارتها لنيودلهي، طالبت "رايس" أن تتراجع الهند عن خطتها لاستيراد الغاز الطبيعي من إيران عبر خط أنابيب، وأكدت أن أي محاولة من هذا القبيل ستحبط الجهود الأمريكية لعزل النظام المتشدد في طهران.. فضلاً عن زيارتها لبكين، والتي سعت فيها أيضا لإقناع الصين بوقف دعمها لطهران فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني،والذي يعود إلي إمداد الأخيرة لها بالغاز والنفط وفي موسكو مارست "رايس" المزيد من الضغوط على الرئيس "فلاديمير بوتن" لإتاحة المزيد من فرص الاستثمار في روسيا أمام شركات النفط الأمريكية ؛ حيث تواجه هذه الشركات العديد من المعوقات في دخول هذا السوق.

كما كان لقرار اليابان في العام الماضي 2006، بالبدء في إنتاج الغاز الطبيعي من أحد الحقول المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي الفضل في اندلاع العديد من المظاهرات والاحتجاجات المعادية لليابان في الصين، وعلى الرغم من محاولة قادة البلدين احتواء الأزمة، فإن أيا من الجانبين لم يكن مستعدا لتقديم أية تنازلات، مما ترتب عليه فشل المفاوضات.

كما يلعب النفط عاملاً أساسيا في الصراع الدائر حول دارفور محليا ودوليا، وإن كان خفيا بين الأطماع الأمريكية والفرنسية والبريطانية والصينية خصوصا وأن تلك الدول ليست مؤسسات خيرية إنسانية، بل هي مؤسسات تلهث وراء السيطرة والنفط والنفوذ ...

والذي لا يمكن إنكاره أنها لم تحدث مواجهة شاملة بسبب النفط حتى الآن، ولكن لإدراك الدول احتمال حدوث ذلك في المستقبل القريب سعت لتنشيط استراتيجية تعمل على محورين: الأول؛ تسعى من خلاله إلى التخلص من التبعية النفطية للدول المنتجة عن طريق تنويع مصادر الطاقة؛ حيث بدأت سياسات نفطية جديدة فاعلة للاحتفاظ بأسعار تتناسب مع وضعها الاقتصادي، عبر عقدها صفقات نفطية، فعلى سبيل المثال شاركت الصين في عطاء للتنقيب عن النفط الكندي في مقاطعة "ألبرتا"؛ حيث تم اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة، وطبقاً للمشروع فخط أنابيب سيصل الموقع بمحطة تحميل جديدة علي الساحل الغربي لكندا، ومن ثم الشحن بحرا إلي الموانئ الصينية.

كما وقع الرئيس الصيني "هوجينتاو" خلالها جولته في دول أمريكا الجنوبية علي عقود يصل حجمها إلي 100 مليار دولار، فيما اعتبر بمثابة فتح باب لمشاركة صينية نشطة في مشاريع النفط والغاز في هذه الدول، فضلاً عن أنه بعد زيارة قام بها الرئيس الفنزويلي "جوغو شافيز" للصين، تم الاتفاق على استثمار الشركات الصينية لأكثر من 350 مليون دولار في حقول النفط الفنزويلية واستيراد بكين 120 ألف برميل من النفط الفنزويلي شهريا فضلاً عن تحركها في الساحة الإفريقية سعيا وراء تأمين مواردها النفطية بمعزل عن الهيمنة الأمريكية.

وسعيا من جانب الاتحاد الأوروبي لتنفيذ المحور الأول من الاستراتيجية قام بمد خط أنابيب ينقل إمدادات النفط من بحر قزوين عبر تركيا، فيما يعد فرصة مهمة لربط القارة الأوروبية بمصادر بمصادر جديدة للطاقة، للتخفيف من تبعيتها للنفط الروسي. ومن جملة الإجراءات التي يرغب الاتحاد

الاتحاد الأوروبي في تطبيقها قريبا تبني سياسة جديدة بالحصول على النفط، عن طريق السماح السماح لبروكسل بالتفاوض باسم كل دول الاتحاد مع موردي الطاقة وتقديم طلب أوروبي واحد واحد للاستيراد. . وتأ تي هذه التوجهات الجديدة في ضوء حقيقة أن كل دولة أوروبية تجري مفاوضات منفردة مع موردي الطاقة حول الأسعار والكمية التي ترغب في استيرادها.

وبجانب تنويع مصادر الحصول على الطاقة كان هناك اعتماد بشكل أكبر على الغاز الطبيعي؛ حيث كان عام 2006 عاما استثنائيا بالنسبة لصناعة الغاز في العالم، وذلك ما أفادت به دراسة قدمت إلى مؤتمر القمة الحادي عشر لغاز الشرق الأوسط وأعدها «ر. بي. شارما» رئيس وحدة الغاز المسال بشركة «ديليانس إندستريز» الهندية وقد ظهر ذلك من خلال عقود الغاز الطبيعي الجديدة الممنوحة لشركات أوروبية وآسيوية .. ويأتي هذا الاهتمام بالغاز من منطلق أنه صار يستخدم بدرجة أكبر في العديد من الصناعات، فضلاً عن أن اكتشافاته الجديدة في تزايد مستمر، كما يتوقع له أن يزيد استهلاكه العالمي بنسبة 57% عما هو عليه الآن.. ولكن مثل هذه التطورات ستقود إلي صراع عالمي غير مسبوق على مصادر الطاقة

وهذا جعل من الضروري التركيز على المحور الثاني للإستراتيجية والمتمثل فى البحث عن بدائل للطاقة، فالاتحاد الأوروبي من جانبه وضع خطة لزيادة استخدام الطاقة المتجددة لتصل إلى 22% من مجموع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية و5.75% من مصادر الطاقة المستخدمة في قطاع النقل ليبلغ مجموع الاعتماد على الطاقة البديلة 12% من مجموع الطاقة المستهلكة في أوروبا نهاية عام 2010، فضلاً عن قيام الأوروبيون بوضع خطط لاستبدال النفط بالوقود الحيوي، الناتج عن الزيوت النباتية "الطازجة أو المستخدمة" أو الدهون الحيوانية، بعد معالجته واستخدامها لإدارة محركات الديزل المعدلة. ومن الجهود في هذا السياق أيضا قيام الولايات المتحدة للحصول على مصادر بديلة بإنتاج 150 مليون من الوقود الحيوي يمكن مضاعفتها إلى 450 مليون في أقل من 12 شهر، كما ستستثمر الصين ما يزيد عن تريليون "يوان" (حوالي 127 مليار دولار أمريكي) لتطوير مصدر طاقة بديل من أجل تخفيف اعتماد البلاد على الواردات النفطية ، كما تم تنفيذ مشاريع نقل الكهرباء إلى القرى ومشاريع الإنارة من خلال استخدام الطاقة الشمسية.

وقد بدأت ملامح هذه الاستراتيجية في الوضوح من خلال استخدام نوعين من التكنولوجيا الجديدة، أشار إليهما "ليستر براون" خبير في استراتيجيات الطاقة البديلة، وهما: المحركات المزدوجة التي تعمل بالبنزين والكهرباء؛ والتوربينات ذات التصاميم المتطورة التي تعمل بالرياح ، بما يمكن من تقليل استعمال البنزين إلى النصف.

وبالإضافة إلي جهود الدول المتقدمة فإن هناك بعض الدول النامية التي استخدمت المحروقات الحيوية كماليزيا وإندونيسيا والبرازيل صاحبة الخبرة في استخدام المحركات المسيرة بالوقود المستخرج من قصب السكر.

وكل ما سبق يضع العرب أمام خيارات مصيرية في مواجهة وقائع وحقائق موضوعية، تتلاطم فيها أحداث دولية ومصالح ومطامع سياسية وأيديولوجية تحتم عليها ضرورة الموازنة بين استحداث مصادر بديلة للطاقة ودعم الاستثمارات في مجال الطاقة

ويتعين أن تدرك الدول العربية أن الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة البديلة لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه يشكل تهديدا من قبل البلدان المنتجة للنفط فمثل هذا التحول سوف يقدم لهذه الدول فرصة لتنويع اقتصادياتها وإطالة أمد مصادرها النفطية ، ومن هذا المنطلق بدأت بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة والمغرب ومصر في تعزيز إنتاجها من الكهرباء باستغلال الموارد الطبيعية وتوليد الطاقة من الرياح والمياه وأشعة الشمس، كما أن هناك عدة مشاريع عربية للاستفادة من الوقود الحيوي كمصدر للطاقة؛ ففي الأردن أقامت أمانة عمان الكبرى وشركة الكهرباء الوطنية شركة الغاز الحيوي الأردنية للحد من انبعاث غاز الميثان من مكبات النفايات واستغلال هذه الغازات لتوليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى استغلال النفايات العضوية لإنتاج الغاز الحيوي والسماد العضوي.

وفى اليمن تم إنشاء أربع وحدات لإنتاج الغاز الحيوي، ويستعد مكتب الزراعة والري بالتعاون مع منظمة "كير" لإنشاء نحو 28 وحدة إنتاج غاز حيوي في عدد من المديريات والتي تسهم في الحفاظ على الغطاء النباتي والحد من الاحتطاب والحفاظ على البيئة.

وفي الإمارات هناك مقترحات لبناء محطات لتوليد الكهرباء من الرياح في إمارة الفجيرة التي تعتبر الأولى بدول مجلس التعاون الخليجي, كما أن وزارة الكهرباء والمياه أنشأت قسما خاصا لدراسة إمكانيات الاستفادة من الطاقة الشمسية.

وسيستثمر المغرب 3.7 مليار دولار في مشاريع الطاقةفي حين ستذهب الحصةالأكبر إلى مشاريع الرياح, بما فيها محطات تحت الإنشاء بكلفة 200 مليون دولار، أما مصر فهي في قيد إنشاء محطة لتوليد الطاقة الشمسية بقدرة 30 ميغاواط في منطقة الكريمات ومشروع إنتاج الطاقة من خلال الرياح بقدرة 60 ميغاواط في منطقة السويس.

وأخيرا، لابد أن تتخذ دول العالم مواقف مشتركة فيما يتعلق بسياسات الطاقة وتترك التنازع والتنافس للحصول على مصادرها جانبا أو على الأقل تأجيلحدوث ذلك حتى لا يعاني العالم من ويلات تزايد الصراع للسيطرة عليها والذي من المتوقع أن يكون أكثر حدة وشراسة.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2007/1/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

انخفاض أسعار النفط والدولار ..ومستقبل العملة الخليجية الموحدة

أثار الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الأسابيع الأخيرة التي هبطت إلي مستويات لم تصل إليها منذ 25 مايو عام 2005، حيث وصل سعر البرميل حوالي 48 دولارا بعد أن كان يتعدى حاجز السبعين دولار، موجة من المخاوف في المنطقة، لاسيما في حالة استمرار الأسعار في الانخفاض، الأمر الذي سيؤثر بالسلب على مداخيل دول الخليج وبالتالي على خطط التنمية فيها، بل وعلى مستقبل العملة الخليجية الموحدة المقرر تطبيقها في عام 2010 .

وقد أرجع المحللين هذا الهبوط في أسعار النفط إلى ما يشهده الدولار الأمريكي، الذي يستخدم في تقويم النفط من تراجع في قيمته، الأمر الذي أدى بدوره إلى خسارة دول الخليج لأكثر من 15 في المائة من قيم ة صادراتها النفطية منذ بداية العام ، والتي تقدر بـ 84 مليار دولار ، وامتد لينزل خسارة أخرى بالأموال الخليجية المستثمرة في السوق الأمريكية ي قدرها مصرفيون بـ 97 مليار دولار، وتزداد هذه الأرقام إذا ما أخذ في الاعتبار هبوط أسعار الأسهم وأصول وموجودات الشركات الأمريكية، حيث تقدر أموال الخليجيين في الخارج بحوالي 1.3 تريليون دولار نصفها في الأسواق الأمريكية، فضلاً عن العوامل المرتبطة بانخفاض الطلب على النفط كاعتدال درجات الحرارة والميل إلى استبداله بالغاز الطبيعي، وتباطؤ نمو الاقتصاد في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم

وتبدو الخسارة الخليجية أكثر وضوحا إذا ما علمنا أن دول مجلس التعاون تمتلك ما يقدربحوالي بحوالي 44% من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم، وحوالي 15% من احتياطيات الغاز الغاز الطبيعي، فضلاً عن أنهاتنتج حوالي15% من الناتج العالمي للنفط الخام، وتصل صادراتها من صادراتها من النفط الخام إلى حوالي20% من إجمالي الصادرات العالمية،الأمر الذي كان يمنحها يمنحها خلال السنوات الثلاثة السابقة ميزة تمويلية هائلة للعمليات التنموية، خاصة في ظل الطفرة الطفرة النفطية التي شهدتها والتي ساعدت كافة دول المجلس على مواجهة التحديات التي تقف أمام تقف أمام الخطط والاستراتيجيات الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة وقيام هيكل إنتاجي متنوع، ورفع مستوى معيشة الفرد واحتلال مكانة فريدة بين مجموعة الدول النامية. ويضاف إلى ما سبق سبق إمكانية عرقلة تحقيق الهدف الاستراتيجي المنتظر إطلاقه بحلول عام 2010، ألا وهو خلق خلق نموذج لتكتل نقدي يمكن الاحتذاء به يبدأ بالعملة الخليجية الموحدة وصولاً إلى الإتحاد الجمركي

الجمركي، والذي سيمهد الطريق من الناحية العلمية نحو خلق البيئة والبنية اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الخليج بما ينمي اقتصاداتها النامية ويدفعها نحو المزيد من القوة والنشاط لتكوين سوق خليجية واحدة مما سيسهل عملية التجارة البينية ويسرع حركة الرساميل فيما بينها, وهو ما سيؤدي بالتالي إلى توسيع السوق بالنسبة لكل المنتجين في هذه الدول ، مما سيزيد من حجم المشاريع الإنتاجية في المنطقة فضلاً عن أنه سيقلل من الهدر الذي ينشأ نتيجة فرق الاقتصاد الخليجي الكثير من المشاكل عملة خليجية وأخرى، إضافة إلى تجريب نتيجة فرق السعر بين المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الأزمات النقدية في العالم عن طريق تحقيق ميزة تفاوضية لتثبيت سعر سعر الصرف للعملات الخليجية في الإيرادات المالية.

والسؤال المطروح في هذا السياق: كيف تؤثر أسعار النفط على مدى التقدم في إطلاق العملة الخليجية الموحدة؟ والملاحظ هنا أن طفرة العوائد النفطية خلال السنوات السابقة أزالت العقبات التي كانت تعترضها، كعلاج موازنات دول مجلس التعاون، التي كان البعض منها يعاني عجزا كبيرا، بينما الآن تجاوزت كلها هذا الأمر، وحققت فوائض ونسبة عالية من احتياطيات النقد الأجنبي،كما أنها أتاحت تقاربا كبيرا في نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بين الدول الست،وكل هذا كان حتى وقت قريب يشكل عقبات يجب على دول المجلس إزالتها حسب ما تم الاتفاق عليه في المرحلة الثانية من الاستعداد لإطلاق العملة الموحدة، والمتمثلة في معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي لتلك الدول، وذلك تم من خلال إعداد برنامج يقضي بأن تتفق الدول الخليجية على معايير تتمثل في انخفاض معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، فيما تتمثل معايير التقارب المالي في خفض نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي قبل نهاية عام 2005 تمهيدا لإطلاق العملة الموحدة.

وفى المقابل أدى تراجع أسعار الصرف للدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية وخاصة اليورو إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول الخليجية وبالتالي تآكل عائداتها الفعلية من الصادرات النفطية التي تشكل إيراداتها الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية في دول المنطقة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى اعتماد دول الخليج الدولار الأمريكي كمثبت مشترك بين عملاتها، والذي جاء كمرحلة أولى في سبيل إطلاق العملة الموحدة، وذلك بهدف توحيد أسعار الفائدة في كافة دول المنطقة لتحقيق الانسجام في السياسات النقدية المتبعة،وهو أيضا من الأمور الأساسية عند إصدار العملة الموحدة.

ومما لا شك فيه أن ما يشهده سوقا النفط وسعر الصرفيضع دول المجلس في وضع حرجيمنع من تحقيق معدلات مستقرة للنمو؛ حيث انعكست التقلبات في أسعار النفط بصورة كبيرة على تقلبات الناتج المحلي والإنفاق الحكومي وإيرادات الصادرات كما أدى ضعف الدولار، الذي يجر العملات تضخمية متعددة الوجوه نجمت عن انخفاض قيمة العملات الخليجية معه،إلى حدوث صدمات وارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول خارج نفوذ الدولا ر، وبالتالي انخفضت القوة الشرائية الواردات من أوروبا وآسيا ؛ (الانفاقية) لمنتجي النفط الكبار، الذين يعتمدون بصورة متزايدة على حيث تعتمد القيمة الشرائيةللإيرادات النفطية على حظوظ العملة الأمريكية التي على أساسها يجري تسعير مبيعات النفط الخام وهذا يعني أن الدول الخليجية ستستمر في دفع فوارق سعرية كبيرة في الخارجية، وما يزيد من ذلك الشكوك في خفض أسعار الفائدة الأمريكية قريبا. تعاملات التجارة

وعلى ما يبدو فإن منظمة "أوبك" ستتدخل لوقف هذا التدهور في أسعار النفط وكذلك التدهور في التدهور في أسعار الصرف للدولار وذلك من خلال تخفيض حجم الإنتاج والذي سيؤدي على ارتفاع ارتفاع الأسعار بالقدر الذي يعوض الانخفاض في أسعار صرف الدولار، وهى نفس السياسة التي التي اتبعتها العام الماضي عندما حافظت على بقاء الأسعار فوق سقف الخمسين دولارا للبرميل، تدعو إلى المطالبة بجملة للبرميل، وعلى خلفية تلك الخسائر الخليجية برزتأصوات خليجية رسمية لأسعار النفط والدولار المنخفضة،بجملة من التعديلات في السياسات الاقتصادية الخليجية استجابة المنخفضة، ولعل من أهمهاتعديل أسعار صرف العملات المحليةوهذا ما تقتضيهالمصلحة الخليجية النقدية الخليجية بما ينعكس سلبالخليجية؛ حيث يمثل هذا الوضعخطرا حقيقي على انسجام السياسات ينعكس سلبا على مستقبل العملة الخليجية الموحدةوهو أدى إلى ظهورتباين في الآراء بين المسؤولين المسؤولين في الدول الخليجية حول فك الارتباط بالدولار، فالفريق الذي أعاد فكرة فك الارتباط الارتباط واستبدالهبسلة عملات يرى أن ذلك سيدفع إلىتخفيف آثار تراجع سعر الدولار –الذي فقد قيمته–على أداء الاقتصادات الخليجيةوالذي يؤديكل تحرك في سعرصرفه الذي فقد نحو35% من سعر صرفه إلى التأثير بشكل مباشر على اقتصادات المنطقة، خاصة مع غياب آلية سعر الصرف الصرف المرنة والتي تعمل كمنطقة عازلة لامتصاص الصدمات والهزاتفضلاً عن صعوبةاستمرار استمرار هذا الارتباط؛ حيث إنه لن يكون من المنطقي أن تكون هناك عملة خليجية موحدة وإبقاء

وإبقاء ربطها بعملة أجنبية قوية فهذا الانفصال من شأنه العمل على سيطرة السياسات النقدية، بعد بعد ما كان سعر العملات الخليجية يحدد من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي تبعا لتحديد سعر سعر الدولار في السوق الدولية، فإذا رفع بنك الاحتياط سعر الدولار ارتفعت أسعار هذه العملات، العملات، وكسبت دول الخليج أموالاً كثيرة ، وإذا خفضت هذه البنوك سعر الدولار انخفضت أسعار أسعار عملات هذه الدول، وبالتالي خسر اقتصادها أموالاً طائلة بسبب زيادة تكاليف الواردات المقومة المقومة باليورو وزيادة التضخم.

وبالفعل اتخذت بعض الدول الخليجية إجراءات فعلية في سبيل تحقيق ذلك، فالكويت منتصف العام الماضي رفعت قيمة الدينار أمام الدولار، ورغم إن هذا الارتفاع كان بنسبة 1% فقط، إلا أنه أشعل أسابيع من الجدل والتكهنات خاصة مع اقتراب الموعد المقرر لطرح عملة خليجية موحدة، أما الإمارات صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عربي فتنوي تحويل 8% من احتياطيها من النقد الأجنبي إلى اليورو، وهو ما قيمته 25 مليار دولار لتنويع الاحتياطيات.

كما أن البنوك المركزية لدول الخليج العربية الستّ ربما تقرر خلال اجتماع محافظيها المقرر عقده بالرياض في مارس المقبل، التحول عن ربط عملاتها بالدولار، وربطها بعملة أخرى أو بسلّة عملات.

أما الفريق الأخر فيرى أن مصلحة دول الخليج ليست مع فك الارتباط عن الدولار؛ لأن لها استثمارات بالملايين مرهونة بقوة الدولار، وهو الأمر الذي سيترتب عليه انهيارها إذا ما تم فك الارتباط.

وفي حقيقة الأمر إن فك الارتباط يعني من ناحية أخرى انخفاض الطلب على الدولار هو ما سيقابل باعتراض قوي من الولايات المتحدة والتي لا يستبعد أن تتحول إلى عدو لدول الخليج بعد أن كانت حليفاً لها . إضافة إلى خيار الربط بسلة عملات، ولتكن الدولار واليورو على سبيل المثال ، سيترك العملة الخليجية الموحدة منفصلة عن تحركات الأسعار في سوق النفط المقوم بالدولار.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/1/24

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

العرب وتحول ميزان القوى في العالم

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

العرب وتحول ميزان القوى في العالم

في دورته الجديدة والتي بدأت يوم 2007/1/24، شهد منتدى "دافوس" تحولاً من التركيز على القضايا التي تهم رجال الأعمال، إلى البحث في الاقتصاديات الناشئة بواقعية بناء على معطيات الواقع الذي يؤكد أن المستقبل في صالح تلك الاقتصاديات، وذلك على حساب الدول المتقدمة، ففضلاً عن ميل العامل الديموغرافي للأولى، تشهد الثانية تباطؤا في نموها الاقتصادي، فعلى سبيل المثال سجل الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين عجزاً يعكس تفوق صادرات الأخيرة بمقدار 200 مليار، كما يتوقع أيضا أن يتباطأ النمو الاقتصادي في أوروبا، وهو ما يرجعه الخبراء بشكل كبير إلى أسباب داخلية كالقيود المالية التي تناولت تشديد إجراءات في الميزانية، مما أعاق خطط النمو الاقتصادي، إضافة إلى انتهاج بعض السياسات النقدية التي ستؤثر على عمليات الاستثمار لرفع أسعار الفائدة الأوروبية خلال العام الحالي 2007. وعلى هذا الأساس فالأسواق الناشئة مرشحة لتحقيق مفاجآت كثيرة في الاقتصاد العالمي، مما ينبئ بأن الوضع قد يتغير كثيرا بشكل يحول ميزان القوى الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة، وهو بالفعل يتغير بسرعة لصالح الأخيرة؛ حيث شهدت حوالي 32 دولة ناشئة خلال عامي 2004 و2005 نموا اقتصاديا متواصلاً، للمرة الأولى خلال 30 عاما كالصين والهند وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان ودول أمريكا اللاتينية وغيرها من الاقتصادات التي أصبحت الآن في عداد الدول الصناعية الحديثة وفقاً لحسابات البنك الدولي، فقد استحوذت على أكثر من نصف الزيادة العالمية في إجمالي الناتج المحلي؛ حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي للدول النامية بمقدار 1.6 تريليون دولار، بينما كان الارتفاع في الدول الصناعية المتطورة 1.4 تريليون دولار في العام الماضي فقط، في حين بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الدول الناشئة 6% مقارنة بـ 2.4% في الدول الغنية. كما ارتفعت حصة صادرات هذه الدول في العام الماضي إلى 42% بعدما كانت 20% فقط في عام 1970، وفي أسواق العملات تمتلك الآن ثلثي احتياطي العالم من العملات الأجنبية ، وتستهلك 47% من الاستهلاك العالمي للنفط.

كما ستصبح هذه الأسواق مصدر جذب لمزيد من رؤوس الأموال الدولية خلال السنوات القليلة المقبلة، وما يؤكد ذلك ما ذكره معهد التمويل الدولي أخيرا بأن "صافي رأس المال الخاص الذي تدفق على الأسواق الناشئة في عام 2005 بلغ رقما قياسيا يقدر بـ 358 مليار دولار".. وإذا استمر الحال هكذا فإنه خلال العشرين عاما المقبلة سيصبح إنتاج الدول النامية 66% من جملة الإنتاج الدولي .

ولابد من الاعتراف هنا أن تلك الظاهرة تستوجب التقدير والاقتداء بها؛ حيث شهدت تلك الدول نموا متواصلاً وأسرع من نمو الدول الصناعية الأوروبية عندما كانت في طور نشأتها فعلى سبيل المثال فقد استغرقت بريطانيا والولايات المتحدة أثناء تطورهما الصناعي في مراحله الأولى نحو 50 عاما لكي يتضاعف دخل الفرد فيهما بينما استطاعت تلك الاقتصادات الآسيوية مثلاً تحقيق ذلك خلال عقد واحد فقط، ويعود الفضل في ذلك إلي قيامها بإدارة سياستهم الاقتصادية (خصوصا المالية) بكفاءة وتبنيها لأساليب السوق الحرة والانفتاح ونقل التكنولوجيا ومحاربة عدم الكفاءة والفساد بما في ذلك الاستفادة من النظريات الاقتصادية المجربة. وبالإضافة إلي تحسن الوضع الداخلي لتلك الدول فقد اكتسب الوضع الخارجي لها أيضا المزيد من القوة فلم تعد بحاجة لمساعدات خارجية لسد عجز حسابها الجاري، فلأول مرة منذ زمن طويل تحقق غالبية هذه الدول فائضا في حساباتها الجارية وذلك لأن انتعاشها الاقتصادي هذه المرة . على عكس المرات السابقة . اعتمد على التمويل الداخلي وليس على الديون الخارجية. وبالفعل انخفض متوسط معدل الديون الخارجية بالنسبة للصادرات من 174% في عام 1998 إلى 82% عام 2006، ما وفر فائضا للتنمية الخالية من فوائد الديون وذلك لأنها اعتمدت في استراتيجيتها لخلق فرص التمويل الداخلي على العمل من أجل رفع المستوى المعيشي فيها وتخفيف حدة الفقر أولاً لزيادة رفاهة مواطنيها وما ينتج عنها من زيادة في ثروة سكانها، وبالتالي انتعاش اقتصادي ووفرة في السيولة النقدية في صالح الإنفاق الاستهلاكي المتمثل في الطاقة الاستيعابية لمنتجاتها، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي ساعد على نمو صادراتها خاصة الصادرات الخدمية التي حققت فيها نموا كبيرا نتيجة الازدهار الذي شهده مجال تكنولوجيا المعلومات الذي تحتل الاقتصادات الناشئة فيه مركز الصدارة بين دول العالم.

وفي محاولة منها للاحتفاظ بمكانتها وصدارتها سعت قوى العالم المتقدم إلى بذل قصارى جهدها للحفاظ على مواقعها على الخريطة العالمية، متبنية نظرية قديمة تقول "إن ثراء بلد ما لابد أن يكون على حساب بلد آخر".. فكلما نمت دولة ما وزادت صادراتها ومن ثم اقتصاداتها فإن الدولة الغنية بالموارد الطبيعية والعاجزة عن استغلالها ولا تنتج ولا تصدر تكون ضحية لذلك النمو في الاقتصادات الأخرى، الأمر الذي يشكل ضغوطاً كبيرة على ثرواتها.. وتأكيدا لهذه الحقيقة فإن التبادل التجاري بين الدول الغنية والعالم النامي تضاعف في سرعته مقارنة بالتبادل التجاري بين الدول الغنية فيما بينها، كما أن أكثر من نصف صادرات كل من أمريكا واليابان أصبح يذهب إلى الدول النامية، وكذلك أصبحت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى هذه الدول ضعفي صادراته إلى أمريكا واليابان ، وهو ما قابلته الاقتصادات الناشئة بعقد اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من بلدان العالم المختلفة، وهو ما تنبهت إليه الدول المتقدمة، فنجد على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي سعى إلى تشكيل منطقة اقتصادية استراتيجية أوروبية لتكون محيطاً مناسباً جغرافيا وسياسيا واقتصادياً، حيث طرحت المفوضية الأوروبية عدة مشروعات للتكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ومجموعات عديدة من البلدان: مجموعة دول أفريقية والكاريبي والمحيط الهادي (ACP) ومجموعة الدول المتوسطية غير الأوروبية (P.T.M) وأخيرا دول أوروبا الوسطى والشرقية (PETCO)، والتي تعرف بالشراكة الأورومتوسطية. والحقيقة أن هذه المشروعات لا تهدف إلى تهيئة اقتصاديات المتوسط وإعدادها للالتحاق بالاقتصاد العالمي من البوابة الأوروبية، بل هي تهدف إلى توسيع المنطقة الاقتصادية المتمركزة حول أوروبا من ناحية كما تسعى إلى تقوية نفوذ أوروبا السياسي والاقتصادي في النظام العالمي الجديد إضافة إلى زيادة نصيبها في كعكة الاقتصاد المعولم واستمرار استغلالها لموارد تلك الدول من ناحية ثانية.

وعلى الرغم من ازدهار اقتصادات دول المنطقة العربية والخليج العربي بوجه خاص في الآونة الآونة الأخيرة والمتوقع لها بأن ترتفع بحيث يصبح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة الخليجية بنسبة 5% خلال عام 2007 ، وتشير بعض البيانات أن الإمارات حققت أعلى أعلى معدل ناتج محلي إجمالي خلال عام 2006 بنسبة 10.2% وتلتها قطر بنسبة 7.5% ثم السعودية بنسبة 6.2% والبحرين بنسبة 6% وعمان بنسبة 5%. إلا أن هذا النمو مؤقت ومرتبط ومرتبط بظروف استثنائية ألا وهي ارتفاع أسعار النفط، كما أنه لم يتم زيادة الاستثمارات العامة العامة في قطاعات البنية التحتية، بما فيها الموانئ والمطارات والطرق وإمدادات الكهرباء .

وكنتيجة طبيعية لذلك فإنه سيختفي باختفاء تلك الظروف إذا لم تتخذ الدول العربية موقفاً حاسما حاسما للخروج من القمقم الذي وضعت نفسها.

ووسط ذلك يتعين على الدول العربية ومنها الخليجية البحث في سبل وضعها على الطريق الصحيح في مسار التوازنات الدولية الاقتصادية، وهو ما يستدعي بداية التخلص من العقلية التقليدية المسيطرة على الإدارة الاقتصادية التي ما تزال أسيرة سلوك وقناعات قديمة تحكمها عوامل الحذر والخوف والبعد عن روح المخاطرة، فلابد من إحلالها بعقلية البحث عن الاتساع ودفع الاقتصاد إلى الانتقال من "العائلية" و "المحسوبية" إلى المساهمة والمشاركة وكذلك الانتقال من استراتيجية "الاكتفاء مع السلامة" إلى استراتيجية "الاغتناء بالمخاطرة"، وذلك حتى يكون اقتصادنا مؤهلاً وقادرا على خلق ديناميكية لتحويل المزايا النسبية التي يتمتع بها إلى قدرة تنافسية في السوق العالمي، **وحتى تتمكن من تحقيق ذلك يستلزم الأمر الآتي:**

1 . العمل الإقليمي والمتعدد الأطراف:

فالعالم العربي أحوج ما يكون اليوم إلى البدء بعمل تعاوني إقليمي متعدد الأطراف لمواجهة التحديات والمخاطر، التي تواجهه في ظل تنفيذ تطلعاته الممكنة ولكن هذا يتطلب إنهاء الخلافات الخلافات بين الدول العربية.

2 . تسهيل إقامة منطقة تجارة حرة عربية، لإقامة منطقة من الازدهار الاقتصادي المشترك القائم القائم على التخصيص الأمثل للموارد مما يحقق فوائد متمثلة في استيراد سلعة أو أكثر بتكلفة أقل مما مما يكلفها إنتاجها محليا وفي ذات الوقت تتمكن من بيع سلعة أو أكثر إلى الخارج (تصدر) بسعر بسعر أعلى مما يمكن بيعها في السوق المحلية في حالة عدم التبادل. وتحقيق ذلك يفترض معه وجود طلب خارجي لامتصاص السلع التي يتمتع بها كل من الطرفين إقامة منطقة التجارة الحرة وتسهيل الحرة وتسهيل التبادل . بين الأطراف العربية، مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى معيشة جميع جميع الشعوب العربية. وذلك على عكس انعكاسات إقامة منطقة تجارة حرة مع القوى الدولية التي التي ترفض تحرير التجارة بشكل ندي؛ حيث يلعب تركز رأس المال وظهور الاحتكارات في الأسواق الأسواق الصناعية المتقدمة دورا كبيرا في رفع الأسعار إلى أعلى من قيمتها الحقيقية مما يؤمن يؤمن لها ربحا إضافيا يقود إلى انسياب الفائض الاقتصادي من البلدان النامية إلى الدول المتقدمة المتقدمة ذات الإنتاج المتمركز أو الاحتكاري. كما أن اتفاقياتنا معهما تشمل فقط المنتجات غير

الزراعية التي لا نمتلك فيها الميزة النسبية، وبالتالي تنعدم لدينا ال قدرة على تنشيط صادرات نا فيها، في حين أن ذلك سيحفّز صادرات الدول الأكثر تقدما باتجاه أسواقنا وإغراقها.

3 . الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق ، يمكن الحديث عن الخصخصة وعن تحفيز القطاع القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية المباشرة للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في بلد معين وإلى أن يتحقق ذلك فإن للدولة (القطاع العام) دورا مهما يجب أن تقوم به لتدعم من خلاله خلاله مواقع القطاع الخاص و تعيد هيكلة مؤسسات القطاع العام. وهنا يجب التأكيد على أن التعددية الاقتصادية طريق لتعبئة كل الموارد المالية والبشرية المتاحة في معركة التنمية الاقتصادية الاقتصادية، فهي تفسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في جميع المجالات التي يرغبها في في حين يتولى القطاع العام سد الثغرات في الاقتصاد الوطني؛ بحيث يشجع القطاع الخاص ويمنحه ويمنحه الأمان الذي يسعى إليه. ثم إن الدول الصناعية المتقدمة لم تحقق نموها في المراحل الأولى الأولى بمعزل عن تدخل الدول وإسهامها في إقامة قطاعات اقتصادية رئيسية ما دام التنظيم الاقتصادي في البلد المعني لا يعرقل نشاط القطاع الخاص.تجربة اليابان و دول جنوب شرق آسيا آسيا وبخاصة كوريا الجنوبية وماليزيا أثبتت أن الدولة المؤهلة إداريا أقدر على تحقيق النمو في في مراحله الأولى بسرعة أكبر ما يحققه القطاع الخاص ، وهذا مما يتناقض تماما مع السياسات السياسات التحررية الجديدة التي يحاول صندوق النقد والبنك الدولي ين فرضها على كل الدول النامية.

وأخيرا لا يمكن أن ننكر أنه لابد من الدخول في علاقات مع القوى الجديدة، ولكن لابد أن نكون قد تعلمنا من الدرس، وأن نعيد صياغة سياستنا مع العالم الخارجي بأن تكون علاقاتنا معه من موقف الندية وليس الاستمرار في علاقات التبعية التي كانت ومازالت تمارسها معنا الدول المتقدمة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/1/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

"تجارة السلاح.. أرباح للشركات ومعاناة للشعوب"

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

"تجارة السلاح.. أرباح للشركات ومعاناة للشعوب"

في الوقت الذي تجاوز فيه عدد القتلى من الجنود الأمريكيين منذ احتلال العراق 3000 قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى، فضلاً عن الضحايا من العراقيين والذين تجاوز عددهم أكثر من 650 ألف قتيل وفقاً لدراسة مجلة لانست الطبية البريطانية المستقلة – نجد أن تجارة السلاح قائمة على قدم وساق ويتسع نشاطها لتغذي الصراعات الدائرة في مختلف القارات ولتزرع العداوة وتهلك الحرث والنسل وتصنع المعاناة والفقر بين شعوب العالم، والغريب أن الولايات المتحدة وهي التي تنادي بالأمن والسلام وتتغنى بالحرية والديمقراطية هي أكبر دولة في العالم من حيث الأسلحة، بل ولا تتورع عن بيعها إلى من تقف ضدهم بشكل علني في مجلس الأمن الدولي.

وخلال السنوات الأخيرة حصدت شركات الأسلحة الأمريكية أرباحا هائلة بفضل ما أنفقته الإدارة الإدارة الأمريكية على حروبها في العراق وأفغانستان وعلى ما تسميه مكافحة الإرهاب في مناطق مناطق أخرى من العالم، وبرزت توقعات لبعض الخبراء باستمرار تلك الأرباح والنفقات؛ نظرا نظرا لاستمرار الحرب في العراق ولأن خطط وزارة الدفاع الأمريكية تظهر أن معدل الإنفاق على على الدفاع سيستمر بنفس المستوى إلى العام 2008. ومن بين هذه التوقعات أيضا، ما أشار إليه إليه الكاتب الأمريكي "جوناثان كارب" في مقال له في صحيفة وول "ستريت جورنال" يوم 2007/1/18؛ من أن شركات الأسلحة تتوقع أن تتجاوز أهدافها الربحية الفصلية بافتراض أن النفقات الفيدرالية على شراء وتطوير أسلحة خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2007 سترتفع سترتفع بنسبة 19% عن بداية العام، وذلك بسبب التوسع في الإنفاق على الحرب في العراق، وفي وفي ضوء ميزانية البنتاجون السنوية ومقتضيات الحرب في عام 2007، والتي من المقرر أن تشمل مشتريات أسلحة تبلغ قيمتها 135 مليار دولار، وهي القيمة الأعلى منذ الثمانينيات، وهذا وهذا بدوره يفسح المجال أمام شركات الأسلحة لتحقيق المزيد من الأرباح خلال العام الجاري، وهو الجاري، وهو ما دفع شركة "لوكهيد مارتن" وهي كبرى شركات الأسلحة الأمريكية من حيث المبيعات المبيعات لترفع توقعاتها بشأن أرباح العام القادم، وذلك استنادا للأرباح الهائلة التي حققتها خلال العام المنصرم 2006، كما تتوقع شركتا "بيسيدا" و"ميرلاند" أن تزداد مبيعاتهما بمعدل يصل يصل إلى 7.7% و8.8% خلال العام القادم أيضا.

وتثير توقعات شركات الأسلحة الأمريكية باستمرار فترة الازدهار التي تعيشها الآن قضية دور شركات الأسلحة في الولايات المتحدة والدول الكبرى وحكومات تلك الدول في تغذية الصراعات والحروب في المناطق الملتهبة من العالم من خلال دعمها لصناعة الأسلحة ومساعدة تلك الشركات على تنفيذ صفقات السلاح بأشكال مباشرة وغير مباشرة، وتمثل شركات الأسلحة الأمريكية الحلقة الرئيسية في سلسلة الشركات العالمية المنتجة والمصدرة للأسلحة، هذا بالإضافة إلى مثيلاتها في الدول الكبرى والتي تشمل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول الأعضاء في مجموعة الثماني الكبار، بل ودول أخرى مثل إسرائيل والهند وباكستان وجنوب أفريقيا.

وكشف تقرير أصدره مركز خدمة بحوث الكونجرس الأمريكي في 23 أكتوبر 2006 تحت عنوان "نقل الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية 1998–2005" عن أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر مورد سلاح في العالم.. ويمثل هذا التقرير تحديثًا ومراجعة للتقرير الذي صدر في 29 أغسطس 2005 والذي غطى الفترة 1997–2004 ويركز على اتجاهات وحجم التجارة العالمية للأسلحة التقليدية، ووفقًا له بلغ إجمالي قيمة تعاقدات نقل تلك الأسلحة خلال الفترة (1998–2005)، 294 مليارا وفقًا لأسعار سنة 2005، وقد ارتفعت قيمة هذه التعاقدات من 36 مليار دولار عام 1998 إلى 44 مليار دولار عام 2005 وهي أعلى قيمة لها خلال تلك الفترة، وكانت إجمالي قيمة التعاقدات التي أجريت خلال تلك الفترة 107 مليارات للولايات المتحدة بنسبة 36.5% من إجمالي قيمة التعاقدات، و 46 مليارا لروسيا بنسبة 15.5%، و33 مليارا لفرنسا بنسبة 11.3%، و19 مليارا لألمانيا بنسبة 6.6%.

وقد احتكر عدد محدود من الموردين تعاقدات نقل الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية هم الولايات الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا بالأساس؛ حيث جاءت الأولى في الترتيب الأول خلال السنوات السنوات السبع 1998–2004؛ إذ استحوذت على نحو 34%، 35.2%، 49.1%، 41.4%، 49.9%، 45.7%، 35.5%، من إجمالي قيمة تعاقدات نقل الأسلحة خلال تلك السنوات على الترتيب، وجاءت روسيا في الترتيب الثاني خلال السنوات الست 1999–2004، فقد استحوذت استحوذت على 14.4%، 24.3%،29.6%، 28.3%، 28.1%، 20.3% خلال تلك السنوات على الترتيب، كما صعدت إلى الترتيب الأول قبل الولايات المتحدة في عام 2005؛ حيث استحوذت

استحوذت على نحو 23.2% مقابل 20.5% للأخيرة، وتوقع التقرير أن تتحول روسيا إلى منافس منافس قوي لأمريكا في هذا المجال بالنظر إلى عدة عوامل، أهمها: اتجاهها إلى توسيع نطاق سوقها سوقها ليشمل بالإضافة إلى الصين والهند كلاً من الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق شرق آسيا.

كما أفاد تقرير رسمي فرنسي بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يستحوذان على 80% من مبيعات الأسلحة في العالم، وتنفرد واشنطن بحوالي 55–60%، بينما تتراوح نسبة الاتحاد بين 25–30% في حين أفاد تقرير لهيئة التعاون العسكري الفني الروسية أن أمريكا وبريطانيا وفرنسا تتحكم في 75% من صفقات السلاح في العالم، وإذا أضيف إليها روسيا وألمانيا وإسرائيل فستصل نسبة استحواذ هذه الدول الست إلى حوالي90% من السوق العالمية للسلاح، وتتقاسم كل من الصين وإيطاليا والسويد وجنوب أفريقيا وباكستان نسبة الـ10% المتبقية.

ولم تأت سيطرة الدول الكبرى على سوق تجارة السلاح من فراغ؛ إذ تطبق آليات عديدة لدعم شركات شركات السلاح والصناعات الحربية القوية متضمنة تسهيلات لتدبير الصفقات السرية.. ومن بين الدول بين الدول الثماني الكبار نجد أن اليابان فقط هي التي لا تحتل موقعا في القائمة العالمية لأكبر مصدري السلاح في العالم، أما في الولايات المتحدة فتستفيد صناعة السلاح من ثغرات في قانون قانون الضرائب والقروض قليلة التكلفة وضمانات ائتمانات التصدير وتحمل دافعي الضرائب لتكلفة البحث لتكلفة البحث والتطوير والمعونات العسكرية الممنوحة للبلاد النامية حتى تشتري الأسلحة الأمريكية، الأمريكية، وفي إيطاليا تمتلك الحكومة نصيبا يبلغ32% من أكبر شركة لتصنيع السلاح في إيطاليا،)، بينما لدى فرنسا أيضا أسهم في شركة "تاليس"Finmeccanicaإيطاليا، وهي شركة "فينميكانيكا" ( ) وفي روسيا تتم معظم صادرات الأسلحة من خلال هيئة "روزوبورون thales"تاليس" ( ) وهي هيئة حكومية لتصدير السلاح، أما فيما يتعلق بدعم rosoboron export"اكسبورت" (وتشجيع ألمانيا لشركات السلاح فمنه على سبيل المثال الزيارة التي قام بها المستشار الألماني "جيرهارد شرودر" في فبراير 2005 إلى منطقة الشرق الأوسط، والتي استغرقت ستة أيام اصطحب اصطحب خلالها مسؤولين تنفيذيين لشركات أسلحة للترويج وبيع أسلحة دفاعية ألمانية بشكل خاص

خاص في المنطقة، وهذا التصرف يمثل أحد التصرفات الاعتيادية للوزراء في الدول الثماني الكبار.

وفي طريقها لتحقيق المزيد من الأرباح تلعب شركات السلاح بدعم وتشجيع من حكوماتها دورا هاما في ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم؛ حيث اتهم تقرير مشترك لثلاث منظمات دولية هي منظمة العفو الدولية و"أوكسفام انترناشيونال الخيرية" و"شبكة التحرك الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة"؛ والذي صدر يوم 2006/10/2 بعنوان "أسلحة بدون حدود" – اتهم شركات الأسلحة الغربية ببيع منتجاتها إلى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والدول التي تخضع لحظر الأسلحة وأشار التقرير إلى أن الشركات الأمريكية والكندية تعمل عادة على الالتفاف على أنظمة الأسلحة، العالمية عن طريق بيع أجزاء من الأسلحة والتعاقد من الباطن لتصنيع الأسلحة في الخارج، ويجري تجميع هذه الأسلحة بما في ذلك المروحيات الهجومية والمركبات القتالية من أجزاء أجنبية وتصنيعها بموجب تراخيص في دول من بينها الصين والهند وإسرائيل وتركيا، وتصل في النهاية إلى دول مثل كولومبيا وأوزبكستان حيث تستخدم لقتل المدنيين وتهجيرهم.

وهناك ثغرتان رئيسيتان تسمحان لشركات الأسلحة بالالتفاف القانوني على أنظمة الأسلحة هما: بيع الأسلحة في أجزاء فردية، وبيعها في أماكن خارجية، وأشار التقرير إلى أن مروحية "الآباتشي" التي استخدمتها إسرائيل في حربها الأخيرة على لبنان، تتألف مما يزيد على 6 آلاف قطعة مصنوعة في مختلف دول العالم، ومن ضمنها بريطانيا وهولندا وأيرلندا لأنه بموجب مدونة قواعد السلوك الأوروبية ينبغي على هذه الدول أن ترفض تصدير مروحيات هجومية مباشرة إلى إسرائيل، كما كشف التقرير عن أن الجيش الأوزبكي استخدم سيارات "لاندروفر" العسكرية خلال المجزرة التي ارتكبها في مايو 2005 ضد المتظاهرين، والتي تتألف من 70% من قطع بريطانية أرسلت مفككة إلى تركيا؛ حيث جرى تجميعها وتحويلها إلى مركبات عسكرية، ثم تم توريد المركبات إلى الحكومة الأوزبكية، وليس لدى الحكومة البريطانية أية سيطرة على الصفقة؛ لأن المركبات لم يتم تجميعها وتحويلها إلى مركبات عسكرية في أراضيها.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يفرض حظر أسلحة على الصين، كما ترفض الولايات المتحدة وكندا بيع مروحيات هجومية إليها إلا أن المروحية الهجومية الصينية الجديدة من طراز "زد– 10" لا تستطيع الطيران بدون أجزاء وتقنيات مستوردة من شركة بريطانية إيطالية هي شركة "أوجوستا وستلاند" وشركة "برات آند ويتني كندا" وشركة "لورد كوربوريشن" الأمريكية وشركة فرنسية – ألمانية هي "يورو كوبتر"، وقد باعت الصين سابقاً مروحيات هجومية إلى عدد من الدول التي تخضع لحظر أسلحة من بينها السودان الذي يخضع لحظر كامل على الأسلحة من جانب أوربا وحظر جزئي من جانب الأمم المتحدة.

وهكذا، فإنه حينما تتعارض القواعد القانونية الدولية والشعارات الرنانة التي ترفعها الدول الغربية في العلن مع مصالح الحكومات وشركات الأسلحة، فإن تلك الدول تختار وبدون تردد مصالح حكوماتها وشركات الأسلحة بها، وتلتف على القواعد القانونية بسبل شتى، فهي ليست مضطرة للتضحية بالأرباح من أجل المبادئ والشعارات، وعوضا عن ذلك تلجأ ببساطة إلى تصدير أجزاء تلك الأسلحة مفككة أو التعاقد من الباطن على تصنيعها في دولة خارجية، فعلى سبيل المثال تحاول شركة المدافع النمساوية "جلوك" إنشاء مصنع للإنتاج في البرازيل للالتفاف على مدونة قواعد السلوك لدى الاتحاد الأوروبي الخاصة بصادرات الأسلحة عن طريق شحن المدافع من المصنع البرازيلي إلى السوق الخارجية..

وفي الوقت الذي تحقق فيه شركات الأسلحة الغربية المزيد من الصفقات والأرباح نجد أن شعوب الدول النامية التي تتركز فيها الحروب والصراعات، هي التي تدفع الثمن من أرواح أبنائها وأموالها، وكما جاء في تقرير الألفية للأمم المتحدة فإن 13.3 مليون إنسان لقوا حتفهم في الحروب والنزاعات المسلحة خلال عشر سنوات من (1994 – 2003) منهم 9.2 مليون في أفريقيا، وذلك نتيجة توافر الأسلحة التقليدية من الدول الديمقراطية الكبرى، ويعادل هذا الرقم عدد سكان لندن أو نيويورك أو سيدني أو أورجواي كلها، ومن بين هؤلاء الضحايا70% مدينين معظمهم من الأطفال والنساء، كما أذكت مبيعات الأسلحة نار الحروب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أفريقيا وغرب آسيا وجنوبها، مما أدى إلى نزوح ولجوء 37 مليون شخص يمثلون 75% من نازحي ولاجئي العالم أجبرتهم تلك الحروب على مغادرة منازلهم ودمرت حياتهم وموارد رزقهم وحكمت عليهم بالفقر.

وتشير التقديرات إلى تزايد حجم الإنفاق العسكري العالمي باضطراد؛ حيث قدر بنهاية العام المنصرم 2006 بنحو 1058.9 مليار دولار، وهو ما يبلغ خمسة عشر ضعفاً للإنفاق على المساعدات الدولية، وأعلى من الرقم القياسي الذي سجل خلال الحرب الباردة عام 1988/1987، والذي قدر بنحو 1034 مليار دولار بأسعار اليوم، ومع تزايد حجم الإنفاق العسكري العالمي نجد أن الأموال التي تنفقها الدول النامية على الطائرات الحربية أو قاذفات الصواريخ هي الأموال التي لم تنفقها على الصحة والتعليم ومكافحة الفقر، ويستنزف هذا الإنفاق جانبا مهما من ميزانيات دول العالم الثالث، ووفقاً لما ورد في كتاب "تجارة السلاح" للكاتب "جيدون باروز" والصادر عام 2002، فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري من حجم الإنفاق الحكومي سنة 1985 في نيكاراجوا26% في حين بلغت في إيران 34% وموزمبيق 38% وأثيوبيا 29% أما سنة 1997 فقد بلغت هذه النسبة في بعض البلدان مستويات هائلة، ففي السودان وباكستان والهند وصلت إلى 80%، كما أشارت تقديرات أخرى، إلى أن جنوب أفريقيا أنفقت عام 1999، 6 مليارات دولار على أسلحة اشتملت على غواصات وطائرات ومروحيات وفرقاطات، وكان هذا المبلغ كافيا لعلاج جميع المصابين بمرض الإيدز في جنوب أفريقيا والبالغ عددهم خمسة ملايين شخص لمدة عامين.

ووفقاً للأمم المتحدة تنفق سبع بلاد من الدول النامية على التسليح أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم مجتمعين؛ فضلاً عن دور تلك الأسلحة في إشعال النزاعات وزيادتها مثل تلك التي تجرى في الكونغو، وإثارة سباقات التسلح كما هي الحال بين الهند وباكستان.. وفي حين لا تتجاوز المساعدات الغربية للدول النامية عدة مئات من ملايين الدولارات فإن حجم المبيعات العسكرية لهذه الدول تبلغ أرقاما فلكية، فبين عامي 1993–1996 بلغ حجم التوريدات العسكرية الأمريكية 124 مليار دولار وحجمها من بريطانيا 42 مليارا وفرنسا 26 مليارا وإسرائيل 7 مليارات.

ومن هذا المنطلق، فإن الدول الكبرى تحاول جاهدة أن تبقي الصراعات والنزاعات وسباقات التسلح التسلح بين الدول النامية قائمة – وذلك عكس ما تدعيه في العلن – حتى تزداد أرباحها من إنتاج إنتاج وتصدير الأسلحة إلى البؤر المتوترة في العالم، فهي تقوم ببيع الأسلحة لإزهاق الأرواح وتقبض ثمن هذه الأسلحة في نفس الوقت الذي تتغنى وتتشدق فيه بالحرية والديمقراطية، كما أن شركات

أن شركات السلاح وفي سعيها للمحافظة على سوق رائجة للسلاح تعمد إلى تسويق ما يعرف بسيناريوهات التهديد الذي قد يواجه الأمن القومي في البلدان المختلفة، وهي سيناريوهات مختلفة مختلفة هدفها بث الذعر وسط المناطق الإقليمية التي تعودت على الحروب والاضطرابات وبالتالي وبالتالي الضغط غير المباشر على الحكومات للانخراط في صفقات تسلح كبرى من أجل الدفاع عن الدفاع عن أمنها القومي ضد أخطار وتهديدات محتملة لا يعرف أحد مصدرها بالتحديد إلا أنها جميعا من صياغة خبراء استراتيجيين يعملون لصالح شركات ومصانع السلاح الضخمة.

والذي لاشك فيه أن الدول العربية والإسلامية تمثل هدفاً رئيسيا لشركات السلاح الأمريكية والغربية وسوقاً رائجة لها وليس أدل على ذلك من إمداد الولايات المتحدة للعراق بالسلاح إبان حربه على إيران في الثمانينيات من القرن الماضي ثم غزوه بعد ذلك عام2003 بحجة البحث عن تلك الأسلحة، وكذلك مساعدة أمريكا وتسليحها للحركات الإسلامية في أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي ثم غزوها إياها عام 2001 بحجة محاربة الإرهاب، كما أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان وما يحدث في السودان شرقاً وغربا وجنوبا، وأخيرا الحرب الدائرة في الصومال بين القوات الحكومية والإثيوبية المدعومة بالطائرات الأمريكية ضد قوات اتحاد المحاكم الشرعية لا تمثل أخر الحلقات في مسلسل أرباح شركات السلاح ومعاناة الشعوب.. فهل حان الوقت لحكومات وشعوب تلك الدول المكتظة بالصراعات والحروب لكي تفيق؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/1/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

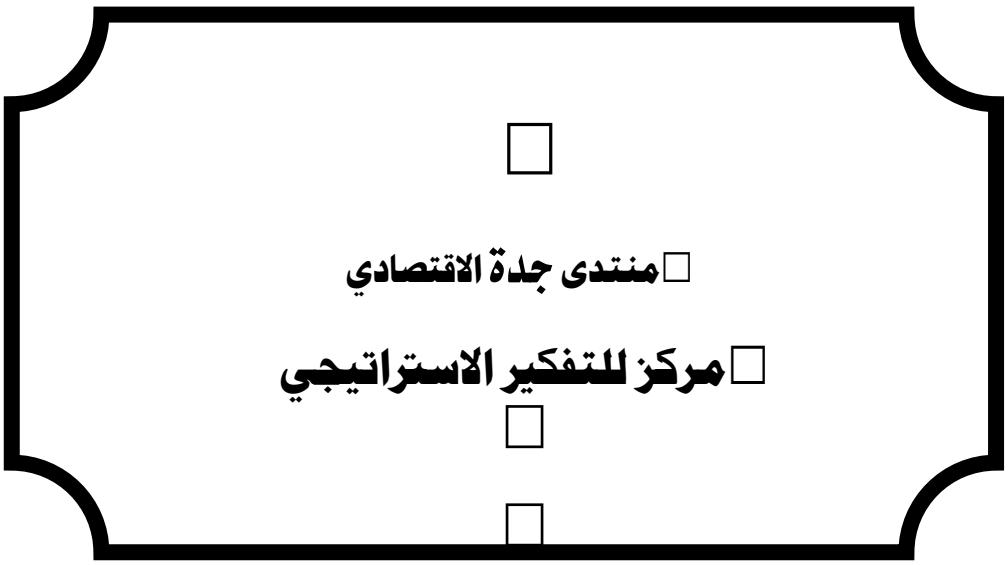

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

منتدى جدة الاقتصادي

مركز للتفكير الاستراتيجي

في حياة أخذت فيها العولمة تحطم كل حواجز التواصل والحدود الجغرافية وتعمق النقاش حول قضايا النمو الاقتصادي، بدأ البحث في التفاصيل والاختلافات المؤثرة في التنمية الاقتصادية، والتي كانت ومازالت هدف منتدى جدة الاقتصاديالذي كان الأمل عند الانطلاقة الأولى لأعماله عام2000 أن يكون منتدى يتم فيه تبادل الأفكار والآراء في جلسات فكرية اقتصادية تقوم على مناقشة القضايا الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية بأبعادها ومتغيراتها المختلفة ، والسعي إلى إيجاد حلول عملية للقضايا والموضوعات المطروحة وتنشيط وفتح آفاق لنمو العلاقات من خلال التعاون الإقليمي والدولي ، إضافة إلى تعزيز مكانة منتدى "جدة" على خارطة المنتديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

ومع مرور سبع سنوات على تلك الانطلاقة يمكن مقارنته نسبيا بمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي؛ شتى أنحاء جذب لكبار السياسيين والاقتصاديين والأكاديميين والإعلاميين من حيث بات نقطة العالم لمناقشة أهم القضايا والاتجاهات الاقتصادية العالمية، وهو ما تبينه عناوينه البارزة وأوراقه المزدحمة بالأطروحات ذات الجدوى؛ ففي دورته الأولى حمل شعار " نمو ثابت في اقتصاد عالمي" وتمحورت مواضيعه حول مستقبل الطاقة، وكيفية جذب الاستثمارات العالمية للبلدان، والميزانيات الحكومية والنمو الاقتصادي، والأزمات المالية في آسيا والتوقعات المستقبلية لها.

وفي دورته الثانية بدأت ملامحه التنموية تصبح أكثر وضوحا؛ إذ حمل عنوان "تنمية موارد الثروة في الاقتصاد القائم على العلم والمعرفة"، وفي عام 2002 دفعت البيئة الاقتصادية العالمية العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، بالقائمين عليه لاختيار عنوان رئيسي للمنتدى يتناسب يتناسب مع الأجواء العالمية هو" الإدارة في بيئة عالمية معقدة "، وفي مطلع العام 2003 تحت شعار "المنافسة العالمية : التفكير بمنظور عالمي والتطبيق بمنظور محلي"، وفي دورته الخامسة الخامسة العام 2004 أثبت للجميع أن الفكرة البسيطة والمتواضعة التي ظهرت مطلع الألفية الجديدة الجديدة تحولت إلى أضخم تجمع اقتصادي لشخصيات إقليمية ودولية تنعقد في الشرق الأوسط بعنوان بعنوان "تحقيق نمو اقتصادي متسارع"، وتواصل بحث المنتدى عن الجديد فجاء في دورته السادسة تحت

السادسة تحت عنوان "بناء الطاقات ....تطوير الأفراد لتحقيق نمو مستدام"، أما في دورته قبل الأخيرة الأخيرة كان شعاره "من أجل آفاق جديدة للنمو الاقتصادي،احترام الهوية الفردية وتعزيز القيم المشتركة".

وفي دورته الثامنة والأخيرة ، والتي انتهت فعالياتها يوم 2007/2/27 واستمرت لمدة 3 أيام بمشاركة 22 شخصية قيادية من 16 دولة و 2500 مشارك من 52 دولة تجمعوا تحت شعار "الإصلاح الاقتصادي: أرض واعدة وآفاق ممتدة"، شغلت جلساته قضايا : استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي: العالمية مقابل الخصوصية – الشمولية مقابل التخصصية المملكة العربية السعودية في تغيير مفاهيم الطاقة في العالم ؛ الخصخصة: أداة لا غنى عنها؛ الأفراد هم مركز الاهتمام: مبادرة المسؤولية الاجتماعية ومبادرة المواطنة ؛ مفهوم الأمن الاقتصادي المرن في الإصلاح: أجندة اجتماعية متوازنة ؛ ضرورة مواكبة الإطار القانوني.

وقد حظت تلك القضايا بمناقشات ورؤى من الضروري أن توضع على أجندة الإصلاح والتحديث في المنطقة؛ ففي أثناء مناقشة استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والعالمية إزاء الخصوصية تبين أن العالمية تنطوي على الاتجاه الذي يسلكه التغيير الاقتصادي والتكنولوجي في التأثير في الثقافة والهوية الاجتماعية، ومن ثم فهناك صعوبة في فصل الفرص الاجتماعية المتنامية والتمكين المستقل عن آلية عمل العالم المتداخل في ظل العولمة، وبالتالي لتحقيق التقدم المنشود لابد أن يكون مسبوقاً بإصلاح مدروس وفقاً لتحديث الأنظمة والقوانين الاستثمارية وتكاتف جميع القطاعات لعمل إصلاحات تتواءم مع متطلبات هذا العالم.. وفي هذا السياق أوصى المنتدى بأهمية الميزة التنافسية قبل سن القوانين وبالاستقرار السياسي كشرط لازم للتنمية الاقتصادية الإقليمية المستدامة، وهو ما يعلل القلق الذي يحيط بحركة النمو والإصلاح في العالم العربي اليوم بسبب الاضطراب السياسي الذي تفرضه سياسات عالمية تعمل على تكريس الفوضى وعدم الاستقرار بالإضافة إلى مختلف القيود الداخلية، موضحا أن منطقة الخليج تشهد مرحلة مهمة من مراحل نموها الاقتصادي مفتوحا فيها الباب بصورة أوسع أمام الأموال الأجنبية؛ وهو ما قد يتيح لها فرصة الخروج من أسر إطار النفط والغاز.

ولم يفت المنتدى الإشادة بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتولي دور ريادي إقليمي إقليمي ودولي لأداء متطلبات المسؤولية الاجتماعية الدولية ، وأيضا دورها في مواجهة الاحتباس

الاحتباس الحراري لإزالة خطر التغير المناخي، وهو ما تم ترجمته تحت محور بعنوان"دور المملكة المملكة القيادي في تحديث المفهوم العالمي للطاقةفبالنسبة لدورها القيادي فقد اتضح ذلك من خلال خلال تفاؤل بعض الاقتصاديين بوجود "تنين شرق أوسطي سعودي"؛ إذأظهرت نتائج ما أعلنته مصلحة أعلنته مصلحة الإحصاءات العامة عن أن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة 20.3 % في النصف النصف الثاني من 2006 مدعوما بقفزة نسبتها 34.8 % في صادرات النفط وزيادة 11.6% في في الصادرات غير النفطية، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 656.9 بليون ريال، وقدر دخلها القومي 60 % من إجمالي الدخل القومي للدول العربية، فضلاً عن استمرار مجهوداتها لمزيد من من النمو من خلال ابتكار فكرة المدن الاقتصادية، للوصول إلى اقتصاد بلا قيود كي تكون السعودية السعودية الدولة الأهم في المنطقة اقتصاديا، وتكون بالفعل تنيناً آخر ولكن في منطقة الشرق الأوسط الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك تعتبر محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية وللشركات ضعيفة، رغم أن الشركات السعودية في وضع مميز لتوجيه المسؤولية الاجتماعية ولقيادة مبادرات في التنمية المستدامة، ولتفهم التحديات التي تواجه التنمية في المملكة، وعلى رأسها توفير فرص العمل، وضعف التأهيل والمهارات، وتوظيف المرأة والتنمية المتوازنة ومشاكل الفقر ، وعليه فإن معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات ما زالت تتخذ شكل أعمال خيرية لا تمثل البعد الحقيقي والمستدام لنشاطات المسؤولية الاجتماعية للمجتمع.

لتخفيض نسبة ومن دورها القيادي يظهر دورها في قضية الطاقة والاحتباس الحراري وضرورة العمل التلوث؛ حيث يعمل العالم على تغيير أنماط الطلب والاستهلاك، للحد من الإقبال على النفط الذي تأثيرا على الاحتباس القريب، في الوقت الذي تعد البدائل الأخرى أكثر يتوقع له أن يزداد في المستقبل الحراري منه.. وفي هذا الشأن تعمل السعودية مع دول الخليج العربي في تغيير مفهوم الطاقة العالمي والتركيز على معايير أخرى تساعد في تراجع تأثيرات الاحتباس الحراري الناتج عن استخدام النفط تتضمن استثمارات ضخمة في تجديد أصول الطاقة، إضافة إلى مبادرات أخرى تجلت حين نظمت المملكة أول مؤتمر دولي عن آلية بروتوكول" كيوتو" الذي نجح في رفع الوعي العام بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري.

ومن ناحية أخرى، حمل أحد محاور المنتدى " التخصيص: عماد الإصلاح الاقتصادي "، حيث أدركت80% من دول العالم أهمية الدور الذي تلعبه الخصخصة كسبيل لتقارب أكبر بين الدول وسبيل للنمو والاستقرار للوصول إلى اقتصاد معاف، من خلال خلق قيمة مضافة بتوسيع فرص المواطنين وتجنب الاحتكار وتحسين الخدمة، وقد تناول المنتدى التجربة الماليزية كنموذج يقتدى به في الخصخصة ودورها في تدعيم جسور التعاون بين القطاعين الخاص والعام ودورها أيضا في إعادة هيكلة البلاد والمجتمع بصورة عامة.

وفي إطار مناقشته لموضوع "الفرد أساس البناء.. المواطنة والمسؤولية الاجتماعية", وجد أن مشكلة الاقتصاد الخليجي هي أن الشباب فيه دون سن العشرين يمثلون نسبة تتراوح بين الثلث والنصف من سكانه في الوقت الذي هو فيه قيد التطوير، كما أن ثلثي صادرات دول الخليج هي نفط وغاز ، وأنه إذا وضعنا هاتين الحقيقتين معا سنحصل على تحد كبير يواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب دورا متسارعا للنمو والوفاء بحاجات الأجيال من خدمات والتي أصبحت ضرورة لمستقبل الاقتصاد الإقليمي، والذي من المتوقع له يوفر 45 مليون فرصة عمل جديدة بحلول العام 2012.

ولما كانت التنمية المستدامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلم والأمن اللذين يوفران العيش المزدهر جاءت إحدى جلسات المؤتمر بعنوان" الأمن الاقتصادي المرن والإصلاح .. الأجندة الاجتماعية المتوازنة" لتفرض على القادة السياسيين أن يحددوا سياساتهم الاقتصادية التي توفر للأجيال المقبلة في ظل ما تعيشه المنطقة من مآس، والتي تظهر من خلال ما ينفق من مئات المليارات على الإنفاق العسكري، وقد جاءت توصيات المنتدى لتؤكد أن الأمن الاقتصادي المرن يتطلب عولمة متوازنة لخلق جهود عالمية من أجل التنمية الا قتصادية والاجتماعية التي تعد الحل الأساسي الذي يتيح بناء عالم آمن وضمان مستقبل المجتمعات ، ولتحقيق هذا لابد من التعاون الذي يعد أحد أسس الاستقرار والبناء لإعلان حرب ضد التحديات التي تقف أمام التنمية كمحاربة الجهل والأمية ، بالإضافة إلى التركيز على التعليم الذي يمثل أساس تنمية كل شاب وشابة من أجل التعرف على قدراتهم وتوفير فرص اجتماعية وتعليمية ، كما أكد المنتدى على الذي يجعل الإنسان يفقد طموحاته وتطلعاته وحل قضية ضرورة إيجاد حلول لمشاكل الفقر البطالة وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة ، الأمر الذي يستدعي وجود إرادة سياسية شاملة

ومشتركة بين الجميع لاتخاذ القرارات اللازمة، والذي من الممكن أن يتحقق في إطار مناخ تشريعي مناسب.

وفي ختام المنتدى أوصى بعض المتحدثين الغرفة التجارية الصناعية بجدة بإعداد آلية منهجية تضمن استمرار المنتدى في إطار عمل مؤسسي ورؤية ثابتة بدلا من الاعتماد على المجهودات الشخصية .

وأخيرا.. يجب الانتباه إلى أن منتدى جدة الاقتصادي ليس من أهدافه التفعيل المباشر والسريع لتوصياته الاقتصادية وتحويلها إلى قرارات وسياسات داخل الدولة كما يعتقد البعض، وإنما أهدافه الرئيسية الاستفادة القصوى من الخبرات العملية والعلمية للمشاركين فيه وتطويعها بما يناسب قطاعات كل دولة على حدة، فالتقنية الحديثة بأنواعها المختلفة يمكن شراؤها من مختلف المصادر والأسواق المفتوحة والمغلقة، لكن المهم هو تطويع تلك التقنية بالأفكار والأبحاث لرفع إنتاجية موارد الاقتصاد لتحقيق هدفي أي اقتصاد في العالم، وهما خفض معدلي التضخم والبطالة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/3/3

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

إغلاق مضيق "هرمز" بين الخسائر والبدائل

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

إغلاق مضيق "هرمز "بين الخسائر والبدائل

تتزايد أهمية بعض الممرات المائية العالمية مع اتساع حجم ونطاق التجارة بين دول العالم، التي أسفرت عنها اتفاقيات التجارة بجانب اكتشاف النفط الذي أصبح محركًا رئيسيا في عمليات التنمية، وهذا ما حدث مع مضيق "هرمز" الذي بات في نطاق أهم الممرات المائية في العالم ، لما يمتلكه من موقع فريد في منطقة الخليج العربي – أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم– إذ يعد المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي عدا المملكة العربية السعودية والإمارات وسلطنة عمان ؛ فهو يفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى ، وتطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية.. وهذا الموقع يجعل المضيق لاعبا دوليا وإقليميا هاما في التجارة الدولية، إذ يمر به ما بين 20–30 ناقلة نفط يوميا، تحمل أكثر من 17 مليون برميل، أي حوالي 25 % من استهلاك النفط العالمي و80% من نفط المنطقة .

ولأن مضيق "هرمز" مفترق طرق استراتيجية رئيسية لعدة دول، ولأن الملاحة فيه لم تخضع لمعاهدة إقليمية أو دولية، تحول المضيق بهذه المزايا إلى سلاح ذي حدين للدول التي تطل عليه؛ فهو من ناحية رهان استراتيجي بين أطماع الدول الكبرى للسيطرة عليه لتأمين حركة تجارتها والتمكن من نفط المنطقة ، كما حدث إبان الاحتلال البريطاني للمنطقة، ويحدث الآن من خلال سعي الولايات المتحدة للسيطرة عليه انطلاقًا من أنه يعد جزءا من أمنها القومي باعتباره الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية، ومن ناحية أخرى فهو سلاح فعال لدى الدول المطلة عليه حينما

تواجه تهديدات من أي قوى دولية، عن طريق إغلاقه بموجب القانون الدولي وأعرافه، باستخدام الحقوق البحرية الأساسية الخمسة في حالة الحرب، وهي:

1 . ضبط المواد الحربية التي تحملها سفن محايدة.

2 . حق فرض الحصار البحري.

3 . حق مغادرة سفن الأعداء التجارية.

4 . حق ضبط السفن المحايدة التي تقوم بعمل غير حيادي.

5 . حق الزيارة والتفتيش.

ومن شأن حدوث ذلك إحداث أضرار عالمية؛ حيث إن أي حادث يؤدي إلى إغلاق مضيق "هرمز" سيدخل شرق العالم وغربه في أزمة اقتصادية كافية لتعطيل كل أوجه الحياة في العالم المعاصر سواء لانقطاع الإمدادات النفطية –التي تمثل شريان الحياة العصرية– المارة في المضيق، مما سيؤدي بدوره إلى قلة المعروض العالمي مع ازدياد الطلب، وهو ما يدفع بالتالي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات خيالية قد تصل إلى 200 دولار للبرميل الواحد، كما سينهار الاقتصاد العالمي لتوقف حركة انتقال السلع والخدمات الأخرى بين الدول المتبادلة؛ إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين أمريكا ودول مجلس التعاون 33.735 مليون دولار لعام 2003، ومع الاتحاد الأوروبي 51.3 مليار دولار لنفس العام، وكذلك تعتبر دول المجلس أكبر شريك تجاري للصين من بين الدول العربية بنسبة 68% عام 2004. مما سيؤثر بالسلب على صادرات وواردات الصين من وإلى المنطقة.

وتحسبا لهذا وحتى تحافظ الأسواق على استقرارها في حال إغلاقه أو السيطرة عليه من قبل أي دولة، تأخذ كل الدول التي ترتبط مصالحها بالمضيق احتياطياتها ..

فللولايات المتحدة على سبيل المثال، ولأنها تستحوذ على ربع صادرات العالم من النفط من منطقة الخليج وأن توقفه يعني إلحاق أضرار بالغة باقتصادها، قامت بإنشاء قواعد عسكرية لها على كامل شاطئه الجنوبي لتسيطر بشكل تام على حركة العبور دخولاً و خروجا منه، وتقوم بتخزين 10% من واردتها النفطية تحسبا لأي ظروف كهذه، كما تتجه الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي علي النفط ولا تمتلك ما يكفيها من الاحتياطيات النفطية أو لا يوجد لديها مخزون نفطي لمد د مناسبة كالصين والهند واليابان وكوريا وغيرها، بعكس دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا، والتي يكفي مخزونها لمدة تصل إلى 120 يوما – تتجه إلى تخفيف الاعتماد بشكل رئيسي عليه والاتجاه نحو تطوير واكتشاف بدائل له سواء نووية أو متجددة.

وحتى دول الخليج ذاتها تفكر بشكل جاد اعتمادها على هذا المضيق وامتلاك عدد من البدائل لنقل النفط للأسواق العالمية ، لأن وقف حركة التجارة فيه يضر اقتصادياتها التي تعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية، كما سيقف حائلاً دون وصول الواردات التي تحتاج إليها سواء للالتزامات الاستثمارية أو الاستهلاكية– وذلك من خلال ا لاستعانة بمد خطوط أنابيب نفط، فالسعودية أكبر منتج للنفط في العالم لديها أ نبوب لا يستخدم كثيرا في الوقت الحالي تبلغ طاقته 5.5 مليون برميل يوميا، ويمتد عبر المملكة الى جدة، وخط آخر طاقته 1.6 مليون برميل يوميا يمتد من العراق عبر السعودية ، وللعراق أيضا خط أنابيب للتصدير بطاقة 1.2 مليون برميل يوميا ، يمتد نحو الشمال الغربي عبر تركيا الى ساحل البحر المتوس ط، غير أن هذه الخطوط لا تكفي لتزويد العالم بـ 17 مليون برميل، التي كانت تمر عبر المضيق يوميا إذا ما أغلق، ولهذا فهناك خطط حالية نحو إنشاء المزيد منها كمشروع الخط المشترك بين السعودية والإمارات يمر عبر شبه جزيرة "مسندم" العمانية يقطع عمان إلى بحر العرب واللافت هنا أيضا أن هذه المحاولات بقيت

محدودة الأثر خصوصا بالنسبة إلى استيراد الخدمات والتكنولوجيا والأسلحة بالغة الأهمية.. فالخطر لا يتوقف كليا على النفط.

ولهذا وحتى تعيش المنطقة نوعا من الاستقرار يضمن عدم إغلاق المضيق يتعين على كافة الدول ذات الشأن أن تتمسك بمبدأ حرية المرور في المضائق الدولية تأمينا لحرية الملاحة في مضيق "هرمز"، وكذلك وضع المخاطر الجيو ـ سياسية الحالية في الحسبان، لأنها جزء من منظومة إدارة المخاطر بصورة عامة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/3/17

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

تقرير "المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام"

و10 سنوات من قتل الصحفيين

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

تقرير "المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام"

و10 سنوات من قتل الصحفيين

باتت إراقة دماء الصحفيين "المشاغبين" أسهل وأرخص وربما أجدى وسيلة لإغلاق أفواههم وقصف أقلامهم التي لم تتورع عن انتقاد سلبيات أداء الحكومات ولم تتوان عن فضح تورط النافذين في قضايا الفساد والجريمة، فخلال الفترة الممتدة من يناير 1996 وحتى يونيو 2006 قُتل 1000 صحفي أثناء ممارسة مهنتهم.. والغريب أن 731 من هؤلاء بنسبة 73.1% قتلوا في أوقات السلم العادية التي لا تشهد فيها ظروف عملهم أية مظاهر بعدم الاستقرار أو غياب الأمن، في حين أن البقية الباقية البالغة 269 صحفيا بنسبة 26.9% قتلوا خلال الصراعات الدولية المسلحة وإبان الاشتباكات الدامية في الحروب الأهلية أو الداخلية التي يغطون أحداثها.

وكانت أعوام 2001 و2004 و2005 خلال السنوات العشر محل مسح الدراسة، هي الأكثر تعرضا لاستهداف العاملين في حقل الإعلام؛ حيث تجاوز عدد القتلى في تلك الأعوام مجتمعة أكثر من 350 قتيلاً بمعدل يتجاوز الـ 100 قتيل في كل عام على حدة.. غير أن العام 2005 كان أبرزهم من حيث عدد القتلى الذي وصل إلى 149 قتيلاً، في حين أن عامي 2004 و 2001 لم يشهدا سوى 131 و103 قتلى فقط على التوالي.. هذا في الوقت الذي مثلت فيه أعوام 2000 و2006 و1998 أقل الأعوام انخفاضا في معدلات القتل؛ حيث شهد مقتل 201 صحفي بمعدل66 قتيلاً لكل عام من العامين الأول والثاني و69 قتيلاً للعام الثالث، وتراوحت أعداد من قضوا نحبهم خلال السنوات 1996 و1997 و1999 و2002 و2003 نحو 83 و74 و95 و70 و94 على التوالي.

وقد احتل كل من العراق وروسيا وكولومبيا والفلبين وإيران المراتب الخمس الأولى على قائمة الدول الأكثر تعرضا لقتل الصحفيين خلال السنوات العشر، وذلك بمعدل138 و88 و72 و55 و 45 قتيلاً على التوالي، بينما جاءت كل من غينيا بيساو وبوليفيا وكرواتيا ورومانيا في الدول الأقل تعرضا لاستهداف الصحفيين بالقتل، حيث لم تشهد الدول الأربع كل على حدة إلا حالتين فقط.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة جاءت في المرتبة الـ 12 ، إذ لقي 21 صحفيا مصرعهم، وإسرائيل في المركز الـ23 إذ لقي 12 صحفيا مصرعهم، فيما جاءت ألمانيا وأسبانيا في المركزين الـ 31 و35 بمعدل 6 و5 قتلى على التوالي.. في حين أن بقية الدول الغربية الأخرى التي وردت بالقائمة **وهي:** بريطانيا وأيرلندا وهولندا وفرنسا لم يتعرض، في كل منها، سوى صحفيين فقط للقتل. ولم تضم هذه القائمة من الدول العربية إلا الجزائر التي جاء ترتيبها في المركز الـ7؛ حيث لقي 32 صحفيا مصرعهم وكذلك الصومال (6 قتلى) ولبنان (4 قتلى) والكويت (قتيلان).

واعتبر تقرير "**المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام**"ومقره لندن، الذي أورد الإحصائيات السالف ذكرها، أن المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون والتي وصلت إلى حد استهدافهم لمجرد قيامهم بتغطية الأحداث المنوطة بهم، تفرض تأسيس إطار عمل جديد لحماية حقوق الصحفيين للعمل بحرية وفي ظروف آمنة، مشيرا إلى أنه على عكس الجنود النظاميين أو عمال الطوارئ، فإن العاملين في مجال الإعلام أناس عاديون تضعهم متطلبات أو طبيعة أعمالهم في مواجهة دامية مع من يترصد لهم، الأمر الذي يتطلب الاعتراف بشرعية دورهم ودعمهم وتدريبهم وملاحقة من يتعرض لهم بالأذى.

ويمكن ملاحظة أن هناك عاملين تكشفا من خلال تحليل أعداد الصحفيين القتلى في الـ10 سنوات الماضية، وهما عاملان يستوجبان مزيدا من الاهتمام والتحوط على السواء، خاصة أنهما يعدان بمثابة جرس إنذار للجهات المعنية بحرية الصحافة وحماية الإعلاميين، يتعلق**العنصر الأول** بمدى إمكانية توقيف ومحاكمة المتورطين في عمليات إزهاق روح الصحفيين والتي تتسم بقدر كبير من الصعوبة، وذلك لأن واحدا فقط من بين ثمانية يشتبه في تورطهم في عمليات القتل يمكن محاكمته، بينما السبعة الباقون لم تتمكن دوائر تنفيذ القانون والقضاء من ملاحقتهم أو حتى التحقيق معهم، حيث أكد التقرير أن هناك غيابا شبه تام لإجراءات التحقيق الجنائية اللازمة عندما يقتل صحفي أو مراسل إعلامي، بل إن ثلثي القضايا التي تحال لجهات التحقيق والتحري لم تبد فيها أية احتمالية للتعرف على القتلة، وهو ما قد يشير إما لتعمد إحاطة مثل هذا النوع من القضايا بسياج من التكتم والتعتيم وإما لوجود قدر من الإهمال والتسيب في توفير مقتضيات التحقيق اللازمة.

ويتعلق العنصر الثاني بأن غالبية الصحفيين المغدورين لقوا حتفهم بينما كانوا يحاولون إلقاء الضوء على القضايا المحلية في بلادهم، وليس خارجها أو في أتون الحروب والصراعات المسلحة، وهو ما يعني إما عدم اعتراف الأجهزة الرسمية المعنية بالدور الذي يقوم به هؤلاء بدليل أنها لم توفر الحماية الكاملة لهم، أو حتى الحد الأدنى منها، لكي يقوموا بأعمالهم، وإما أن تلك الأجهزة من الضعف الذي لا يؤهلها للقيام بعبء مواجهة دوائر الفساد المتوغلة، على ما يبدو، في دوائر الحكم وترتبط بوشائج وثيقة معها، بحيث إن هذه الأخيرة تبدو وكأنها غير قادرة على التصدي لشبكة أخطبوطية من النافذين الفاسدين.

والقارئ المدقق للتقرير، يلحظ أن شبهة التعمد في استهداف الصحفيين، خاصة أوقات الحروب والنزاعات، أمر مؤكد وللتدليل على ذلك يشار إلى أن نصف عدد القتلى قضوا نحبهم عن قرب وبوسائل مباشرة مثل الطعن والضرب والتعذيب والخنق.. أي إنهم قُصدوا لصفاتهم الصحفية، وأن المتورطين في قتلهم يعرفونهم معرفة شخصية، كما أن ثلث أعداد القتلى لقوا حتفهم بجوار المنازل والفنادق التي يقطنون بها أو بجوار مكاتب العمل التي يشتغلون فيها، وهو ما ينفي ما قد قيل عن أن الصحفيين هم سبب ما يلاقونه من معاناة، وذلك لأنهم يتحركون بدافع الرغبة في تحقيق انفرادات دون النظر إلى عواقب ذلك على حياتهم الشخصية نفسها.

وعموما تحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الثالثة بنسبة 21% من حالات القتل التي شهدتها شهدتها فترة المسح، وذلك بإجمالي 213 قتيلاً.. والواضح أن أحداث العراق وأراضي السلطة الفلسطينية المحتلة تمثل نسبة90% من إجمالي هذه الحالات، إذ لا تتعدى نسبة الحالات الأخرى في الأخرى في بقية دول المنطقة أكثر من 10% فقط، وهنا يُحمِّل التقرير الولايات المتحدة مسؤولية مسؤولية تردي الأوضاع التي يعانيها العاملون في الحقل الصحفي بالعراق، في إشارة إلى أن القوات القوات الأمريكية هناك قد تكون متورطة بشكل أو بآخر في عمليات القتل التي تعرض لها 138 138 صحفيا، وهو عدد يفوق أية دولة أخرى خلال فترة 10 سنوات كاملة وليس فقط 4 سنوات سنوات منذ اجتياح القوات الأمريكية للعراق في عام 2003 وحتى عام 2007. ويأتي في مقدمة أقاليم العالم الأخرى التي شهدت عمليات استهداف للصحفيين منطقة آسيا بنسبة 25%

بإجمالي 252 قتيلاً ثم الأمريكتان بنسبة 22% بإجمالي 222 قتيلاً.. تليها أوروبا بنسبة 19% بإجمالي 188 قتيلاً، وأخيرا تأتي القارة الأفريقية بنسبة 13% بإجمالي 125 قتيلاً.

ودفعت هذه النسب المتصاعدة في حالات القتل، تقرير **المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام** إلى التأكيد على أن هناك عدة أسباب جعلت من الصحفيين الهدف الأول لعمليات التصفية، **الأول:** اعتقاد البعض أن هؤلاء لا يتمتعون بالحيادية الكافية في تغطية الأعمال المنوطة بهم، فهناك قناعة لدى أطراف الصراع المسلح في كثير من المناطق أن المشتغلين في التغطية الإخبارية لعملياتهم إما معهم أو ضدهم وهو ما يضعهم أمام مأزق صعب يؤدي بالأمور في النهاية إلى استهدافهم. **الثاني:** الحصانة التي يتمتع بها الراغبون في قتل الصحفيين، الأمر الذي يمكنهم من الإفلات من العقوبة، حيث يؤكد التقرير أنه نادرا ما يفتح تحقيق عادل. **الثالث:** قصور كل من أجهزة الإعلام والجيوش النظامية عن فهم المتطلبات اللازمة والحدود العملية للتغطية الصحفية الخاصة بأحداث الصراع المسلح. **الرابع:** أن كثيرا من المراسلين الذين يتعرضون للمصاعب (92% من حالات القتل التي تمت خلال فترة المسح استهدفت المراسلين المستقلين الذين لا يعملون ضمن نطاق الجيوش النظامية) في غالبيتهم لا زالوا يتلقون التدريب.

واستنادا لهذه الأسباب، اعتبر التقرير أن كافة الأطراف ذات الصلة مطالبة باتخاذ الاحتياطات الاحتياطات الضرورية لتأمين الحماية الكاملة للإعلاميين الموجودين في مناطق الصراع المسلح أو المسلح أو غيرها، وحددها **في الآتي: الحكومات** التي يتعين عليها التعهد بمسؤولياتها تجاه القرار القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم (1738) الذي يدين الاعتداء على الصحفيين ومراسلي ومراسلي الأخبار، كما أنها مطالبة ببذل الجهد الكافي لإنهاء حصانة من يشتبه في تورطهم في في عمليات إيذاء للصحفيين والسعي إلى ملاحقتهم قانونيا، وكذلك الأمر بالنسبة **لمنظمات التمويل التمويل الدولية** التي ينبغي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار وضع الدولة من ناحية حرية الصحافة وحماية الصحفيين عند تقديم المساعدات التنموية لها، وعلى **أجهزة الشرطة والفروع المختلفة للجيوش النظامية** ، هي الأخرى، الاعتراف بحق العاملين في الإعلام في التواجد في ساحات القتال، سواء كانوا يعملون بشكل منفرد أو في إطار القوات، كذلك فإنه يتعين عليهم توفير الأمن الأمن (الحماية الكافية) للصحفيين حتى يسهل عليهم التحرك بحرية لتغطية أحداث الحروب والعمل

والعمل بشكل عاجل على إجراء تحقيقات وافية ومستقلة ومفتوحة عند قتل الصحفيين وإخضاع وإخضاع المتورطين للمساءلة، وأن تحترم تلك القوات الرموز الإعلامية التي يرتديها الصحفيون، وأن الصحفيون، وأن تعي أن الإعلان عن وجهة نظر معارضة لا يجعل الصحفي أو الوكالة الإخبارية الإخبارية كعدو.

ويذكر التقرير الدور المناط**بالمؤسسات الإعلامية والعاملين بها**من الصحفيين والمراسلين، حيث يرى أن بعضا من الأخطاء التي تؤدي إلى استهدافهم وقتلهم ترجع إلى نقص تدريبهم أو عدم فهمهم لطبيعة ومقتضيات الأعمال التي يقومون بها**فمن جهة** يدعو التقرير كافة المؤسسات الصحفية إلى الالتزام بقانون "الأمان الخاص" بالمعهد والمعايير المهنية التي يضعها، والاعتراف بأن عليهم واجب رعاية كافة الأفراد في فرق جمع الأخبار، سواء كانوا من العاملين الدائمين أو المستقلين، **ومن جهة ثانية** فإن المحررين الصحفيين ينبغي عليهم الوعي بمخاطر البيئة التي يعملون بها، وأن تكون أولى أولوياتهم الحفاظ على سلامتهم الشخصية، وأن تتصف تقاريرهم بالدقة والحيادية الكافيتين.

ولا يبدو أن ثمة اختلافاً كبيرا بين التقرير السالف الإشارة إلى أبرز ما ورد به، وبين تقارير مؤسسات أخرى معنية بحرية الصحافة كـ "مراسلون بلا حدود" و" لجنة حماية الصحفيين".. و" الاتحاد الدولي للصحفيين".. أو غيرها، فكافة هذه التقارير إضافة إلى تقرير "المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام" أطلقت صيحة تحذير بشأن المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون بهدف الحد منها، وأنهم باتوا الفئة الأكثر استهدافاً من جانب السلطات وأجهزة الأمن إلى درجة أنهم يحتلون الآن المرتبة الأولى في أولوياتهم مقارنة بعتاة المجرمين والإرهابيين.

ويتضح ذلك جليا بالنظر إلى النتائج النهائية التي توصلت إليها كافة هذه التقارير بخصوص عدد عدد القتلى من الصحفيين خلال عام2006 فقط، فتقرير "المعهد الدولي"، كما سبقت الإشارة، يذكر يذكر أن عام2006 شهد 66 قتيلاً، وهو تقريبا نفس العدد الذي أبرزه تقرير "لجنة حماية الصحفيين" الصحفيين" التي أوضحت أنه تم رصد مقتل55 صحفيا دون أولئك العاملين المساعدين لهم، بينما ذكر بينما ذكر تقرير "مراسلون بلا حدود" أن عدد الذين لقوا حتفهم وصل إلى 110.. هذا في الوقت الوقت الذي رصد فيه "الاتحاد الدولي للصحفيين" 155 قتيلاً.. ويرجع التفاوت البسيط في الأرقام

الأرقام إلى أن كل مؤسسة لها مؤشرات خاصة بها تحصي وفقًا لها عدد القتلى من الصحفيين، فبعضها فبعضها يدرج المراسلين وأعضاء الطواقم الإعلامية من مصورين وفنيين وبعضها الآخر لا يهتم إلا يهتم إلا بالمحرر الصحفي فقط دون غيره.

ويعد تقرير "المعهد" هو الوحيد بخلاف بقية التقارير الأخرى الذي ركز في مسحه على الأسباب التي قد تؤدي إلى قتل الصحفيين، سواء كانت تعود إلى المؤسسات الإعلامية أو أجهزة الشرطة والجيوش النظامية، كما تم بيانه في الفقرات السابقة، في حين أن غالبية التقارير الأخرى لم يكن يعنيها سوى رصد حالات القتل والانتهاكات الأخرى التي يتعرض لها الصحفيون من قبيل حالات الاختطاف والاستجواب والتهديد أو الاعتداء والتوقيف والاعتقال وغيرها.. ولم تتضمن هذه التقارير أيضا أية مطالبات، مثلما أورد تقرير "المعهد"، بشأن المعايير الواجب اعتمادها من جانب الأطراف المعنية لتوفير الحد الأدنى من الحماية للصحفيين أثناء ممارسة أو تغطية أعمالهم.

ملاحظة أخيرة تتعلق بكنه "المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام"؛ حيث يصف نفسه بأنه منظمة غير حكومية ائتلافية مكونة من المنظمات الإعلامية ومجموعات حرية الصحافة والنقابات ورعاة الحملات الإنسانية الذين تتضافر جهودهم من أجل إيجاد بيئة آمنة للعاملين في حقل الإعلام في مختلف أرجاء العالم، وهو ما يثير علامات استفهام عديدة يتعلق **أولها:** بماهية هذه المنظمات الإعلامية التي يتكون منها، هل هي المعبرة عن الجهات المالكة لها أم الجهات المسؤولة عن التحرير فيها؟ وما هي جنسياتها؟ وهل تضم بنسب متساوية كافة أقاليم دول العالم أم تقتصر على دول بعينها ومؤسسات إعلامية محددة؟

ثانيها: ما هو الفرق بين "المعهد" وبقية المنظمات المعنية بحرية الصحافة، خاصة إذا ما تباينت تقديراتها بخصوص الدولة الواحدة؟ وهل يعني ذلك فقط اختلاف مؤشرات كل منظمة على حدة أم إن هناك أسبابا أخرى تعود إلى جهة التمويل والصرف أو المقر الرئيسي للنشاط؟

ولا يعني ذلك تشكيكًا في صحة تقديرات هذه المنظمة أو تلك بقدر ما هو استفسار عن الأسباب الأسباب التي تستدعي وجود "المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام"، رغم أن الجهتين الرئيسيتين الرئيسيتين المكونتين **لهما:** "الاتحاد الدولي للصحفيين" ومقره بروكسل والذي يصف نفسه بأنه يمثل نحو

بأنه يمثل نحو نصف مليون صحفي في أكثر من 100 دولة حول العالم، و"المعهد الدولي للصحافة" الذي للصحافة" الذي يعد منظمة دولية تضم أعضاء من 120 دولة ومقره نيويورك.

وخلاصة الأمر أن هناك موجة متنامية من الاهتمام العالمي ليس فقط بأوضاع الحريات الصحفية في العالم، وإنما بالتهديدات المتزايدة التي بات يتعرض لها الصحفيون سواء في أوقات السلم أو الحروب، الأمر الذي يسلط الضوء على ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية عبر الحدود، والذي بات يتيح لها رصد ما يحدث داخل كافة الدول والعمل على تغييره حتى لو أدى ذلك إلى مواجهة بينها وبين الحكومات.. وهو دور خطير لن يقتصر فقط على الصحافة والصحفيين، وإنما سيشمل كافة الفئات التي تستطيع الانضواء تحت لواء واحد للدفاع عن مصالحها ومصالح أعضائها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/3/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

□

□

□

□

□السعودية.. دور إقليمي تستحقه

□

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

السعودية.. دور إقليمي تستحقه

شهدت الأعوام الأخيرة حالة انفتاح ملحوظ في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ونشاط ملحوظ لدبلوماسيتها على كافة الأصعدة وفي مختلف الاتجاهات.. بصورة أضحت معها المملكة ذات كلمة مسموعة ودور فاعل ومواقف واضحة حيال العديد من القضايا والأزمات في المنطقة، مما جعل الكثير من المراقبين يتحدثون عن بروز دورها الإقليمي، بل إن البعض رأى أنها مؤهلة لقيادة النظام الإقليمي العربي خلال المرحلة القادمة.

وحتى يمكن التدليل على صحة ما سبق يكفي إلقاء نظرة سريعة على ما يجري في المنطقة حاليا، وما تشهده من أزمات ابتداء بالعراق والتطورات في منطقة الخليج، ومرورا بما شهده ويشهده لبنان وانتهاء بالتطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية مؤخرا.. وجميع هذه الأزمات يبدو فيها الدور والموقف السعودي أحد الملامح البارزة، وهو دور إيجابي بطبيعة الحال يهدف أولاً وأخيرا إلى محاولة تسوية هذه الأزمات التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها.

فالمملكة العربية السعودية تمتلك جميع المؤهلات التي تمكنها من أداء دور فاعل في المنطقة، وتلك المؤهلات تتمثل في الآتي:

* الموقع الجغرافي والاستراتيجي، فوجود المملكة بمساحتها الشاسعة التي تتجاوز الـ2 مليون كيلو متر مربع . في جنوب غرب آسيا وفي قلب منطقة الشرق الأوسط وقربها الجغرافي من روسيا والهند وكذلك الصين، علاوة على امتلاكها أكبر مخزون للنفط في العالم (2/7 مليار برميل) كل ذلك زاد من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لبعض القوى الدولية، وجعلها مؤهلة للقيام بدور مؤثر في السياستين الإقليمية والدولية.

* المكانة المتميزة والمحترمة التي تحظى بها المملكة في العالم الإسلامي باعتبارها الدولة التي تحتضن المقدسات الإسلامية، والتي يقصدها المسلمون من كل مكان وتستضيف مقر منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم في عضويتها الدول الإسلامية وعددها (54) دولة.

* القوة الاقتصادية للمملكة، والمستمدة من مكانتها باعتبارها دولة نفطية تتصدر الدول المنتجة للنفط للنفط (9.5 ملايين برميل يوميا) والمصدرة له أيضا (7 ملايين برميل يوميا) مما وفر لها دخلاً بلغ

دخلاً بلغ عام 2006 (194.4) مليار دولا، وقد بلغ إجمالي الناتج القومي لها في نفس العام 347.9 مليار دولار، كما أن حجم استثماراتها في الخارج يتجاوز (التريليون دولار).. وهذه القدرات الاقتصادية الهائلة تهيئ لها القدرة على انتهاج سياسة خارجية نشيطة وفاعلة ومؤثرة، وخصوصا عند انتهاج دبلوماسية المنح والمساعدات.

* السياسة المعتدلة والمتوازنة للمملكة وقيادتها ممثلة في الملك "عبد الله بن عبد العزيز"، وهي السياسة التي تحظى بالتقدير والاحترام على المستويين الإقليمي والدولي، والمملكة هي الدولة العربية الوحيدة التي تم تبني مبادراتها التي تدعو لإقرار السلام في الشرق الأوسط على النحو الذي توضحه مبادرة الأمير "فهد" عام 1982، والمبادرة العربية للسلام التي أطلقها الأمير "عبد الله"، والتي تبنتها قمة بيروت العربية في مارس 2002.

* تراجع أدوار أغلب الدول والقوى الفاعلة في المنطقة بفعل ظروف وأسباب شتى، وهو ما ساهم في بروز دور المملكة على الساحة الإقليمية، فالعراق منذ كارثة احتلاله للكويت والفترة التي تلت ذلك وحتى غزوه واحتلاله في مارس عام 2003 قد انتهى دوره الإقليمي، وسوريا تواجه مشاكل عديدة ومحاولات عزل وتهميش من جانب الغرب بسبب سياسة دمشق في لبنان والعراق وعلاقاتها بإيران، في حين يشهد الدور المصري تراجعا لافتاً خلال الفترة الأخيرة، وتواجه إيران بدورها مشاكل مع أمريكا والمجتمع الدولي بسبب سياستها في العراق وتمسكها ببرنامجها النووي.

* حدوث تطور في النظرة السعودية لدور السياسة الخارجية، ففي السابق لم تكن الرياض تتعاطى مع سياستها الخارجية من منظور أمني داخلي، وأقصى ما تصل إليه السياسة الخارجية في مسألة الأمن هي أمن الحدود، ولكنها اليوم أصبحت تلتقي مع الأمن الداخلي بشكل واضح، بل إن هذا الأخير أصبح هو المحرك لأغلب تحركاتها، ومن هذا المنطلق لم تعد السياسة الخارجية منعزلة عن متطلبات الداخل.

ولقد بدأ التحول في السياسة الخارجية السعودية نحو المبادأة والمبادرة منذ أن ولي الأمير "عبدالله بن "عبدالله بن عبدالعزيز" مسؤوليات الحكم نيابة عن المغفور له الملك "فهد" وتدعم واستمر بعد توليه توليه عرش المملكة، وشاءت المصادفة أن يجئ هذا التحول مرتبطاً بتطورات مهمة شهدتها المنطقة

المنطقة خلال السنوات الأربع الماضية سواء على مستوى العراق أو لبنان أو فلسطين أو منطقة منطقة الخليج (البرنامج النووي الإيراني).

وكان تحرك القيادة السعودية من منطلق الرغبة الأكيدة في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة والعمل على إحياء التعاون العربي، وأن يكون حل مشاكل وأزمات المنطقة بأيدي دولها، وبعيداً عن تدخل أية أطراف خارجية.. وتؤمن هذه القيادة أيضا بأن الجهود العربية يجب ألا تقتصر فقط على إطفاء واحتواء الأزمات المشتعلة، بل يجب أيضا أن تهدف إلى منع نشوب هذه الأزمات من الأساس.

ويكاد المتابع للأزمات التي تشهدها المنطقة أن يلحظ أن المملكة بذلت جهوداً لافتة لاحتوائها من منطلق قناعتها السابقة، ولم يقتصر دورها فقط على إبداء المواقف بهدف إبراء الذمة، خاصة وأن استمرار هذه الأزمات على اشتعالها كفيل بإدخال المنطقة ودولها في دوامة من الفوضى التي ستضر بالتأكيد منظومة الأمن القومي العربي.

فبالنسبة للأزمة العراقية، فإن المملكة كان لها موقفها الواضح من هذه الأزمة، فهي منذ البداية رفضت الحرب كأسلوب لتسوية الخلاف بين الغرب ونظام "صدام حسين" على اعتبار أن المتضرر الأول من هذه الحرب سيكون الشعب العراقي ومع تدهور الأوضاع في هذا البلد ازداد قلق المملكة لسببين رئيسيين:

الأول: هو الفوضى الأمنية، وما يمكن أن يترتب عليها من تداعيات سلبية على الأمن السعودي، وخصوصا مع وجود صعوبة في ضبط الحدود بين الدولتين، وما يستتبعه ذلك من نشاط عمليات التسلل وتهريب الأسلحة والمخدرات، لاسيما وأن المملكة عانت خلال السنوات الأخيرة من الإرهاب وما خلقه من مشاكل أمنية وخسائر اقتصادية وبشرية.

السبب الثاني: يتمثل في تصاعد النفوذ الإيراني في العراق بحكم العلاقة التي تربط إيران ببعض القوى ببعض القوى الشيعية الرئيسية الحاكمة في هذا البلد، وهو ما يمكن أن يخلق طموحات إيرانية إقليمية من إقليمية من الممكن أن تتجاوز العراق، إلى بقية دول الجوار.. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا القلق هذا القلق في صورة تحذيرات صريحة من المملكة لطهران بوجود دور لها في حالة عدم الاستقرار الاستقرار التي يشهدها العراق؟

ولم تتوان المملكة في هذا الإطار في المشاركة في أية جهود تستهدف إيجاد حل للأوضاع؛ إذ شاركت في كافة اجتماعات دول الجوار، وكان لها حضور في مؤتمر الحوار والمصالحة بالقاهرة، كما استضافت مؤتمر مكة 19–2006/10/20، والذي ضم القيادات الدينية السنية والشيعية العراقية والذي صدرت عنه "وثيقة مكة" التي حرمت الدم العراقي على العراقيين، وسعت لوضع حد للاقتتال المذهبي والطائفي ولكنها لم تجد . للأسف . طريقها إلى التطبيق وكذلك استقبلت المملكة عددا من كبار المسؤولين العراقيين الذين لجأوا إليها باعتبارها أحد المفاتيح المهمة التي يمكن أن تسهم في حل المعضلة العراقية استنادا إلى ثقلها السياسي والمعنوي وتعويلاً على دورها في تمويل عملية إعادة الإعمار كانت مشاركتها في مؤتمر بغداد الذي انعقد في 2007/3/14، وضم دول الجوار والأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن، بل إن المملكة لجأت إلى فتح حوار مع طهران من أجل المساهمة في تهدئة الأوضاع المتدهورة في هذا البلد وفي المنطقة ككل، وذلك حين استقبلت مؤخرا "علي لاريجاني" الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني وكذلك الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد"، حيث تم خلال زيارة الأخير، والقمة التي عقدها مع الملك "عبد الله" الاتفاق على مكافحة امتداد الصراع الطائفي في الجار العراقي.

أما بالنسبة للبنان فقد ظل الدور السعودي على الدوام حاسما في حل الكثير من الأزمات والمشاكل التي مر بها هذا البلد، ومن يمكنه أن ينسى أو يتجاهل الدور السعودي في التوصل إلى اتفاق الطائف الذي وضع حدا للحرب الأهلية اللبنانية 1975 . 1989 ودورها الذي لا ينكر في إعادة إعمار ما دمرته الحرب، كما عملت دوما على تحقيق اللحمة بين أطياف الشعب اللبناني والارتفاع بالعلاقات بينها فوق مستوى الاعتبارات الطائفية حفاظاً على وحدة لبنان واستقراره، وهو ما ظهر بوضوح خلال الأحداث التي أعقبت حادث اغتيال رئيس الوزراء الأسبق "رفيق الحريري" أحد أبرز الشخصيات السنية اللبنانية، والذي كانت تربطه بالرياض علاقات قوية.

وحين تعرض لبنان للعدوان من جانب إسرائيل انتقدت المملكة دور بعض الأطراف اللبنانية في في توريط بلادها بأعمال غير محسوبة العواقب، ولم تتردد في تقديم الدعم المالي للحكومة اللبنانية اللبنانية لمواجهة آثار العدوان؛ حيث أمر الملك "عبدالله" بإيداع مليار دولار في مصرف لبنان

المركزي للحيلولة دون انهيار الاقتصاد اللبناني، علاوة على مساعدات مالية قدرت بـ500 مليون مليون دولار.. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، وبدت في الأفق . كإفراز للحرب . نذر صراع صراع داخلي بين قوى 14 آذار والمعارضة اللبنانية التي يقودها "حزب الله" بصورة تعيد للأذهان للأذهان تجربة السبعينيات والثمانينيات بكل تداعياتها الكارثية جاء تدخل المملكة بقوة وحياد لمنع لمنع تصاعد الخلافات بين الفريقين إلى حد المواجهة غير محمودة العواقب.

ورغم أن الرياض تبدي تأييدها لحكومة "فؤاد السنيورة"، وتجعل من مسألة المحكمة الدولية (لمحاكمة المتورطين في اغتيال رفيق الحريري) أحد الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، إلا أنها في نفس الوقت تبدي تفهمها لمطالب المعارضة، وفي مقدمتها مطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية وصولاً إلى تسوية لا غالب فيها.. ولا مغلوب ولا ينكر العديد من المراقبين أن الدور السعودي كان حاسما في نزع فتيل هذه الأزمة، والذي ظهر بوضوح في تحركها لفتح حوار مع طهران، وهو الحوار الذي استهدف . علاوة على العراق . إلى ممارسة تأثير على "حزب الله" لمنع تصعيد الأزمة، وليعود إلى التحاور مع الأغلبية، والأكثر من ذلك أنها . بحسب ما تردد . وجهت دعوات لبعض قيادات الحزب لزيارة الرياض تحقيقًا للهدف نفسه.

واستمرارا للدور السعودي في دعم لبنان كان للمملكة حضور مهم في مؤتمر (باريس3)-الذي نظمه الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" لدعم الاقتصاد اللبناني، وخلاله أبدت المملكة استعدادها لوضع إمكانات مالية ضخمة للمساهمة في إعادة إعمار ذلك البلد الذي دمرت الحرب بنيته الأساسية.

وبالنسبة للملف الفلسطيني؛ فإنه من الصعب أن يزايد أحد على الدور السعودي في دعم القضية الفلسطينية منذ عهد الملك المؤسس (عبد العزيز آل سعود) . رحمه الله . حتى أصبح هذا الدعم أحد الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية السعودية؛ حيث تبذل المملكة جهودها . مع غيرها من الدول العربية الشقيقة . من أجل إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولم تتوقف المملكة عن الترويج للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية وتحديدا داخل أروقة الأمم الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الكبرى التي يحضرها الفاعلون الرئيسيون في النظام الدولي، ولم تتوان

ولم تتوان – كما سبقت الإشارة– في طرح المبادرات السلمية الهادفة لإيجاد تسوية عادلة للقضية للقضية الفلسطينية، وكان أولها مبادرة الأمير "فهد" التي تبنتها قمة فاس عام 1982 ثم مبادرة الأمير "عبد الله" التي تبنتها قمة بيروت العربية عام 2002، والتي اعتبرها العرب الأساس لأية لأية تسوية للصراع العربي . الإسرائيلي.

ولم يقتصر الدعم السعودي للقضية الفلسطينية على الدعم السياسي، بل امتد إلى الدعم المادي والمعنوي؛ ففي قمة القاهرة عام 2000 اقترحت إنشاء صندوقين باسم صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس، وأوفت بكامل مساهماتها بحسب قمة بيروت2002 لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية وكذلك في قمة تونس 2004 وقمة الخرطوم 2006، التي أوصت بتقديم مساعدات مالية للحكومة الفلسطينية لمواجهة تبعات العقوبات والحصار الدولي.

ولقد نجحت المملكة مؤخرا في احتواء حالة الاحتقان التي أفرزت صراعا دمويا على الساحة الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح".. ذلك الصراع الذي كان من الممكن أن يتحول إلى حرب أهلية تضيع معها معالم القضية الفلسطينية، وكان تدخل القيادة السعودية ممثلة في الملك "عبدالله" فاعلاً حين دعا قادة الحركتين إلى الاجتماع في مكة المكرمة ومحاولة حل الخلافات فيما بينهما، وبالفعل نجحت المساعي السعودية في تحقيق التوافق بين الجانبين، وهو ما أثمر توقيع اتفاق "مكة" في 8/2/2007.. ذلك الاتفاق الذي وضع حدا للاقتتال بين الحركتين ونص على إقامة حكومة وحدة وطنية والعمل على إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

ويرى بعض المراقبين أن السعودية بهذا الاتفاق تحاول إعادة تأهيل الموقف الفلسطيني لصالح الانتظام مع المجتمع الدولي، وتحاول أيضا تسويق هذا الاتفاق دوليا، وهم يرون أن المملكة من الممكن أن تقوم بدور القاطرة التي تدفع الاقتصاد الفلسطيني إلى الأمام من خلال قدراتها التمويلية الكبيرة.

واللافت أن تلك الأدوار النشطة والفاعلة، والتي تؤكد على وجود تحول في السياسة الخارجية السعودية في اتجاه أكثر برجماتية وأكثر مبادأة ومبادرة قد تزامن معها اتجاه نحو الانفتاح من خلال خلال بناء نمط جديد من العلاقات مع أطراف دولية حالت عقيدتها السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية الأيديولوجية في مرحلة سابقة دون إقامة أو تطوير علاقات معها، وأبرز مثال هو "روسيا

الاتحادية" التي قام رئيسها "فلاديمير بوتين" في فبراير الماضي 2007 بزيارة إليها في خطوة جاءت تعبيرا عن التوجه البرجماتي الجديد والذي يعلي من قيمة المصالح المشتركة كأساس للعلاقات للعلاقات بين الدول.

وإذا كان هناك من يرى أن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية السعودية وصعود دور المملكة الإقليمي، إنما يأتي لمواجهة الصعود الإيراني أو هو لملء الفراغ الناتج عن تراجع أدوار بعض الأطراف الإقليمية، فإن المملكة حريصة على أن تؤكد أن تحركاتها لا تهدف إلى الاستئثار بأدوار أطراف أخرى، بل هي حريصة على أن يكون هناك توافق وتنسيق مع كافة الأطراف المهمة في المنطقة، وخصوصا مصر والأردن، فالجميع تتكامل أدوارهم بصورة تصب في النهاية في خانة المصلحة العربية المشتركة. وبما أن المملكة من المقرر أن تستضيف القمة العربية يومي28-2007/3/29 فمن المتوقع أن تبذل جهودا حثيثة من أجل إنجاحها ومحاولة التصدي بصورة أكثر جدية للملفات الساخنة والعمل على تنقية الأجواء العربية باحتواء الخلافات التي ساهمت في تكدير العلاقات بين بعض الدول العربية، وهي مهمة تبدو شاقة في ظل مراهنة البعض على فشل هذه القمة كسابقاتها، ولكن المملكة قادرة دائما على قلب التوقعات ولا تقبل أبدا برهان الفشل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/3/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

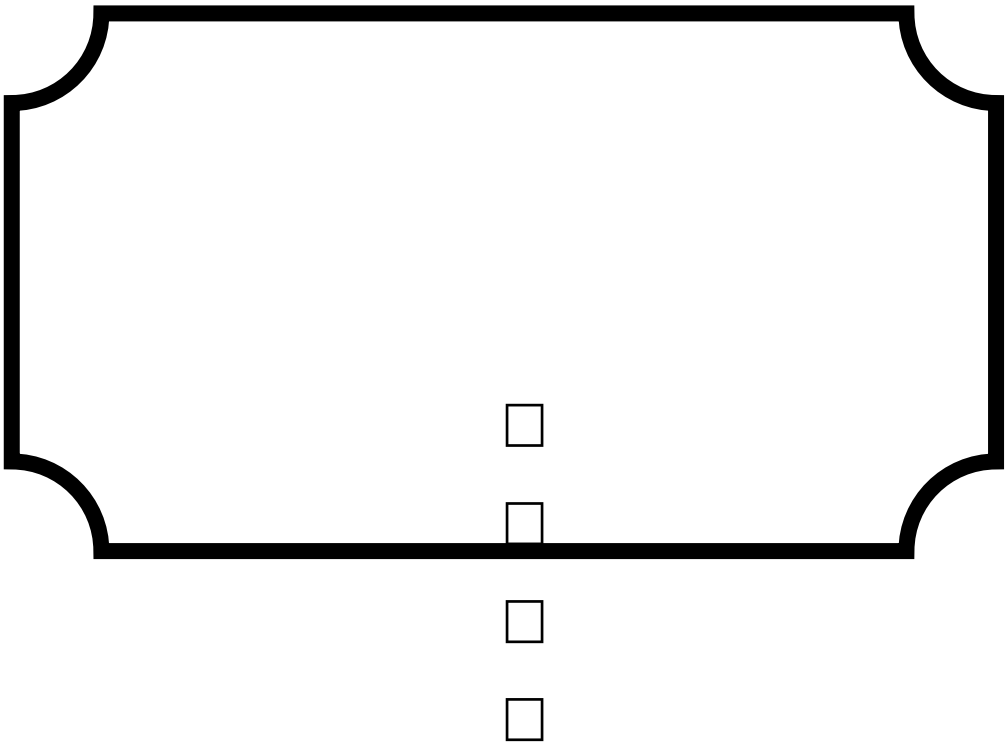

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

الجيش الأمريكي بالعراق وأخلاقيات الحروب

لا ندري إن كانت هناك صلة ما تربط بين تزايد عدد القتلى والجرحى في صفوف القوات الأمريكية العاملة بالعراق وطبيعة هذه القوات من حيث نوعيتها ومستوى تأهيلها وكفاءتها القتالية.. لكن الحقيقة المؤكدة أنه كلما زاد تورط الإدارة الأمريكية في مستنقع المواجهات العراقية الدامية بدت أخطاؤها واضحة للعيان وزادت الرغبة في فضح مكامن الخلل التي تشوب أداءها هناك، فمع حلول الذكرى الرابعة لاجتياح بغداد وصل عدد القتلى 3223 جنديا أمريكياً وأكثر من 20 ألف جريح وخسارة تقدر ب500 مليار دولار تكلفةً للحرب، وهو ما يزيد على تكلفة 12 عاما من الحرب في فيتنام.. هذا فضلاً عن خسائر العراقيين والتي وصلت حسب التقديرات إلى ثلاثة أرباع مليون شخص قتلوا بخلاف التدمير والتهجير وتقطيع أواصر الدولة وتفككها .

ولا ندري إن كانت هناك صلة، بين الجرائم التي ارتكبها، ولازال يرتكبها، الجنود الأمريكيون في الأمريكيون في العراق ، وبين افتقاد هؤلاء للحد الأدنى من المعايير الأخلاقية والقانونية التي يفرضها القانون الإنساني الدولي من جهة وقوانين ممارسة الحروب من جهة ثانية، والذي تحدده تحدده وتنص عليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام1949 والبروتوكول الإضافي لها الصادر عام1977 1977 , فالمعلومات التي تم الكشف عنها مؤخرا وأفادت بأن نحو875 ألف جندي أمريكي تناوبوا تناوبوا على الخدمة في صفوف القوات الأمريكية على مدى الأعوام الأربعة الماضية منذ بداية بداية الغزو في مارس 2003، وأغلبهم لم تتجاوز أعمارهم الـ 20 عاما، حيث إن العديد منهم منهم كان لا يزال في المدرسة الثانوية أي من القُصر.. ويبدو أن نشر هذه المعلومات سيفتح الباب الباب واسعا أمام تحقيقات مستقلة بشأن ماهية عناصر الجيش الأمريكي العاملة في العراق وشروط وشروط تجنيدهم وجنسياتهم الأصلية وأسباب فشلهم في تحقيق النصر.. وهل من سبيل لوقف نزيف نزيف الخسائر المتعاظمة في صفوفه؟ ولماذا لم تستطع حتى تاريخه إنهاء المعركة لصالحها؟ وهل لذلك وهل لذلك ارتباط بضعف خبرات هذه العناصر ونقص تدريباتهم وتجهيزاتهم أم إن الأمر أكبر من ذلك من ذلك ويتعلق بأن العراق أو غيره من المناطق الساخنة في أفغانستان والصومال لا تستأهل جنودا جنودا بكفاءة جنود "الحرس الوطني" الذي لا يرسل للخارج ويستخدم فقط في تأمين المنشآت الحيوية الحيوية داخل الأراضي الأمريكية؟.

ورغم أن الوقت لم يحن بعد للتيقن من احتمالية قيام واشنطن بتغيير سياستها الخاصة بتجنيد عناصر قواتها بالعراق، فإن محنة جيشها هناك ستجبرها، إن آجلاً أو عاجلاً، على العمل من أجل هذا الهدف في ضوء موجة الاتهامات التي باتت توجه للإدارة الأمريكية، الآن، بسبب سوء أداء قواتها الذي يبدو أنه يرجع إلى عدة دوافع يمكن تبيانها في الفقرات التالية.

ففي الوقت الذي تحظر فيه كافة جيوش العالم النظامية ضم المجنسين إلى صفوفها باعتبارهم مشكوكاً في ولائهم أو على الأقل لا يمكن الاطمئنان لتوجهاتهم إلا بعد فترة لا تقل بحال من الأحوال عن 5 سنوات إن لم تكن عشرا أو أكثر حسب قوانين الجنسية في بعض الدول، كما أنه من المعروف أن الأجهزة السيادية كالقوات المسلحة وقوات الأمن تضع شروطاً صعبة للانضمام إليها حتى لأبناء نفس الوطن .. فما بالنا بالمجنسين الذين يمكن أن يقدموا على أشياء قد يأباها آخرون لمجرد الحصول على حق الإقامة القانونية، وهو ما يحدث بالفعل داخل الولايات المتحدة وأفرع قواتها المسلحة؛ حيث تشير تقارير إلى أن إجمالي عدد المهاجرين الذين يعيشون هناك بشكل غير قانوني يقدر بـ11.1 مليون ويمثل المهاجرون اللاتينيو الأصل 78% من هؤلاء: 6.2 مليون مكسيكي الأصل بنسبة 56% و22% من دول أخرى بالمنطقة خاصة من دول أمريكا الوسطى والكاريبي والباقي من أقاليم أخرى، لاسيما أفريقيا وآسيا.. المهم في هذا الشأن ما نشرته بعض الدراسات الأمريكية حول حقيقة مشاركة أبناء هذه الجنسيات كوقود للحروب، في العراق وغيره ، **ويؤكد ذلك الآتي:**

- يشكل اللاتينيون 9.5% من القوات المسلحة الأمريكية ككل، وتصل نسبتهم في خطوط المواجهة الأولى في المناطق الملتهبة كالعراق وأفغانستان إلى 17.5% من الإجمالي.
- وصلت نسبة اللاتينيين الموتى بالعراق إلى 11.2% من إجمالي الـ 3 آلاف جندي الذين لقوا حتفهم هناك، وكانت نسبة 16.5% من قتلى الجيش الأمريكي خلال أول شهرين من احتلال بغداد عام 2003 من ذوي الأصول اللاتينية، خاصة من المكسيكيين.
- يقوم اللاتينيون بأكثر الأعمال صعوبة وقذارة من بين 140 ألف جندي أمريكي المتواجدين بالعراق، وأنهم يموتون نتيجة لهذه الأعمال بمعدل أعلى من البيض والزنوج بنسبة 60%.

ويمكن التأكيد على صحة هذه الأرقام بالإشارة إلى عدة دلائل:

أولها: المرسوم الذي وقعه الرئيس الأمريكي "بوش" عام 2002 والذي سمح بمقتضاه لكل من خدم في القوات المسلحة وفي حرب الولايات المتحدة ضد "الإرهاب" بطلب الجنسية؛ حيث طلب 15 ألفاً من الـ 35 ألف أجنبي المقيدين في ذلك الوقت الحصول على الجنسية الأمريكية، وهي وسيلة اعتمدتها واشنطن لإغراء المواليد الأجانب من المقيمين على أراضيها، حيث تخلت عن شرط الـ 5 سنوات المعتادة للحصول على الجنسية، وكان من أبرز نتائجها أن تضاعفت طلبات الانضمام للجيش الأمريكي بين عامي 2003 و2004 وحصول نحو 10 آلاف شخص على الجنسية خلال عام 2004 عبر التحاقهم بخدمة القوات المسلحة، كان من بينهم 25% من مواطني الفلبين و 19% من الهند و 15% من سريلانكا.

ثانيها: ارتفاع نسبة الرافضين للحرب في أوساط المهاجرين اللاتينيين، تحديدا، مقارنة بغيرهم من فئات المجتمع الأمريكي، وقد وصلت هذه النسبة المطالبة بعودة القوات عام 2006 إلى 66%، مقارنة بها في يناير 2005، حيث لم تتخط 51%، كما يؤيد عودة القوات 75% من الذين يعيشون في منازل فقيرة والذين يقل دخلهم السنوي عن 25 ألف دولار.

ثالثها: انتقاد خطط الرئيس الأمريكي إرسال 21 ألف جندي آخرين لينضموا إلى صفوف القوات العاملة بالعراق؛ حيث يعتقد أن الآلاف من هؤلاء لاتينيو الأصل، وهو ما أكدته رئيسة منظمة "الدفاع عن العسكريين السابقين اللاتيني الأصل"؛ حيث قالت: "ليس هناك شك في أن اللاتينيين هم حطب نار هذه الحرب".

رابعها: معاناة الآلاف من الأمريكيين من ذوي الأصول اللاتينية الذين شاركوا في حرب العراق من "اضطراب ضغط ما بعد الصدمة" وهو مرض نفسي يحمل المصاب به إلى الإقدام على الانتحار، وقد أكدت ذلك المعنى مديرة مشروع المجلس العسكري لمدينة "سان دييجو" التي أوضحت أن منظمتها تعالج الآن أربعة جنود لاتيني الأصل فروا من الجيش ويعانون من "اضطراب نفسي شامل"..

ويبدو أن لجوء الجيش الأمريكي للمجنسين بهذا الشكل المخيف يجد تفسيره في صعوبة إقناع المواطنين المواطنين بالانضمام إلى صفوف الجنود النظاميين رغم ما يقدمه نظام التطوع من مزايا وخدمات، وخدمات، وربما كانت هذه الإغراءات المقدمة هي السبب في تخلي بعض الأمريكيين عن استكمال

استكمال دراستهم، سواء في المراحل الثانوية أو العليا والانخراط في صفوف الجيش، ولا أدل على على ذلك من تلك المعلومات التي أشير إليها سابقًا بشأن الكشف عن وجود طلاب قُصر من بين الجنود بين الجنود العاملين في العراق.

لكن السؤال: لماذا رغم كل هذه الإغراءات (مكافآت مالية مجزية تصل إلى150 ألف دولار فضلاً عن الخدمات الترفيهية والصحية والاجتماعية) لم يستطع الجيش الأمريكي رفع معدلات الإقبال على الالتحاق بصفوفه؟ بمعنى آخر لماذا يتراجع الشباب الأمريكي عن التطوع في قوات بلاده المسلحة؟ وهل لذلك سبب بما تتيحه وسائل الإعلام من معلومات عن الأوضاع المتردية في العراق أو غيره أم إن هناك أسبابا أخرى تعود **بالأساس إلى:**

1. فشل الجهود الأمريكية في إقناع حلفائها من الدول بالمشاركة في إرسال قوات عسكرية للعراق، خاصة بعد أن سحبت العديد من الدول قواتها نتيجة لسوء الأوضاع ولضغوط الرأي العام الداخلي بها، فقد كان التحالف الدولي الذي شُكّل إثر سقوط بغداد يتكون من30 دولة ولا يتعدى الآن أكثر من 20 فقط.
2. ضعف مصداقية الولايات المتحدة لدى العديد من الدول، لا سيما بعد أن تم الكشف عن أن عقود إعادة الإعمار والمساعدات المالية التي قدمت كإغراءات لتقديم وإرسال القوات ما هي إلا وعود زائفة لم يكن الهدف منها سوى حشد التأييد الدولي لمصالحها فقط دون النظر إلى مصالح الأطراف الأخرى.
3. عجز الجيش الأمريكي عن السيطرة على الأوضاع، وهو ما أفقد الكثير من المواطنين الثقة في قدرة قوات بلادهم على مواجهة مواقف الأزمات المسلحة في مختلف دول العالم، رغم أن آلة الدعاية الأمريكية تروج، ليلاً ونهارا، أن الآلة الحربية للبنتاجون هي الأقوى في العالم والأقدر على الدخول في أكثر من نقطة صراع في وقت واحد.

ويبدو أن كل هذه الأسباب تبرر، إلى حد ما، ذلك الإخفاق الذي بات يستشعره القائمون على عملية عملية التجنيد في الجيش الأمريكي، إلى درجة أن دعا البعض منهم إلى استبدال نظام التطوع بنظام بنظام الخدمة الإلزامية للحصول على العدد المطلوب، وهو100 ألف جندي سنويا على الأقل، من الأقل، من القوات الأساسية والاحتياطية والحرس الوطني؛ حيث يشار إلى أن الانخفاض في عدد عدد الراغبين في التطوع بدأ منذ التسعينيات، فبعد أن كان 89.600 عام 1990 وصل إلى 62.900 عام 1995، ونتيجة لبعض المزايا ارتفع عام 2000 إلى 80 ألفًا، لكنه تراجع مجددا بنحو 12% بين أعوام 2001 و2004 (بدء العمليات العسكرية بالعراق وأفغانستان)، ولازال

التراجع قائما بالنظر إلى عدد المتقدمين للالتحاق بالخدمة في الشهور الأولى من العام الماضي، إذ الماضي، إذ وصل متوسط نسبة العجز إلى 30% على الأقل.

ولم يكن أمام البنتاجون في ظل هذه الأوضاع إلا التنازل عن الكثير من الشروط والمعايير التي يتطلبها في المتقدمين إليه، والتي أدت إلى القبول بما يمكن تسميته أقل كفاءة من المعهود، يؤكد هذا المعنى أنه في سبتمبر 2004، ولأول مرة منذ 1998، اضطرت وزارة الدفاع الأمريكية إلى رفع الحد الأقصى للالتحاق من35 إلى 42 عاما، كما وافقت على قبول الآلاف بدون الحصول على الشهادة الثانوية، وكذلك وافقت على انضمام من لهم سوابق جنائية ومشاكل صحية.. ومن الطبيعي أنه نتيجة لذلك يعجز هؤلاء الجنود عن مواجهة المسلحين، ومن الطبيعي أيضا أن يرتكب هؤلاء انتهاكات أو ممارسات لا إنسانية كالسرقة والاغتصاب والإفراط في استخدام القوة وما إلى ذلك لعدم معرفتهم بالمعايير التي يجب الالتزام بها، وأخيرا فإنه أهدافهم ليست وطنية عند انخراطهم في صفوف الجيش وإنما شخصية مثل الحصول على حوافز قد تصل إلى 150 ألف دولار أو الحصول على مزايا للتعليم في المراحل الجامعية ... إلخ .

وإذا ما أضيف إلى**مشكلتي المجنسين وتضاؤل أعداد المتطوعين**،مشكلة أخرى تتعلق بالأوضاع النفسية والعقلية للجنود الأمريكيين لتأكد لنا حقيقة ما حذر منه البنتاجون مؤخرا بشأن تآكل قدرات الجيش وتردي جاهزيته، **وفي هذا الصدد يبرز مظهران لهذه المشكلة:**

الأول: وجود جندي واحد على الأقل من أصل أربعة نشروا سواء في العراق أو أفغانستان وتولى النظام الصحي الحكومي الأمريكي معالجتهم عند عودتهم يعانون من اضطرابات نفسية أو عقلية، واعتبرت الدراسة الأمريكية التي نشرت بها هذه المعلومات أن أكثر من نصف الجنود(56%) الذين تم تشخيصهم لديهم أكثر من مرض عقلي.. وكانت دراسات سابقة،أمريكية أيضا، قد أكدت أن معدل المحاربين السابقين الذين يعانون من اضطرابات عقلية يصل إلى 31%، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات العنف والاستخدام المفرط للقوة لدى الجنود الأمريكيين في العراق أو حتى في غيره.

الثاني: الإعلان في وقت سابق عن وجود العديد من الحالات المرضية أرسلت للعراق؛ حيث أشير في منتصف عام2006 إلى أن البنتاجون أخفق في الالتزام بالضوابط التي وضعها بنفسه لفحص ومعالجة وإخلاء العناصر غير المؤهلة نفسيا من العراق، وأنه أرسل عناصر تعاني من اضطرابات نفسية حادة إلى العراق أو لم يعفها من المهام القتالية رغم علمه بأوضاعهم الصحية، وحسب ما نقلته شبكة "سي إن إن" الأمريكية فإن واحدا فقط مقابل 300 جندي أحيلوا عام 2005 لتلقي المشورة الطبية قبل أن يتم إرسالهم مجددا إلى العراق، وهو عدد قليل جدا أدى إلى لجوء22 جنديا أمريكيا في العراق إلى الانتحار عام 2005، وهو ما يمثل قرابة واحد مقابل خمسة من حالات الوفيات في المهام غير القتالية.

وتؤكد كافة المنظمات الحقوقية أن معاناة الجنود الأمريكيين بمثل هذه الاضطرابات النفسية أو العقلية مثلما تؤدي في بعض الحالات إلى الانتحار تؤدي في بعضها الآخر إلى ارتكاب انتهاكات وتجاوزات من قبيل إساءة المعاملة والسادية والعشوائية في استخدام السلاح.. وغير ذلك من أمور تعكس غياب القواعد والضوابط الأخلاقية والقانونية التي تحكم مثل هذه النوعية من الموضوعات، رغم أن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 تنص على "أن يلتزم جنود الاحتلال بعدم الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن وما إلى ذلك".

ورغم سيل الانتقادات الذي يوجه للولايات المتحدة بسبب سجل انتهاكات قواتها بالعراق، إلا أن ذلك أن ذلك لم يردع بريطانيا – أحد أكبر حلفائها – عن ارتكاب مثل هذه الانتهاكات هي الأخرى التي التي تخالف قواعد القانون الدولي، مما يشعر المرء بأن القوات الأمريكية – البريطانية في إطار إطار المحنة التي يعيشونها في العراق على وشك الانهيار أو على الأقل التفكير في وسيلة تمثل تمثل لهم طوق نجاة مما يتعرضون له، فقد ذُكر أن ثلث المجندين في الجيش البريطاني تقل أعمارهم عن أعمارهم عن 18 عاما يسمح الجيش البريطاني لمن هم في سن 16 الانضمام إلى الجيش شريطة شريطة موافقة الوالدين ، وهو ما اعترفت به وزارة الدفاع في فبراير 2007؛ حيث أكدت أنها أرسلت على الأقل 15 جنديا في الـ 17 من عمرهم من بينهم أربع نساء إلى العراق، وذلك في في خرق واضح لمعاهدة دولية (البروتوكول الاختياري لميثاق الأمم المتحدة لحماية الطفل الموقعة

الموقعة عام 2003 والتي وافقت عليها لندن) تحظر تجنيد أي شخص دون الـ 18 في القوات المسلحة.

وقد فتحت تلك المعلومات الباب على مصراعيه أمام التحقيق في وقوع نحو1800 حالة وفاة غير طبيعية بين أفراد القوات المسلحة داخل ثكنات الجيش البريطاني أو بالقرب منها وذلك منذ العام 1990 ، ومن بين هذه الحالات حالات لجنود قٌصر تعرضوا للعنف أو المعاملة القاسية من قادتهم، وحالات لمرضى نفسيين أقدموا على الانتحار، وحالات أخرى نتيجة لضعف التدريب والإهمال وسوء استخدام الأسلحة المميتة.

ويبدو أن ذلك التردي فتح شهية البعض للمطالبة بالقصاص ومعالجة الخلل؛ حيث نشر ذوو جنود بريطانيون يوم 2007/3/11 رسالة في صحيفة "ذي اندبندنت أون صنداي" اتهموا فيها رئيس الوزراء "توني بلير" بإهمال الجنود المنتشرين في العراق وأفغانستان وعدم القيام باللازم لتأمين الخدمات الصحية المناسبة لهم، في إشارة إلى أن2123 جنديا خضعوا منذ2003 لعلاج نفسي لدى عودتهم من العراق، وأن الجنود الذين يعانون اضطرابات نفسية عليهم أن ينتظروا 18 شهرا قبل الحصول على خدمات صحية مناسبة، بل إن أولئك الذين أصيبوا باضطرابات نتيجة اشتراكهم في حرب العراق سيجدون صعوبة في الشفاء حتى إذا توفرت لهم العناية الطبية اللازمة، وذلك بسبب الضغط الأخلاقي والنفسي الذي يشعر به الجنود بسبب انخراطهم في حرب غير شريفة.

إن محنة الجيشين، الأمريكي والبريطاني، في العراق لا تقتصر على المظاهر سالفة الذكر بكافة تداعياتها، خاصة إذا ما عولجت أيضا مشكلة الجنود المرتزقة بجانب مشكلات المجنسين والمرضى وغيرها، حيث يتردد أن50 ألف مرتزق يعملون تحت إمرة الجيش الأمريكي41 ألفاً يعملون تحت إمرة القوات البريطانية، وإنما المحنة تتجاوز ذلك لتشمل الضغوط الناتجة عن عدم تجانس أفراد الجيش الواحد وغياب العقيدة القتالية الواحدة التي يجب أن تحكمه، وأثر ذلك الخطير على مهام عناصر مسلحة لا همَّ لها إلا الكسب الشخصي وأهمها المادي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/3/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

الذكرى الرابعة لاحتلال العراق..

في الصحافة الغربية

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

الذكرى الرابعة لاحتلال العراق في الصحافة الغربية

في العشرين من مارس2007 حلت الذكرى الرابعة للغزو الأنجلو – أمريكي للعراق.. ذلك الغزو الذي أعقبه احتلال حول هذا البلد إلى حطام وأشلاء دولة مجهولة الهوية والمستقبل، وجعل شعبه يعيش مأساة عربية جديدة تذكرنا بمأساة الشعب الفلسطيني.

ففي ظل الاحتلال الأمريكي – البريطاني أصبحت الفوضى هي السمة الرئيسية للحياة في هذا البلد بعد أن عمد المحتلون إلى التخلص من هياكل ومؤسسات السلطة التي كانت قائمة، وأقاموا بدلاً منها هياكل سياسية طائفية هشة وتابعة لا تمتلك أية سلطة حقيقية، مما ساهم في ظهور التناقضات الطائفية ، وخلق حالة احتقان طائفي قادت إلى صراعات دموية أصبح من الصعب السيطرة عليها، وفي ظل استمرار تدهور الوضع الأمني وازدياد معدلات العنف ووصولها إلى أرقام قياسية كان من الصعب تحقيق الاستقرار السياسي أو تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ودفع جهود إعادة الإعمار، وعزز من ذلك فشل المحاولات العراقية والجهود الإقليمية والدولية حتى الآن في إيجاد حل لهذه المعضلة.

ولأن غزو العراق يعد من الأحداث الدولية المهمة التي شهدتها بدايات القرن الحادي والعشرين، والتي يدور بشأنها جدل كبير كان من الطبيعي أن يهتم الإعلام الدولي– مع كل عام يمر – بهذا الحدث ويمعن في تحليله لجهة مبرراته ونتائجه والتداعيات المحلية والإقليمية والدولية التي يمكن أن تترتب عليه.

والملاحظ هذا العام أن الإعلام الغربي في تناوله للذكرى الرابعة للغزو قد اتسم بتحليلاته المتشائمة؛ ففي الولايات المتحدة ركز الكتاب والمحللون السياسيون على انعكاسات الغزو على الأوضاع الداخلية السياسة منها والاقتصادية والأمنية ، حيث قدموا تحليلاً للحرب في إطار الانقسامات السياسية التي ظهرت واحتدمت بين الإدارة من ناحية وبين الكونجرس من ناحية أخرى، وبحثوا العلاقة بين العراق و"الحرب على الإرهاب" بشكلها الأوسع.

في حين تبنى الإعلام البريطاني، توجها أكثر انتقادا للحرب؛ حيث قام ببحث الجوانب العديدة لإخفاق الغزو والاحتلال، وعواقب ذلك على العراق والتي تمثلت في انهيار قدرات الدولة، وانزلاقها باتجاه الحرب الأهلية.

وهذا الاختلاف يعكس في جانب منه حقيقة أن تكلفة الحرب بالنسبة للولايات المتحدة من قوة بشرية وتكلفة مادية تعد أكبر بكثير من تكلفتها بالنسبة لبريطانيا، ويعكس كذلك حقيقة أن معظم الإعلام البريطاني نظر دائما بتوجس وقلق شديدين إلى قرار حكومة "توني بلير" بإشراك قوات بريطانية في مغامرة بل وفي مقامرة الغزو.

ولقد جاء تعليق الإعلامي البريطاني "سايمون جينكنز"، في عموده الأسبوعي في "الجارديان" يوم 2007/3/21 معبرا حين وصف الذكرى الرابعة للغزو والحرب بأنها تعد بمثابة "عيد الميلاد الرابع لكذبة كبيرة".

في حين وصفت صحيفة "الإندبندنت" – التي عارضت قرار الغزو عام 2003 وانتقدت بشكل مستمر الاحتلال – الحرب بأنها "انتكاسة من الصدمة والترويع إلى زيادة بلا نهاية للقوات"؛ وذلك في إشارة لقرار بوش إرسال 21 ألف جندي أمريكي إضافي إلى العراق وفقا لاستراتيجيته الجديدة، واللافت أن الصحافة الغربية في تناولها للبعد السياسي أشارت إلى أن الحرب ألحقت الضرر بالحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء، وانتقصت من رصيدهما السياسي؛ حيث أيدا مجتمعين قرار الغزو عام 2003، وظلا منقسمين من داخلهما حول أسلوب التحرك خلال عام 2007، موضحة أن الجمهوريين دفعوا ثمنا باهظا في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر عام 2006، في حين أن استمرار احتلال العراق كشف عن انقسامات عميقة بين الديمقراطيين أنفسهم؛ حيث ذكر "إوين ماكسكيل"، مراسل "الجارديان" في واشنطن يوم 2007/3/20، "أن الديمقراطيين منقسمون حول كيفية ترجمة الأغلبية التي يتمتعون بها في الكونجرس إلى استراتيجية متسقة بشأن العراق".

في حين أشار "توم بولدوين" في "التايمز" يوم 2007/3/17 إلى أن مشاركة الديمقراطيين بقوة في السلطة التشريعية قد تسببت في خلق خلاف وفجوة بين الأعضاء الديمقراطيين في الكونجرس – الذين يعون العواقب الانتخابية للنظر إليهم من جانب الأمريكيين على أنهم لا يدينون بالولاء (للوطن) وعلى أنهم ضعاف فيما يتصل بقضايا الأمن الوطني– وبين النشطاء في قاعدة الحزب الذين يعدون أكثر صراحة في معارضتهم للحرب. وعلى هذا الأساس أكد أن الديمقراطيين لن يفعلوا أي شيء يتركهم عرضة للاتهام بأنهم يقوضون القوات الأمريكية في العراق، وسوف يقصرون تحركاتهم على تقييد سياسة "بوش" في العراق عن طريق تشريع يفرض شروطا على تمويل الحرب ويضع جدولا زمنيا للانسحاب من هناك".

وفي تعليقه على خطاب "بوش" للأمة يوم 2007/3/19 والذي أعلن من خلاله رفض اقتراح الديمقراطيين بفرض شروط على حزمة التمويل الخاصة بحرب العراق، وقام بتذكير الكونجرس الكونجرس بـ"مسؤوليته في ضمان أن يقدم مشروع القانون التمويل والمرونة اللتين يحتاجهما الجنود الجنود الأمريكيون لإنجاز مهمتهم"، انتهى "بولدوين" إلى أن ما ذكره الرئيس " كان موجها بشكل بشكل مباشر إلى الديمقراطيين في الكونجرس"، بينما اتفق كل من "سانجر" و"روتينبيرج" على أن أن الخطاب كان بمثابة رسالة ضمنية مفادها أن "من مسؤولية الكونجرس أن يدعم القوات المتواجدة المتواجدة هناك بالفعل، وأنه هو (أي الرئيس) الوحيد الذي له سلطة اتخاذ القرار بشأن الاستراتيجية الاستراتيجية والجدول الزمني الخاص بإضافة أو سحب قوات من العراق". كما كان بمثابة تأكيد

تأكيد على أن معركة تسييس حرب العراق ما زالت ضارية كما كانت، وأن الفترة القصيرة التي التي شهدت إجماعا حزبيا بين الجمهوريين والديمقراطيين قد انتهت.

وفي صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" يوم 2007/3/20 قام "بين أرنولدي" بتحليل استطلاعات الرأي الأمريكية؛ وخلص إلى أنه " منذ الخريف الماضي وهناك تراجع شديد في الدعم الشعبي، ولم يقتصر هذا التراجع على الديمقراطيين والمستقلين، ولكنه انتقل أيضا إلى الجمهوريين – أعضاء حزب الرئيس نفسه – وأرجع "أرنولدي" سبب تراجع دعم الرأي العام للحرب إلى الانتقادات التي وجهتها مجموعة دراسة العراق لأسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع الحرب وانتشار التحفظات الأمريكية التي رأت أن هذا البلد حاليا في حالة حرب أهلية والقوات الأمريكية محاصرة وسطها.

ومع أن الاهتمام بالمردود السياسي المحلي داخل الولايات المتحدة تحديدا شكل المرآة التي من خلالها تم النظر إلى الذكرى الرابعة للغزو من جانب وسائل الإعلام والصحافة الأمريكية، فإن بعض المعلقين، لاسيما في بريطانيا والهند وباكستان، عرضوا بشكل غير مباشر للموقف السياسي في العراق بعد أربعة أعوام من الغزو. فعلى المستوى الجيوسياسي الكبير أشار كل من "سايمون جينكنز" في صحيفة جارديان و" أميت باروه" في صحيفة ذي هندو يوم 2007/3/21، بشكل صريح إلى أن الاحتلال الأجنبي للعراق كان السبب الرئيسي للأزمات التي أوجعت جسد هذا البلد.

ورأى "باروه" أن الرئيس "بوش" بدد كل التعاطف والتفهم الذي ساد مرحلة ما بعد هجمات 11 من سبتمبر بسبب قراره المفتقر للتبرير المنطقي والأخلاقي بغزو العراق الدولة المستقلة وذات السيادة، وانتقد عدم قدرة القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين على فهم ديناميكيات مجتمع أظهر قدرة هائلة على مقاومة الاحتلال.. وبناء على هذا – وكما بين "باروه" – فإن الرسالة الرئيسية التي بعث بها العراقيون مفادها أنهم " يريدون أن تخرج القوات الأمريكية من بلدهم اليوم قبل الغد".

وفي بريطانيا تعرض "باتريك كوكبيرن"– في الإندبندنت يوم2007/3/20 – لتمزق السلطة وانفراط عقدها داخل العراق؛ حيث يرى أن السلطة ومكامن القوة السياسية تحولت لتصبح في يد ميليشيات محلية وجماعات بعينها. وبناء على هذا أكد أن "تواجد القوات الأمريكية في العراق أو غيابها لا يمثل مشكلة بالنسبة لمن يملك السلطة محليا بعكس ما تظن قيادة الجيش الأمريكي.

وفي تقييم ناقد للسنوات الأربع من الغزو بيَّن "كوكبيرن" أن العراقيين رأوا أنه منذ عام 2003 كان كل عام أسوأ من سابقه، وخلص إلى أن الغزو قد فشل ولم يفعل أي شيء أكثر من الإطاحة بصدام الإطاحة بصدام حسين، بل وأدى إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط ومزق أواصر العراق، ولم يكن ولم يكن سوى رسالة من الولايات المتحدة للعالم توضح فيها أنها القوة السائدة، وأنها تستطيع فعل ما

فعل ما تريده. بينما الواقع يؤكد عكس ذلك فهذا الغزو كشف حقيقتها، وأنها أضعف مما افترض افترض العالم.. وكلما استمرت أمريكا في رفضها الاعتراف بالفشل، استمرت الحرب وبان ضعفها ضعفها أكثر.

وخلال السنوات الأربع الماضية سافر " بيتر بيومونت" – محرر الشؤون الخارجية بصحيفة أوبزرفر – أكثر من مرة إلى العراق وفي تقرير له من بغداد يوم 2007/3/18 رسم صورة عبرت عن انهيار مؤسسات الدولة هناك وعن عدم قدرة الحكومة على فرض سيطرتها بعيدا عن المنطقة الخضراء التي وصفها بأنها "مجمع" لا يستطيع من فيه تحديد معالم العالم الخارجي، وبالتالي تكون الحقائق بداخله غير مترابطة ومشوشة في أغلب الأحيان، وذكر أن تأثير الصراع الطائفي والعرقي قاد إلى تمزق بغداد إلى طوائف صغيرة تتوزع حسب "خرائط مذهبية"، مما قاد إلى انفصال طبقات المجتمع وانهيار المنظومة التي كانت تجمعها. ولهذا السبب – بحسب ما أشار "بيومونت" – حول الغزو العراق إلى بلد واهن لا يستطيع توفير الأمن والمتطلبات الاجتماعية لمواطنيه، وأسقطه في جب الطائفية والحروب الداخلية التي لا تضمن سلامة حدوده، وبات يفتقر إلى القدرة على الحفاظ على كيانه ووحدته.

وبالنسبة لموقع البعد الأمني في الذكرى الرابعة للغزو فإنه لوحظ أن اهتمامات الإعلام الأمريكي في الفترة الأخيرة اتسمت بوجود درجة كبيرة من التشابه في التعامل مع الجوانب الأمنية ذات الصلة بالاحتلال المستمر للعراق مع تناول ما يتعلق بالولايات المتحدة فقط من أوجه هذه القضية الحيوية؛ حيث ركز المعلقون السياسيون على العديد من الإشارات الضمنية للفشل السياسي والعسكري لما سمته واشنطن بـ"الحرب الشاملة على الإرهاب" علاوة على التركيز على الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

ولقد قاد هذا الاتجاه المقال الافتتاحي لـ"واشنطن بوست" يوم2007/3/18، والذي أكد أن "واشنطن تكبدت ثمنا باهظًا مقابل توليها القيادة الدولية للحرب على الإرهاب"، واعترف بأن أعظم الدروس المستفادة، التي من الممكن استخلاصها من تجربة العراق هو أن فشلِ الدبلوماسية في تسوية الأزمات لا يعد مسوغا كافيا للجوء إلى الحرب.

كما كتب "أوجين روبنسون" في نفس الصحيفة يوم2007/3/20 متناولاً النتائج الأوسع نطاقًا للفشل السياسي والعسكري في العراق ورؤيته للسياسات الإقليمية التي اتبعتها واشنطن في الشرق الأوسط؛ حيث انتقد القرار الأمريكي بالانسحاب من أفغانستان (أي تجاهل تحسين الأوضاع في ذلك البلد المدمر)، وقال: "إن الولايات المتحدة قد أسرعت مهرولة إلى العراق تاركة وراءها مهمتها الأساسية في أفغانستان"، وسلط الضوء بشدة على التمردات المثارة في العراق لمواجهة الاحتلال، والتي تزامنت معها صحوة تشهدها حركة "طالبان" المناوئة لوجود القوات الأجنبية في أفغانستان.

كذلك كان هناك اهتمام بإشارة إلى التراجع العسكري الأمريكي في العراق مع التركيز على النتائج السلبية لمثل هذا التراجع، والتي قد تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الأمريكي والمرتبطة بتطورات أحداث "الحرب على الإرهاب"؛ حيث أشارت "آن سكوت تايسون"، في الـ"واشنطن بوست" يوم 2007/3/21، إلى العواقب المترتبة على الأمن القومي الأمريكي نتيجة للطلب المستمر لقوات عسكرية إضافية في البلدين، مما يؤيد الطرح الذي يرى أن التواجد العسكري الأمريكي المكثف فيهما يشكل خطرا كبيرا على الولايات المتحدة التي ستعاني من عجز في المعدات وعناصر التدريب العسكري مما يتسبب بدوره في افتقاد الجيش الأمريكي للاحتياطي الاستراتيجي اللازم لتحقيق الاستجابة السريعة والحاسمة لأي تهديدات أو اعتداءات تتعرض لها الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إجماعا بين خبراء مكافحة الإرهاب على أن التوسع في عسكرة الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب لن تكون هي الحل الناجع للقضاء على ذلك الإرهاب، وأن أنجح الطرق والمسالك التي تؤدي إلى إنجاز ذلك وأكثرها فاعلية وقابلية للتطبيق والكفيلة بمحاصرة الإرهاب والقضاء عليه لا يمكن أن تتوافر من خلال الوسائل العسكرية وحدها، بل لابد من تفعيل الجهود غير العسكرية وتوظيفها في عملية بحث والتعرف على الأسباب الهامة والحقيقية الكامنة خلف ظاهرة الإرهاب.

ولقد أدان "جوزيف مايور" – في مقاله بصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" يوم 2007/3/18 – بشدة تلك المنهجية التي اتخذت منها إدارة "بوش" الحالية أساسا للعمل في مجال مكافحة الإرهاب، والتي مؤداها أن "على الولايات المتحدة أن تقتل أو تسجن جميع أعدائها حتى يتثنى لها القضاء على الإرهاب الدولي أو القضاء على التمرد والمقاومة العراقية"، واستشهد بما جاء في شهادة "بروس هوفمان" – والخبير العسكري – أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ حين قال: "إن الفشل الأمريكي يعتبر من السمات البارزة لهذه المرحلة ليس فقط لأن القوة العسكرية الأمريكية الهائلة قد فشلت في مقاومة مجموعات الإرهابيين أو المتمردين من خلال استراتيجيات ضرب العنق التي اتبعتها الولايات المتحدة، بل لأن الاستراتيجيات الأمريكية قد منحت الوقت اللازم لتنظيم "القاعدة" لإعادة تنظيم صفوفه وجذب عناصر جديدة وذلك من خلال اعتماده على التضخيم الإعلامي للعمليات العسكرية الأمريكية وما يلحق بها من فشل".

وبالنسبة لموقع البعد الاقتصادي في الذكرى الرابعة للغزو فيلاحظ أن القضايا الاقتصادية حظيت بتغطية أقل في وسائل الإعلام الغربية؛ حيث تم التركيز بشكل كبير على قانون المواد الهيدروكربونية الجديد، والذي يعد من وجهة نظر بعض وسائل الإعلام أبرز حدث اقتصادي شهده العراق مؤخرا.

وبالرغم من أن الرئيس "بوش" ادعى أن تمرير هذا القانون يمثل إشارة لحدوث تقدم في هذا البلد، البلد، إلا أن القانون أثار شكوك المعلقين الذين ألمحوا إليه في تقاريرهم الإعلامية؛ ففي مقال طويل

طويل بـ "الأوبزرفر" يوم 2007/3/18 حول الوضع في بغداد أظهر "بيتر بيومونت"، مشاعر كثير مشاعر كثير من العراقيين الذين شككوا بشكل كبير في دوافع الولايات المتحدة الخاصة بغزو بلدهم، بلدهم، وأنهم أصبحوا مقتنعين بأن "الأمريكيين يطمعون في النفط العراقي".

ويرى "بيومونت" أن القانون الجديد الخاص بالنفط يوضح أن "للعراقيين الحق في أن يشعروا بالشك؛ حيث إن القانون يحول صناعتهم النفطية من صناعة وطنية تخضع لإشراف وملكية الدولة إلى صناعة يخضع جزء كبير منها للخصخصة، لاسيما وأن هناك شركات نفط أمريكية ودولية أخرى قد حصلت على عقود يسيل لها اللعاب، وتعد الأكثر إرضاء وربحية على مستوى العالم".

وقد اتفق "سامي رمضاني"، السياسي العراقي المنشق سابقًا، مع رأى "بيومونت" ، فكتب مقالاً في صحيفة الـ"جارديان" يوم 2007/3/21 وصف فيه القانون الجديد بأنه "غزو من نوع آخر للعراق يتخفى في زي وثيقة قانونية تربط هذا البلد بشركات نفط لعقود قادمة ..كما يذكّر الشعب العراقي بأحد الأسباب الرئيسية للغزو الذي قادته َالولايات المتحدة".

وفي الوقت ذاته زعم "أميت باروه" في صحيفة "ذي هندو" الهندية يوم 2007/3/21 أنه "من المعروف أن غزو العراق كان بسبب النفط"، واقتبس عن "أنطونيا جوهاز"، المحللة والخبيرة في شؤون النفط، قولها إن قانون النفط الجديد سيحول السيطرة على أصول النفط العراقي لشركات أجنبية على حساب شركة النفط الوطنية العراقية التي ستظل مسيطرة على 17 فقط من الـ 80 حقلاً نفطيا المعروفين بالعراق.

وبصرف النظر عن النفط، تركز تحليل التأثير الاقتصادي للسنوات الأربع لغزو العراق بشكل كبير على ما تكبده الاقتصاد الأمريكي من خسائر.. فصحيفة "سيدنى مورنينج هيرالد" الأسترالية يوم 2007/3/18، حاولت قياس التكلفة الكلية لمغامرة العراق على دافعي الضرائب الأمريكيين، مستخدمةً إحصائيات جمعها الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل "جوزيف ستيجليتز"، الذي رصد القيمة الحالية للمدفوعات التي تقدم للجنود والضباط المصابين، وتكلفة استبدال معدات الجيش المستهلكة، بالإضافة إلى النقود التي تنفق في العمليات القتالية، وخلصت في النهاية إلى أن التكلفة المباشرة للحرب بالنسبة للحكومة الأمريكية تخطت مبلغ 750 مليار دولار.

وفي ضوء ما سبق.. يمكن القول إن مناسبة الذكرى الرابعة لغزو العراق كانت بمثابة فرصة لوسائل لوسائل الإعلام الغربية لتعكس الأخطاء الكثيرة التي وقعت خلال الغزو، ولتدرس التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية الناتجة عنه. وإذا كانت وسائل الإعلام هذه لم تذكر أية سيناريوهات محددة حول مستقبل هذا البلد، فإن تقييمها للوضع الحالي جاء متشائما وتضاءلت فيه فيه التوقعات الخاصة باحتمال حدوث تحسن مستقبلي. وبناء على هذا بين "كوكبيرن" كما سبقت سبقت الإشارة – في أحد تحليلاته أن كل عام منذ عام 2003 كان أسوأ من العام السابق له.

ومع ذلك ظلت النزعة السائدة في وسائل الإعلام الأمريكية هي فلترة مستقبل التدخل الغربي في العراق من منطلق اعتبارات سياسية وعسكرية أمريكية محلية، واتضح هذا من جديد في تركيزها على المعركة السياسية بين إدارة "بوش" والكونجرس، وأثر تأزم الوضع في العراق في اتخاذ قرار زيادة عدد القوات، وإدارة الحرب الأمريكية على الإرهاب.

ولأن المتضرر الرئيسي هو العراق والضحايا الرئيسيين للعنف المروع الذي تبع غزوه واحتلاله كانوا العراقيين – 650 ألف قتيل حتى يوليو 2006 حسب تقرير لانست – فإن هذا التوجه ضيق الأفق الذي يضع الاعتبارات المحلية الأمريكية في المقام الأول دون الاهتمام بالأوضاع في ذلك البلد المنكوب يدعو إلى الأسى، ولكنه في النهاية يتماشى مع النزعة الكلية للجدل حول حرب العراق داخل الولايات المتحدة منذ عام 2003.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/4/2

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

مؤتمر شرم الشيخ وحدود التحول في علاقة واشنطن بدمشق وطهران

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

مؤتمر شرم الشيخ وحدود التحول في علاقة واشنطن بدمشق وطهران

شهد مؤتمر "شرم الشيخ" حول العراق، والذي انعقد يومي 3-2007/5/4، بعض التحركات واللقاءات التي من الممكن أن يستشف منها وجود تحول في القناعات والمواقف الأمريكية تجاه قضايا المنطقة، وذلك تحت وطأة المأزق الذي تواجهه واشنطن في هذا البلد.. والذي يدعو للقول بذلك اللقاء الذي عقد على هامش المؤتمر وجمع بين وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" ونظيرها السوري "وليد المعلم"، علاوة على تصريحات الأولى ومساعدها للشؤون السياسية "نيكولاس بيرنز" بشأن إجراء حوار محدود مع إيران.

ويعد ذلك بمثابة خطوة طال انتظارها . وتستحق الترحيب . من جانب الجميع؛ لأنها تفيد بأن إدارة الرئيس "بوش" بدأت أخيرا تدرك أنه من الضروري التخلي عن سياساتها غير الحكيمة، والتي تتسم بالعزلة والتوجه الأحادي الجانب، مفضلة عليها تبني توجهات تقوم على التعددية والتواصل البنَّاء من أجل حل أزمات المنطقة، وفي مقدمتها بالتأكيد أزمة العراق المستعصية على الحل.

وبالرغم من أن اللقاء المتوقع، والذي كان يؤمل حدوثه بين "رايس" ووزير الخارجية الإيراني "منوشهر متقي" لم يتم، إلا أن استئناف أي شكل من أشكال الحوار بين البلدين ولو حتى على مستوى غير رفيع (مستوى الخبراء مثلاً) يمثل خطوة إيجابية مقارنة بثلاثة عقود تقريبا من رفض واشنطن لأي تواصل مع طهران، ويسجل أيضا اعترافاً ضمنيا بأن الموقف في العراق بات يتطلب مشاركة فاعلة من جانب كل من إيران وسوريا.

ويرى محللون أن الفهم الخاطئ من جانب الإدارة الأمريكية لهدف وفائدة "الدبلوماسية"، والتي تسعى إلى كشف ما إذا كان من الممكن حل الخلافات بين الدول عن طريق المفاوضات، قد أضر كثيرا بسمعة الولايات المتحدة في العالم منذ العام 2001، وكان مثار انتقاد لاذع من جانب المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا"، والذي تحدث أمام منتدى بروكسل عبر الأطلنطي قائلاً: " إن من الصعب جدا الاستمرار في موقف نعتبر فيه إيران دولة لا نستطيع أن نقيم معها أي نوع من الحوار".

بيد أن هذا التحول الظاهر في الموقف الأمريكي جاء ليصطدم مع رفض واشنطن السماح بأية مناقشة لاستمرار تواجد القوات الأمريكية وقوات التحالف في العراق، بالإضافة لاستخدام "بوش" لحق "الفيتو" ضد مشروع قانون الكونجرس الذي يطالب بوضع جدول زمني لسحب القوات، وهما أمران – قيدا من وجهة نظر البعض . مساحة التواصل البنَّاء مع شركاء واشنطن في المنطقة، وفقًا لما كانت تطالب به لجنة دراسة حالة العراق (لجنة بيكر – هاملتون) في تقريرها الصادر في ديسمبر عام 2006.

ورغم أنه من الممكن تفهم موقف إدارة "بوش" في إطار رؤيتها لعملية سحب القوات على أنها إقرار بالهزيمة في العراق، ومن ثم فشل وتراجع مخططها في المنطقة.. إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن الحماسة الجديدة لفتح حوار على المستوى الإقليمي قد ولدت من رحم فشل محاولاتها لفرض حل عسكري في هذا البلد.

ولاشك في أن هذا التحرك كفيل بوصم السياسات السابقة لإدارة "بوش" في العراق بعدم الحكمة؛ لأنها أدت ومن دون قصد إلى ازدياد قوة إيران الإقليمية، وقوضت في نفس الوقت الثقة العربية في أسلوب هذه الإدارة ومصداقيتها كشريك إقليمي.

وتلك السياسة الجديدة كانت واضحة في اللهجة التصالحية لـ"نيكولاس بيرنز" مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثناء زيارته للندن لبحث الملف النووي الإيراني مع أعضاء مجلس الأمن؛ حيث قال: "من المؤكد أن الوقت مناسب لنا الآن كي نرى الدبلوماسية تفعَّل في الملف النووي وفي مسألة العراق"، وربما كان نفس الشعور هو ما ميز لقاء "رايس" و"وليد المعلم"؛ حيث صرحت الأولى بأن البلدين يتقاسمان مصلحة مشتركة في استقرار العراق، بينما تمنى الثاني أن تكون تلك الدفعة الدبلوماسية الأمريكية جدِّية؛ إذ قال إننا في دمشق جادون في تحسين علاقاتنا مع الولايات المتحدة".

وأدرك السياسي المخضرم وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" مغزى التحول الأمريكي بقوله: "قد يبدو في بعض الأحيان أن الناس يستخدمون الحوار في الدبلوماسية كنوع من الثواب أو العقاب لكن هذا السلوك يبدو طفوليا.. فنحن نشعر بالإحباط عندما لا يتحدث الجميع مع بعضهم البعض".

وبحسب مصادر أمريكية وتأكيداً على ما سبق الإشارة إليه فإن أي تقدم جوهري كان من الممكن تحقيقه بمؤتمر شرم الشيخ في العلاقات الأمريكية مع إيران وسوريا لابد وأن يكون محكوما بشرط رئيسي هو أن الوجود العسكري الأمريكي الذي ينظر إليه من أطراف عدة . على رأسها إيران . على أنه مصدر عدم الاستقرار والعنف الذي يعاني منه العراق غير قابل للنقاش في هذا المؤتمر أو في أي منتدى إقليمي آخر.

ووفقاً لما سبق فإن أي تعامل دبلوماسي بين أمريكا وسوريا أو بين أمريكا وإيران سوف يتم في ظل استمرار عامل عدم الاستقرار ومناخ الاضطراب في المنطقة، والذي سيؤدي حتما إلى تسميم العلاقات بين هذه الدول، وهذا ما ظهر بوضوح في رفض وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متقي" الالتقاء بـ"كونداليزا رايس" في شرم الشيخ ونقده اللاذع لسياسة أمريكا في العراق؛ حيث وصف الاحتلال بأنه يصب في أزمة هذا البلد، وطالب أمريكا بتحمل المسؤوليات المترتبة على احتلالها له وألا تسعى إلى إلقاء اللوم على الآخرين.

وإذا كان هذا يعني أن العراق يمثل عقبة أمام أي إعادة دائمة للعلاقات بين واشنطن وكل من طهران ودمشق فإن ثمة عوامل أخرى تؤدي إلى نفس النتيجة؛ فبالنسبة لسوريا هناك مخاوف من أن يتسبب إصرار إدارة "بوش" على تشكيل المحكمة الدولية لمحاكمة المتورطين في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" بالإضافة إلى علاقتها بـ"حزب الله" – في استمرار تلبد سماء العلاقات بين واشنطن ودمشق بالغيوم، خاصة وأن الأولى مازالت تبدي إصرارا على وضع سوريا على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي نفس الوقت تعد العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران أكثر تعقيداً؛ حيث إن هناك شعورا متبادلاً بعدم الثقة من جانب كل طرف تجاه الآخر، ويبدو الطريق بينهما مسدوداً حاليا بعد أن وصلت وصلت المواجهة إلى مجلس الأمن الدولي بسبب موقف إيران تجاه المطالب الدولية بتجميد برنامجها برنامجها النووي، علاوة طبعا على اتهامات أمريكا لها بالتدخل في الشأن العراقي، وكلا الأمرين الأمرين أوجدا تنافرا بينهما، وهو ما يعني – بالرغم من تعليقات "نيكولاس بيرنز" – السابق الإشارة إليها . أن واشنطن قد ينتهي بها الأمر إلى الوقوع في موقف بالغ الحرج؛ إذ كيف بها تهدد بها تهدد إيران بعقوبات سياسية واقتصادية، بل وتجعل الخيار العسكري ضد برنامجها النووي مطروحا، وفي نفس الوقت تطالبها بالاستمرار في التعاون بشأن العراق.

وعلى ذلك فإن من الواضح أن القرار الأمريكي بشأن التعاون مع شركاء العراق الإقليميين، والذي بدأ من مؤتمر بغداد يوم 2007/3/10 ثم مؤتمر شرم الشيخ 3-2007/5/4 – يحمل بين طياته إقرارا من جانب إدارة "بوش" بالضعف أكثر من كونه تقديرا لقيمة الدبلوماسية البنَّاءة في إيجاد حلول للقضايا والأزمات محل الخلاف بين الولايات المتحدة وسوريا وإيران.

وبينما تبدو هناك بارقة أمل تؤشر لاستعداد الإدارة الأمريكية للتخلي عن موقفها المتحفظ تجاه الدبلوماسية المتعددة، فإن الاحتمالات بشأن حل دبلوماسي كامل لمشكلة العراق مازالت بعيدة في ظل وجود بعض المسائل غير قابلة للتفاوض كقضية الوجود العسكري الأمريكي أو الدعم الأمريكي غير المحدود للسياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام المجمدة في الشرق الأوسط، إلا أن فتح قنوات دبلوماسية بين هذه الأطراف، حتى وإن كانت محدودة، يمكن النظر إليه على أنه بداية لطريق طويل لبناء الثقة فيما بينها.. ولا شك في أن الحرص على إيجاد نوع من التواصل إذا ما تم التعامل معه بمسؤولية وحكمة فإنه قد يؤدي إلى استعداد أمريكي أكبر للتجاوب مع أطراف وشركاء المنطقة في قضايا مهمة مثل القضية الفلسطينية.

والمؤكد أن أي صورة من صور الدبلوماسية الإقليمية متعددة الأطراف تعد أمرا محبذًا ومطلوبا مقارنة بالحلول العسكرية المدمرة وذات التكلفة المرتفعة اقتصاديا وبشريا التي فرضتها الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط بأكملها منذ عام 2001.. المهم أن تصدق نوايا الأطراف المختلفة، وأن تتخلى عن صراعاتها التي تعكس أطماعا ومخططات خاصة، وذلك من أجل إعادة الاستقرار إلى هذه المنطقة الحيوية من العالم، ورغم أن هذه الأمنية تبدو صعبة التحقيق إلا أنها تستحق أن يتحرك المجتمع الدولي بكل قواه الفاعلة من أجل تحقيقها حفاظًا على استقرار وأمن العالم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/5/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

إصلاح الاقتصاديات العربية.. استراتيجية مقترحة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

إصلاح الاقتصاديات العربية.. استراتيجية مقترحة

لطمة جديدة تلقاها الاقتصاد ال عربي.. وهذه المرة وجهتها إليه دراسة أجراها معهد دراسات "كارنيج اندومينت" الأمريكي انتقدت عمليات الإصلاح الاقتصادي، معتبرة أنها فشلت في تحقيق المتوقع فيما يتصل برفع معدلات النمو وامتصاص البطالة واستقرار سعري الصرف والفائدة، بالإضافة إلى تحقيق فائض في موازين المدفوعات والتجارة الخارجية، ناهيك عن زيادة الناتج القومي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وإمعانا في الأمر..أوضحت الدراسة أن المنطقة تشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة؛ فقد وصل عدد سكانها في عام 2005 حوالي 310 ملايين نسمة بمعدل 2.19%، وهو الأعلى مقارنة بمثيله في الأقاليم الرئيسية في العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما ألقى بظلاله على الإخفاق في خلق فرص عمل جديدة، حتى بلغت معدلات البطالة مستويات تعد الأعلى على مستوى العالم بنسبة 12.2%، مشيرة إلى انخفاض نصيب الدول العربية من التجارة الدولية إلى نسبة 4%، فيما تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووصل الدين العام إلى مستويات حرجة في العديد من هذه الدول.

والسؤال الذي يفرض نفسه وبقوة في هذا السياق، **هو**: كيف ذلك بعد ما تشهده الدول العربية من ارتفاع في معدلات نموها الاقتصادي للسنة الرابعة على التوالي، ففي عام 2006 ازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3% مقابل 4.6% في السنوات الأولى من العقد الحالي؟.. ولكن في الحقيقة هذا النمو مدفوع من الإيرادات النفطية القوية التي شهدتها تلك الفترة، جانب الزخم القوي من الشركات الأجنبية للاستفادة من الطفرة النفطية في معظم الدول العربية.

وهذا النمو المؤقت هو أكبر دليل على أزمة التنمية في الوطن العربي، فعمليات الإصلاح تمتلك من التعقيد والتشابك بين جوانبها، ما يجعل هناك ضرورة للسير في خطوط متوازية في كافة مسارات التنمية، وهذا ما تفتقده عمليات الإصلاح بالمنطقة، ففي الوقت الذي شهدت فيه أداء متميزاً في بعض القطاعات كقطاع النفط على سبيل المثال، شهدت على النقيض تحولاً في الإنتاج الصناعي إلى الأسوأ، فقد انخفض من 4.1% عام 2005 إلى 0.4% عام 2006.

وأرجعت الدراسة سبب تلك الإخفاقات الإصلاحية إلى فشل الدول العربية في التخلص من سيطرتها سيطرتها على الاقتصاد في ظل القيود المرتفعة المفروضة على الاستثمارات الخاصة، معتبرة أن أن تحقيق إصلاح حقيقي في العالم العربي يتطلب تحرك الحكومات نحو تحرير الاقتصادات الوطنية من الوطنية من سيطرة القطاع العام ودعم النماذج الاقتصادية المعتمدة على القطاع الخاص باعتبارها باعتبارها مصدرا رئيسيا للنمو والدخل. وعلى ما يبدو.. فإن وجهة النظر تلك إنما تعود إلى أن أن أمريكا وأتباعها من الدول الرأسمالية المستفيد الأول والأخير من فك القيود أمام المستثمر الأجنبي.. والشاهد على ذلك أن الدول التي تتهم الآن الاقتصاد العربي بالفشل هي التي دفعت

صانع القرار الاقتصادي في الدول العربية إلى الوقوف أمام خيار واحد فرضته عليه وهو تصحيح تصحيح الاختلالات الهيكلية وتوفير مستلزمات التنمية المستدامة، من خلال إبطاء عملية التنمية التنمية لمواجهة التراكمات التي تمخضت عنها السياسات التمويلية ؛ حيث غلبت سياستا التثبيت والتكيف الهيكلي اعتبارات السياسات النقدية والمالية على اعتبارات مواجهة الاختلالات الهيكلية الكامنة وراءها (أي خيار المدى البعيد) وربما أدى النجاح الجزئي للخيار الأول في بعض بعض الدول العربية إلى تشجيع بعضها الآخر إلى المغالاة في تطبيق السياسات التمويلية لمواجهة لمواجهة استحقاقات الإنفاق الجاري، بغض النظر عما ينتظر الأجيال القادمة جراء تطبيق مثل هذه هذه السياسة.

وفي حقيقة الأمر.. تنظر الحكومات العربية تحت قدميها ولا تبني سياستها على الأجل الطويل، فالإصلاح العربي يسير بسرعة السلحفاة إذا ما تمت مقارنته بالدول الأخرى، كملخص بعض ذوي الاختصاص الإصلاحات الاقتصادية في زاوية ضيقة، من قبيل معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو، دون أن يأخذوا في الحسبان البعد الاجتماعي لعملية الإصلاح، ومثل هذا الأمر قد يتسبب في هدر الموارد الاقتصادية التي توظف في مشروعات عديمة الجدوى، والتي يمكن استثمارها في منشآت تحقق نفعا للمجتمع .

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة، هو: هل سياستا التثبيت والتكيف الهيكلي قدر محتوم لا مفر منه؟

يؤكد الواقع أن الدول العربية ستظل داخل فخ سياستي التثبيت والتكيف الهيكلي، لاسيما في وجود بعض العقبات التي تحول دون وجود إصلاح اقتصادي حقيقي فيها، فضلاً عن محدودية قدرة الحكومات والمؤسسات العربية على التخطيط لبرامج إصلاحية وتنفيذها وإدارتها بكفاءة.

وللخروج من هذا المأزق عليها وضع استراتيجية متقدمة للتنمية تراعي: تحسين مستوى التعليم الفني والجامعي؛ تعزيز القدرة على الابتكار لدى العاملين؛ العمل على تطوير البنية التحتية؛ تفعيل القوانين والحرص على الشفافية والإفصاح ومحاربة الفساد، وأن تنفذ تلك الاستراتيجية في ثلاثة نطاقات مترابطة:

النطاق الأول:

القيام بالإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية ، وللوصول إلى الإدارة الرشيدة والإصلاح المؤسس للدولة يتعين معالجة أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، ألا وهي، على سبيل

سبيل المثال، مشكلة "الهجرة إلى المدن الكبرى"، بسبب تركيز المشروعات على المدن، الأمر الذي يدفع الذي يدفع المواطنين إلى الاعتقاد بأنه لا مستقبل لهم لإيجاد فرص عمل أو التمتع بحياة أفضل، أفضل، فيضطرون للهجرة، مما يؤدي إلى ازدحام هذه المدن بصورة كبيرة، ويتسبب في أزمات معيشية أزمات معيشية تتصل بكافة نواحي الحياة كالبطالة ونقص الرعاية والخدمات.. والحل الوحيد للتخلص من للتخلص من تلك الأزمة التي تأكل معها كل ثمرات الإصلاح الاقتصادي هو "ترشيد العملية الاستثمارية الوطنية والخارجية بالمنطقة" حتى لا يتم تركيز الاستثمار في مجالات معينة كالنفط كالنفط بينما تهمل المجالات الأخرى التي قد تتميز بها الأماكن طاردة السكان في الدول العربية، العربية، وذلك من خلال وضع "خريطة استثمارية" تشتمل على المزايا الإضافية للمجالات الأخرى الأخرى الأقل جذبا لتشجيع توطين المشروعات الإنتاجية والخدمية في تلك القطاعات وتلك الأماكن.

الأماكن.

والحقيقة أنه للوصول أيضا إلى الإصلاح الداخلي، لابد من الفصل بين الملكية والإدارة، وهو ما تتخذه الدول الرأسمالية حجة لفرض التحرير والخصخصة علينا.. ويمكن حل تلك العقبة بالتفرقة بين المفهومين وعدم الخلط بينهما، فالملكية تمكن الدولة من التملك باسم المجتمع، ما تراه يعود بالفائدة، أما الإدارة فيجب أن تكون نشاطًا آخر يقوم به مهنيون مؤهلون حسب كل صناعة أو نشاط اقتصادي.

وبناء على ذلك.. فربما من المفيد أن تمتلك الأنشطة التي لا يرغب القطاع الخاص في الدخول إليها، **مثل:** البنية التحتية؛ والصناعات الاستراتيجية الكبرى المرتبطة بثروة المجتمع ككل، أما القطاع الخاص، فينبغي أن يقوم بدوره في عملية إحداث التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وثقافة الإبداع، ومن الممكن خلق قطاع مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص يسمى بـ "قطاع الأعمال" يتميز بالمبادرة والفعالية للاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

<u>النطاق الثاني:</u>

ويمكن الاستفادة في إطاره من خبرات دول أخرى.. والمثال الحاضر يتجسد في حكومة "شافيز" "شافيز" التي سعت إلى تقليل الفقر وتحقيق المساواة من خلال تحقيق التوازن في فرص العمل والتعليم والتعليم والرعاية الصحية وتكملة هذه البرامج بالعديد من القوانين والخطط الاجتماعية، فضلاً عن إقامة عن إقامة نموذج إنتاجي يحقق النمو المتواصل المعتمد على الذات لضمان التنوع في الإنتاج

وزيادة المنافسة العالمية، كما سعت إلى تطوير اقتصاد اجتماعي باستخدا م برنامجين أساسيين: ديمقراطية رأس المال، وديمقراطية المشروعات الصغيرة، من أجل تحسين توزيع الدخل.

وهنا.. على الحكومات العربية أن تعي أن هناك علاقة ارتباط وسببية بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي؛ فكلاهما يعطي زخما للآخر، وقصر الإصلاحات على جانب دون الآخر هو نصف الحقيقة، وحتى تكتمل الحقيقة يفترض رفد الإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية غير مسبوقة.. فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصاديكمايضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية بما يحقق الجانب الاجتماعي المفقود في الإصلاح العربي المرتكز على الجانب التقني، كما أن التنمية الاقتصادية ترتبطبازديا د التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعملعلىتسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.

النطاق الثالث:

التكامل والتعاون العربي هو أهم خطوة في سبيل النمو، فكما تؤكد التطورات العالمية فإن الجماعية صارت هي لغة العصر، حتى الاستغلال صار جماعيا عبر الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك أصبحت الهيمنة تقتضي الجماعية عبر إقامة تكتلات.

والمنطقة العربية لديها من الخصائص ما يؤهلها لذلك بجدارة، فمنها من يعتمد على عائدات النفط بشكل كبير، ومنها من يعتمد على المساعدات الخارجية والقروض الدولية وتحويلات مواطنيها في الخارج، فهي تتألف من دول فقيرة بالموارد وغنية باليد العاملة كمصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان وجيبوتي؛ ودول أخرى غنية بالموارد وباليد العاملة كالجزائر وإيران وسوريا واليمن؛ ودول أخرى غنية بالموارد ومستوردة لليد العاملة كدول مجلس التعاون الخليجي وليبيا.. والثلاثة أنواع من دول المنطقة أخفقتفي التعامل معالإصلاحات الاقتصادية طويلة المدى بشكل جادوتبنت في المقابل إجراءات لتقليص الضغوط الاقتصادية بشكل مؤقت، مستخدمة موارد دخل متقلبة.

وأول خطوة على الطريق.. التحرر من الضغوطات التي تفرزها التبعية للدول الأجنبية ومن ومن ضغوط المديونية الخارجية التي تبقيها على علاقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين اللذين يتعاملان عن طريقوصفتهما المتصلة بالإصلاحات الاقتصادية، سواء من حيث ترتيب أولويات

أولويات التنمية، أو من حيث استيراد تكنولوجيا الاستهلاك بدلاً من تكنولوجيا الإنتاج،وأ من حيث حيث احتواء الاقتصاد الوطني في إطار منظومة الاقتصاد الرأسمالي المعولم.

ولأنه لا يمكن إنكار أن العولمة أصبحت قدرا محتوما – يمكن أن نوصي بانتقاء ما يسهم منها في إصلاح الاقتصاد العربي ويحصنه من التبعية للدول الأجنبية، لاسيما وأن بعضهذه الدول غير مدينة لصندوق النقد والبنك الدوليين، الأمر الذي يكسبها قدرة على التفاوض معهما على قاعدة الندية.

وعلى الجانب الآخر يستلزم الأمر أن تتعاون الدول العربية صاحبة الفائض كدول الخليج مع الدول صاحبة الفائض البشري والموارد لإقامة "صندوق مشترك" تغذيه الاحتياطيات النقدية القومية لتزويد الدول بالموارد التي تحتاجها في اللحظات التي تمر بها بصعوبات اقتصادية، وتستند هذه الآليات المالية إلى فكرة تأسيس بنية مالية عالمية جديدة بعيدة عن المنطق المالي للسوق ومتعلقة بمنطق التعاون والتنمية، وذلك على غرار فكرة الأكوادور ودول أمريكا اللاتينية التي تقترح فكرة تأسيس صندوق تكامل لدول الجنوب، ولا شك أن نجاح فكرة البنك والصندوق الخاصين بهما يمكن أن يكون صفقة متميزة لمختلف الحكومات لتتمكن من الحصول على تمويل مقابل أسعار منطقية ودون الإملاءات التي اعتادت أن تفرضها المؤسسات الدولية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/5/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

أزمة اشتباكات "فتح" و"حماس" الأخيرة..

الأسباب والدروس المستفادة!

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

أزمة اشتباكات "فتح" و"حماس" الأخيرة..

الأسباب والدروس المستفادة!

حين تم توقيع اتفاق مكة بين قيادتي حركتي حماس وفتح الفلسطينيتين تحت رعاية العاهل السعودي الملك "عبدالله" يوم2007/2/8 كان أحد الأهداف الرئيسية من ورائه وقف الصدامات المسلحة بين أنصار الحركتين وحقن الدماء الفلسطينية تخوفاً من تطور الصراع إلى حرب أهلية تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يعاني أصلاً من تبعات الحصار والتنكيل الذي تمارسه ضده إسرائيل وحلفاؤها الغربيون.. ولكن الذي يبدو مؤسفاً حقاً أنه لم يمض على هذا الاتفاق أكثر من ثلاثة أشهر إلا وعادت من جديد الاشتباكات المسلحة بين الفصيلين الكبيرين ليسقط عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى، ولتتبخر آمال المتفائلين الذين اعتقدوا أن الاتفاق كفيل بإعادة الاستقرار واللحمة من جديد إلى الصف الفلسطيني.

لقد أعطى الفرقاء الفلسطينيون وتحديداً أنصار فتح وحماس بعودة تناحرهم من جديد الدليل الدامغ على أن الفلسطينيين تحولوا ليكونوا أعداء، ضد بعضهم البعض، وأنهم أصبحوا أشد خطرا على أنفسهم وعلى مستقبلهم من عدوهم الذي يتربص بهم الدوائر، ويبدو الأكثر سعادة الآن بما آل إليه حالهم من تمزق وإراقة للدماء وبعد أن تكفلوا هم بالمهمة نيابة عنه، وليظهروا أمام الرأي العام العالمي كضحية لخلافاتهم وصراعاتهم بينما إسرائيل منهم براء.

وما من شك في أن الأجواء الحالية السائدة في قطاع غزة تؤكد أن ثمة خطرا محتدما يحيط بالقضية الفلسطينية التي يبدو أنها في سبيلها للانزواء في خضم تلك الصراعات الداخلية، والتي يخشى أن تقود إلى تصفية القضية برمتها.

وربما يضاعف من مأساوية المشهد الفلسطيني أن تجدد الصدام بين الفرقاء يتزامن مع حرب جديدة جديدة تشنها إسرائيل بحجة الرد على صواريخ المقاومة، حيث تشن طائراتها وآلياتها العسكرية هجمات العسكرية هجمات وحشية في الضفة والقطاع يتساقط فيها هي الأخرى العشرات ما بين قتلى وجرحى.. وجرحى.. وعلى ما يبدو فإن حكومة "إيهود أولمرت" لجأت لنفس السياسة التي اتبعتها الحكومات الحكومات الإسرائيلية السابقة– كلما تعرضت لمأزق داخلي – اللجوء إلى استهداف الفلسطينيين بعد

الفلسطينيين بعد أن كشف تقرير "فينوجراد" عن فشلها الذريع في الحرب التي شنتها ضد حزب الله في حزب الله في يوليو وأغسطس من العام الماضي 2006.

وأمام قتامة المشهد الفلسطيني في ظل تفاقم الصراع الفلسطيني – الفلسطيني والحرب التي تشنها إسرائيل من جديد في الضفة وغزة، فإن ثمة تساؤلات تطرح نفسها وتدور في مجملها حول الظروف والأسباب التي قادت إلى عودة الاقتتال وتدهور الأوضاع من جديد ودور إسرائيل فيها والأهم من ذلك تأثيرها على مستقبل اتفاق مكة والسبيل إلى إنقاذ هذا الاتفاق من الانهيار.

يمكن القول إن الصراع الحالي بين الأجهزة الأمنية والتشكيلات المسلحة التابعة لكلا الجانبين قد قادت إليه العديد من الظروف والأسباب التي لا يمكن إغفالها، ومنها على سبيل المثال – لا الحصر – **الآتي:**

- على الرغم من أن أحد البنود المهمة في اتفاق مكة نص على التنسيق بين أجهزة الأمن الفلسطينية سواء الخاضعة لسيطرة فتح (قوات الأمن الوطني وحرس الرئاسة والشرطة) أو لسيطرة حماس (القوة التنفيذية بخلاف كتائب القسام) وجمعها تحت إشراف جهاز واحد إلا أنه حتى الآن لم تتخذ أية خطوات عملية لتنفيذ هذا البند، وبالتالي استمرت هذه الأجهزة على ولاءاتها وانتماءاتها الفئوية مما دفع وزير الداخلية "هاني القواسمي" (المستقل) إلى تقديم استقالته لعدم قدرته على السيطرة على تلك الأجهزة التي يفترض أن أغلبها تابعة لوزارته، ولعدم امتلاكه الصلاحيات اللازمة بعد أن أصبحت تأتمر بأوامر قيادات أخرى داخل الوزارة.
- الخطة الأمنية الجديدة التي وضعتها الحكومة، والتي كانت قوات الأمن قد بدأت في تطبيقها لمواجهة حالة الانفلات الأمني والفوضى لم تحظ بتأييد بعض أنصار حركة حماس، والذين رأوا أنه لا ينبغي أن تمتد إلى عناصر المقاومة لتكون مهمتها محاصرتهم والتضييق عليهم، وهو ما دفع مصادر حكومية للادعاء بأن هناك جهات تسعى لإعاقة الخطة ولا يروقها نجاحها وإعادة الانضباط إلى الشارع الفلسطيني.
- هناك بعض الأطراف المتشددة في حماس وفتح لا يروق لها اتفاق مكة والدخول في شراكة شراكة سياسية بين الجانبين؛ فالجناح العسكري لحماس يبدو غير راض عن استمرار الهدنة الهدنة والتخلي عن عمليات المقاومة ضد الاحتلال، بينما يرى البعض في فتح أن الاتفاق

الاتفاق أعطى حماس شرعية سياسية، وثبت قيادتها للحكومة، وأن قيادة فتح قدمت تنازلات كبيرة ضيعت فرصة استعادة السيطرة على الحكومة.

- فشل اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية في رفع الحصار المفروض من قبل المجتمع الدولي واستمرار نفس المشاكل الناتجة عنه سواء من استمرار تدهور الأوضاع المعيشية أو تأخر صرف الرواتب لقطاع عريض من العاملين بالسلطة الوطنية وفي مقدمتهم رجال الأمن.. وجميعها أجواء كفيلة بخلق حالة من التوتر الاجتماعي لدرجة دفعت نسبة كبيرة من الفلسطينيين (72%) إلى المطالبة بحل السلطة الفلسطينية ردا على استمرار ذلك الحصار.

- ثمة أطراف خارجية من مصلحتها – كما سبقت الإشارة – تأجيج الصراعات على الساحة الفلسطينية، وتتدخل لمناصرة طرف على حساب طرف آخر مثل ما أثير عن تدخل إسرائيل لمساندة فتح ضد "حماس" أو قيام الولايات المتحدة بتوفير الدعم والتدريب اللازمين لقوات الأمن التابعة للرئيس "أبومازن" لتتمكن من مواجهة حماس.. ولم يستبعد البعض تورط عناصر تابعة لأجهزة أمنية إسرائيلية في عمليات الاغتيال التي تستهدف عناصر من الجانبين لإشعال فتيل الصدامات الدموية مجددا.
- والمتابع للسجال الذي دار بين الجانبين على مدى الأيام العشرة الماضية، والتي شهدت ذروة المواجهة الدامية – يلاحظ أن كلاً من الطرفين يحمل الطرف الآخر مسؤولية تدهور الأوضاع وإفشال كافة اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها (4) منذ اندلاع المواجهات في 2007/5/11، وجميعها لم تحترم وتعرضت للانتهاك من جانب هذا الفصيل أو ذاك، فاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح شنت هجوما عنيفا على حماس، وحملت قياداتها وقوتها التنفيذية مسؤولية الاشتباكات، والتي قالت إنها تهدف إلى الإطاحة باتفاق مكة والانقلاب على الأجهزة الأمنية.

ولقد طالبت كتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لفتح) وزراء فتح وأعضاء الحركة بالمجلس التشريعي بتقديم استقالاتهم فورا لعجز الحكومة والمجلس عن حماية الشعب الفلسطيني، وطالبت الرئيس "أبو مازن" بإعلان حالة الطوارئ، وحملت "إسماعيل هنية" المسؤولية الكاملة عن الأحداث وطالبت بإقالته وتقديمه للمحاكمة.

وحيال الاتهامات الموجهة من حركة فتح وقياداتها لحركة "حماس" بالمسؤولية عن الاشتباكات بين بين الجانبين – إلى حد مطالبة بعض الفتحاويين بالقضاء على القوة التنفيذية التابعة لحماس وكذا

وكذا تحجيم دور كتائب القسام – نفت حماس أن تكون مسؤولة عن تدهور الوضع الأمني وحملت وحملت الشرطة وقوات الأمن الوطني التي تسيطر عليها فتح مسؤولية عمليات القتل والاختطاف التي والاختطاف التي يتعرض لها عناصرها، ووصل الأمر إلى حد اتهامها لقادة من الأجهزة الأمنية الأمنية بإجراء اتصالات سرية مع مسؤولين أمنيين كبار في دول أجنبية عديدة تتناول تبادل معلومات خطيرة عن المقاومة الفلسطينية وقياداتها، كما تبادلت الخطط لضرب المقاومة والقوة التنفيذية، وهو ما حدث مؤخرا باستهداف الغارات الإسرائيلية على غزة لمقرات القوة التنفيذية التابعة لحماس.

وفي نفس الوقت لم تتردد أطراف محايدة كحركة الجهاد في تحميل الطرفين معا المسؤولية عما يجري في غزة، واتهمتهما بعدم الجدية في الالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار.

وكان من الطبيعي في ظل اتجاه الفرقاء الفلسطينيين إلى الانزلاق في أتون الحرب الأهلية والمخاطر التي تهدد اتفاق مكة وتنذر بانهيار الوحدة الوطنية أن تتحرك بعض الأطراف الإقليمية من أجل وضع حد لعملية الاقتتال الفلسطيني– الفلسطيني فسعت مصر من خلال وفدها الأمني المتواجد في غزة إلى وقف إطلاق النار في أكثر من مرة، ولكن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها كانت تنتهك سواء من قبل هذا الفصيل أو ذاك، مما دفع اللواء "برهان حماد" رئيس الوفد المصري إلى التهديد بعقد مؤتمر صحفي يكشف فيه الحقائق أمام الجميع، مؤكدا أن قادة فتح وحماس الذين يعقدون الاجتماعات لبحث الفوضى الأمنية لا يمثلون المقاتلين بشوارع غزة ولا يملكون القدرة على أمرهم بوقف إطلاق النار.

ولقد قامت السعودية– إلى جانب مصر– ببذل جهد كبير مع قيادتي الحركتين من أجل تحكيم صوت العقل وضرورة الحفاظ على ما تم إنجازه في مكة ووجهت نداء مع دول الخليج في القمة التشاورية الأخيرة إلى الجانبين بوقف كل مظاهر العنف ومحاسبة المتسببين في حالة الفوضى التي عمت داخل غزة والتأكيد على دعم حكومة الوحدة الوطنية ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.

وبالفعل أثمرت الجهود المصرية عن التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار (الذي يعد الخامس) بين بين الحركتين يوم 2007/5/19، برعاية وإشراف الوفد الأمني المصري، والذي تم بمقتضاه تثبيت

تثبيت الهدنة وسحب المسلحين من الشوارع وتشكيل لجنة مشتركة لمراقبة التنفيذ والالتزام بالاتفاق مع بالاتفاق مع السعي إلى حل مشكلة المختطفين.

ولكن إذا كان الوفد المصري قد نجح في احتواء المواجهة بين حماس وفتح بعد ما يقرب من عشرة أيام من الاقتتال سقط خلالها 50 قتيلاً وعشرات من الجرحى والمختطفين، فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تلك الأزمة الأخيرة؟

لاشك أن الدروس المستفادة من المواجهات الدامية التي وقعت بين حركتي فتح وحماس عديدة ولكن يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- إن هياكل ومؤسسات السلطة الفلسطينية مازالت تعاني من الضعف والهشاشة، فهي لا تمتلك القدرة على فرض هيبتها على الجميع، نظرا لافتقارها إلى المقومات اللازمة سواء على مستوى الإمكانيات المادية أو القيادة والتي يمكن من خلالها تحقيق الفاعلية المطلوبة.

- إن هناك حاجة للإسراع بتفعيل بنود اتفاق مكة خاصة ما يتعلق بتوحيد الإشراف على الأجهزة الأمنية سواء التابعة لفتح أو حماس وإخضاعها لقيادة جهاز وطني واحد قادر على فرض السيطرة عليها؛ إذ لاشك أن تجربة الاشتباكات الأخيرة تثبت أن هذه الأجهزة تفتقد إلى السيطرة ولا تتحرك من منطلق وطني وإنما من منطلق الانتماء الفئوي وتتصارع جميعها على اقتسام السلطة والنفوذ.
- إن حركتي فتح وحماس حتى الآن قد فشلتا في التعايش وفي إقامة مؤسسات وتطوير أدوات حكم وتكريس ديمقراطية وليدة واعتماد الحوار العقلاني البناء كأسلوب وحيد لحل الأزمات التي يمكن أن تنشب بين الجانبين.
- رغم أن إسرائيل والولايات المتحدة تتحملان المسؤولية جزئيا عن تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية بسبب سياسة الحصار التي يفرضانها على الفلسطينيين إلا أن قدرا كبيرا من اللوم يتحمله الأخيرون وقياداتهم التي أوقعتهم في هذا المستنقع الدموي.

- تبدو الحاجة قوية إلى تضافر مختلف الفصائل الفلسطينية واجتماعها على هدف واحد هو بذل هو بذل أقصى الجهد بالتعاون مع الأطراف العربية الفاعلة من أجل التطبيق الأمين لاتفاق لاتفاق مكة والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وتوفير عناصر الدعم والأجواء الملائمة

- الملائمة لإنجاح حكومة الوحدة الوطنية؛ علاوة على العمل لفك الحصار الأمريكي الإسرائيلي والتمهيد لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل.

ويكاد يتفق الجميع على أن تجربة الاقتتال بين فتح وحماس هي تجربة مخجلة بكل المقاييس؛ إذ لم يكن لها ما يبررها وكشفت عن جهل مطبق في صفوف المتقاتلين وانعدام الحكمة لدى قياداتهما، ومن شأنه (أي الاقتتال) أن يدمر ما حصده الفلسطينيون من تعاطف وتأييد لقضيتهم عبر سنوات طويلة قاربت الستين من الكفاح والتضحيات.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/5/20

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

حكومة "براون" وسياساتها الخارجية:

قراءة في إشارات

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

حكومة "براون" وسياساتها الخارجية: قراءة في إشارات

في محاولته لاستعادة الثقة المفقودة في حزب العمال الحاكم من جراء السياسات الخارجية لحكومة سلفه "توني بلير"، عمد رئيس الوزراء الجديد "جوردون براون" إلى إجراء تشكيل وزاري جديد ضم عددا من منتقدي حرب العراق، وأقصى عددا من الوزراء القدامى، ومن بينهم بعض مؤيدي هذه الحرب.

فلقد خرج من الوزارة أحد عشر وزيرا، تتقدمهم وزيرة الخارجية "مارجريت بيكيت" ومعها مساعد رئيس الوزراء "جون بريسكوت"، ووزير الداخلية "جون ريد"، ولم يبق من الوجوه القديمة التي ارتبطت بحرب العراق سوى "جاك سترو" الذي صار وزيرا للدولة في وزارة العدل، وجاءت إلى الوزارة وجوها جديدة سبقها –وكما سبق القول– مواقفها في انتقاد حرب العراق وسياسات "بلير" إزاءها، وكان أبرز هذه الوجوه هو "ديفيد ميليباند" الذي تولى حقيبة وزارة الخارجية، والذي كانت له أيضا انتقاداته لرد فعل حكومة "بلير" إبان حرب لبنان.

"ديفيد ميليباند" هو الإشارة الفارقة التي أرسلها "براون" لترسم انعطاف الطريق الذي اختاره لسياساته الخارجية، ومفارقا به طريق "بلير".. وقبل الاستطراد في دلالات الإشارة فقد تقضي الضرورة بإطلالة سريعة على التاريخ السياسي لـ"ميليباند" قبل الاقتراب بوقفة تحليلية من أفكاره.

ففي تاريخه السياسي .. عرف صعودا محسوسا عبر صفوف حزب العمال، فلقد صار عضوا في البرلمان عام 2001 بينما كان عمره لا يناهز الخامسة والثلاثين، وفي عام 2005 عمل وزيرا للحكم المحلي ولشؤون مجلس الوزراء، ثم شغل منصب وزير البيئة في عام 2006، وها هو الآن وزيرا للخارجية، ولم يتجاوز عامه الحادي والأربعين، ليصير أصغر من تولى المنصب في بريطانيا منذ "ديفيد أوين" في عام 1977، وما زال ينتظره –على الأرجح– مستقبلاً سياسيا بارقا قد يحمله يوما إلى رئاسة الحزب، فلقد رشحه البعض لمنافسة "براون" على زعامة الحزب.. ولكنه آثر ألا يخوض المنافسة..فما زال العمر أمامه فسيحا وممتدا لكي يحظى بالموقع ..إن أراده لنفسه.

وفي قراءة لأفكاره..فهو يؤمن بأهمية العمل السياسي الفعال متعدد الجوانب، وبالتالي فهو ينتمي إلى المدرسة الدبلوماسية التي تقبل بممارسة سياسة خارجية أكثر تعقيدا، ولا تنزلق إلى ممارسات أحادية البعد تفضلها المدرسة التبسيطية التي انتمى إليها "بلير" ووزيرة خارجيته "بيكيت"، ولذلك ففي رؤيته للدبلوماسية المعاصرة.. يؤكد "ميليباند" دوما على أنها ينبغي أن تتسم بالصبر، وأن تبقى هادفة، وفي تقديرنا.. فلعله قصد أن يقول إن هذه الدبلوماسية ينبغي أن تكون موضع ثقة الآخرين وألا تفتقر إلى المصداقية.

المصداقية والثقة اللتان يناشدهما "ميليباند"، ومن قبلهما مواقفه الناقدة لحرب العراق ولحرب لبنان، قد يساعد كل ذلك كثيرا على تهدئة شكوك قد تعتري العالمين العربي والإسلامي بشأن جذوره اليهودية.. لتتنحى جانبا.

ولأنه يؤمن بالصبر في الدبلوماسية، فإن الكثير من المراقبين أكدوا على حاجته إلى الاستمرار في موقعه كوزير للخارجية لوقت طويل نسبيا، ولن يكون بمقدوره – ووفقًا لتقديراتهم- أن يبرهن على قدراته قبل عام على الأقل، وفي أثناء هذا الوقت الافتراضي يبقى التساؤل الذي يطرحه المراقبون حول مدى الاستقلال الذي سوف يمنحه له "براون" لإدارة الملفات الرئيسية في السياسة الخارجية البريطانية، ملفات مثل: العراق؛ أفغانستان؛ الشرق الأوسط؛ العلاقة مع كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة. وفي تقدير البعض – مثل "أليكس بيجهام" المحلل في مركز السياسة الخارجية- أن "براون" سوف يمنحه هامشا متسعا من الاستقلال في إطار التنسيق بينهما، وعلى ما يبدو.. فهو تقدير صحيح، لأن الخيارات الخارجية للرجلين متسقة.. على الأقل من زاوية الالتزام المبدئي.

ففيما يتعلق بالعراق.. فإن كليهما يؤيد الانسحاب التدريجي من الأراضي العراقية، ولقد تعهد "براون" بتخفيض عدد الجنود البريطانيين هناك حينما تسنح الفرصة لذلك، كما تعهد بالوفاء بكل ما التزمت به بلاده أمام الأمم المتحدة حول المسألة العراقية.

ويرجح التوقع.. بأن "براون" و"ميليباند" سوف يسعيان بجدية للخروج بالقوات البريطانية من المستنقع العراقي، فهذه القوات فقدت بالفعل القدرة على التأثير على مجريات الأحداث في مواقع تمركزها وخاصة في مدينة البصرة، فهي تبدو الآن وكأنها حبيسة منشآتها العسكرية لتبقى بمثابة رهينة بين أيدي الميليشيات وعلى مرمى نيرانها التي حصدت وحتى الآن حوالي 156 جنديا بريطانيا، وكان آخرهم ثلاثة جنود في اليوم الأول لتولي "براون" مسؤوليته كرئيس للوزراء.

القوات البريطانية –هكذا- ليست لها قدرة على الإسهام في حل عسكري بالعراق..وهو ما يعلمه "براون" و"ميليباند" جيدا، وبالتالي.. فإن انسحاب هذه القوات يأتي على رأس الأولويات، ولكنها تعترض طريق "العلاقة الخاصة" بين لندن وواشنطن، إنها علاقة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يستطيع أي رئيس وزراء بريطاني التضحية بها، ولذلك فإن الإشكالية الأولى التي ستطرح نفسها على "براون" و"ميليباند" هي كيفية إدارة الانسحاب البريطاني من العراق دون تصدعات قد تلحق بالعلاقة البريطانية – الأمريكية.

وبعض الأصوات وفي داخل غرفة عمليات "براون" تردد الآن أنه يمكن التذرع بأن انسحاب القوات القوات البريطانية لن ينزل أى ضرر بالولايات المتحدة، فقد قامت بعض الدول الحليفة لواشنطن في

لواشنطن في حرب العراق مثل: إيطاليا؛ أسبانيا – بسحب قواتها دون أن يؤثر ذلك على الحضور الحضور العسكري الأمريكى ودون أن يخلف أي توترات سياسية بينها وبين الولايات المتحدة، وتضيف المتحدة، وتضيف الذريعة حجة أخرى مؤداها ..أن "أنجيلا ميركل" في ألمانيا و"نيكولا ساركوزى" في ساركوزى" في فرنسا، أظهرا أنهما حليفان مقربان من "بوش" على الرغم من عدم وجود قوات فرنسية قوات فرنسية وقوات ألمانية ضمن قوة الائتلاف في العراق.

ولكن مرة أخرى تظل الإشكالية حاضرة، خاصة مع القلق الأمريكى الذي لا يخفي مخاوفه من التشكيل الوزاري لحكومة "براون"، فالتشكيل يرسل إشارات متضاربة على حد تعبير أحد المصادر في البنتاجون، والتشكيل –أيضا– يلفت انتباه البيت الأبيض بإيماءات التحفظ على تعيين "جون دنهام"، والذي استقال في عام 2003 من منصبه في الحكومة احتجاجا على غزو العراق، وكذا .. على تعيين "هاريت هارمان" النائب العمالي، والذي كان قد اقترح قبلاً أن تعتذر بريطانيا بشأن مساندتها لحرب العراق .

ولكن التحفظات الأمريكية لم تتورع عن إعلان دهشتها بمنح "مالوتش براون" النائب السابق لـ "كوفي عنان" منصبا وزاريا رفيع المستوى داخل وزارة الخارجية البريطانية، ولقد وصف "جون بولتون" مندوب أمريكا السابق بالأمم المتحدة تعيينه.. بأنه تعيين مشئوم في مستهل حكومة جديدة، ولطالما..اصطدم به وتعارض معه "مالوتش" أثناء عملهما في المنظمة الدولية، فلقد كان من أشد المعارضين لحرب العراق ومن أشد المنتقدين لسياسة "بوش" الرافضة للتعددية الدولية.

إن تعيين "مالوتش براون" يعطى انطباعا بأن رئيس الوزراء البريطانى ووزير خارجيته يرغبان في يرغبان في إعادة التعامل مع الأمم المتحدة كمرجعية للشرعية الدولية دون الانفراد الأمريكى بالقرار بالقرار الدولي، وقد ينعكس ذلك على ملف أفغانستان وملف الشرق الأوسط.. بالإضافة إلى الملف الملف العراقي، ولكن الانعكاسات قد تذهب إلى ما هو أبعد، ويمكن استشفاف من كلمات الوداع التي الوداع التي نطقت بها "مارجريت بيكيت" في زيارتها الأخيرة لواشنطن.. عندما طالبت الولايات الولايات المتحدة بالتصديق على معاهدة دولية تحظر التجارب النووية، وهو الأمر الذي يرفضه "بوش" يرفضه "بوش" وإدارته باستمرار، فما قالته "بيكيت" جاء – وكما أكد الكثيرون– موافقاً لما يؤمن به يؤمن به "براون".

من المؤكد أن لندن وواشنطن سوف تحافظان على علاقتهما الخاصة، ولكن من المرجح –بكل الشواهد– أن هذه العلاقة لن تعبر عن نفسها عبر صيغة "التوحد والتطابق" التي تبناها "بلير" ودفع ثمنها، فهناك رغبة قوية لدى الحكومة البريطانية في التأكيد على نقاط للتمايز والاستقلالية في السياسة الخارجية البريطانية بعيدا– وبمسافة ما – عن السياسة الخارجية الأمريكية، بأمل استعادة المصداقية والثقة في مناطق التوتر.. بعدما فقدتهما في عهد "بلير"، ومن المرجح–أيضا– أن وزارة الخارجية البريطانية وعلى رأسها "ديفيد ميليباند" ومعه "مالوتش براون" وآخرون.. سوف تلعب دورا رئيسيا في إعادة صياغة السياسات الخارجية البريطانية وبشكل أكثر ذكاء وقدرة على استقطاب تأييد الرأي العام البريطاني والعالمي.

وفي الكلمة الأخيرة.. فإننا لا ينبغي أن نراهن على تناقض أمريكي– بريطاني.. وإلا فإننا سوف نحلق مع أوهامنا، ولكن بمقدورنا أن نراهن على خيارات بريطانية جديدة تستبقيها إلى جانب الولايات المتحدة، ولكن بمسافة بعيدة نسبيا وبزاوية مختلفة نسبيا، مسافة وزاوية.. تشقان ممرا لانسحاب بريطاني من العراق.. وتؤسسان جسرا لاستعادة الأمم المتحدة كمرجعية للشرعية الدولية .. وترسمان مسارا لتعددية قطبية في النظام العالمي الجديد، إلا أن المسافة والزاوية معا.. ينتظرهما اختبار المحك في المسألة الفلسطينية وفي الموقف من السلوك الإسرائيلي المعادي للسلام وللشرعية الدولية، إنه الاختبار الأصعب لـ"براون" و"ميليباند" ولن يكون بمقدورهما تفاديه.. ولن يكون بمقدورنا تجاهله.. ولننتظر نتيجة الاختبار.. فهي الإشارة الأهم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/7/3

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

ميراث "بوش": وقفة تأمل

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain

ميراث "بوش" : وقفة تأمل

فترة رئاسة الرئيس "بوش" باتت رمزا لانتهاكات حقوق الإنسان، وأحالت الولايات المتحدة إلى دولة تمثل خطرا على العالم وعلى السلام الدولي، ولا أظن .. أن الكلمات السابقة هي مقولات مرسلة بانطباعات، ولكنها أحكام حاضرة بشواهد .. شواهد اللا استقرار الذي تعرفه الآن مناطق في العالم من جراء سياساته.. وشواهد القتلى الذين يتساقطون يوميا من جراء خياراته.. وشواهد الشرعية الدولية التي تتآكل من جراء قراراته.. وشواهد موجات الإرهاب التي تمتد لتحتوي أجيالاً جديدة من جراء قناعاته.

من أين نبدأ ! من العراق أم من الصومال أم من فلسطين أم من لبنان أم من أفغانستان أم من الأمم المتحدة.. فكلها بدايات صحيحة، ولنبدأ من العراق .. شاهد عاره وشاهد فشله، ففي يوم واحد من أيام شهر يونيو 2007 لقي حوالي 111 مدنيا عراقيا حتفهم.. قتلاً، ومنذ غزوه للعراق في عامٍ 2003 تبشيرا بالديمقراطية وحقوق الإنسان .. كما ادعى، بلغ عدد القتلى من العراقيين – ووفقا لبعض التقديراتِ– حوالي 600 ألف قتيل، وبلغ عدد اللاجئين العراقيين إلى خارج البلاد حوالي 2.2 مليون فردا، وعدد اللاجئين في شتات الداخل حوالي مليوني فرد، لينخفض عدد السكان بحوالي 15% مقارنة بعددهم في عام 2003.

ولا تتوقف الإحصائيات عند رصد عدد القتلى فقط، ولكنها ذهبت لترصد بشائر أخرى لوعد "بوش" الديمقراطي، فأقل من ثلث الأطفال العراقيين في سن الدراسة هم الذين يحضرون الفصول الدراسية الآن، بينما انخفض عدد المعلمين في بغداد-ووفقا لما جاء في مجلة انترناشيونال ميديكال كوربس– بحوالي 80%، وبينما منحت منظمة اليونيسكو في عام1982 جائزة القضاء على الأمية للعراق، إذا بنسبة الأمية في البالغين ترتفع إلى حوالي 74% بعد الغزو وسنوات الحصار التي سبقته.

ليس هذا هو كل ما في العراق، ولكن بعضه فقط، وبعض ما جرى في الصومال حملته عناوين الأخبار وبرقيات وكالات الأنباء، فما زالت الطائرات الأمريكية تواصل غاراتها على جنوب الصومال.. طائرات هليكوبتر مقاتلة وطائرات "إيه سي130"، وأسفرت الغارة التي وقعت على بلدة "أفامادو" في 2007/1/9 عن مقتل حوالي 27 شخصا على الأقل، ولم تكن الغارات وحدها هي هدايا الديمقراطية وحقوق الانسان التي أرسلها "بوش" إلى الشعب الصومالي، ولكن أهداه أيضا الدعم المالي واللوجيستي لتحالف من أمراء الحرب لمواجهة صعود الإسلاميين، ثم عاد ليهدي قوات الغزو الأثيوبية دعما ماليا ولوجيستيا.. فالحرب وليس غيرها هي التي يعرفها "بوش"، وهي هديته الحقيقية للشعب الصومالي.

ولأنه يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان فلقد خلف في ميراثه معتقل "جوانتانامو" الذي يضم 400 سجين لا أمل لهم في محاكمة عادلة ويتعرضون لأبشع أنواع التعذيب وسوء المعاملة، ويتم حبسهم في زنازين ضيقة لا تليق بحيوانات.. مما دفع بعضهم مرارا إلى محاولة الانتحار، وهكذا ضرب بوش عرض الحائط بكل بنود معاهدة جنيف الخاصة بمعاملة المسجونين في زمن الحرب، ولم يكن معتقل "جوانتانامو" هو وحده كل ما تضمنه الميراث، ولكن كانت هناك معتقلات أخرى أضافت ثراء إلى الميراث!! ، معتقلات تديرها المخابرات الأمريكية المركزية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

وفي قاموس ميراثه أيضا، كان لـ"جورج بوش" –على ما يبدو– تعريفاته الخاصة للمفاهيم، فالديمقراطية تعني له الانحياز المطلق لإسرائيل.. فلقد منحها دعما غير مسبوق في التاريخ الأمريكي الحديث، منحها –وباسم الديمقراطية– دعما لتفكيك السلطة الفلسطينية ومنحها –وباسم الديمقراطية– دعما لنسف عملية السلام، وباسم الديمقراطية أيضا .. أعلن مقاطعته لحكومة "حماس" المنتخبة ديمقراطيا وفرض حظرا لا إنسانيا على الشعب الفلسطيني، وأعطى مباركته لكل الحواجز التي أقامتها إسرائيل في أراضي الضفة والقطاع لتتحول حياة الإنسان الفلسطيني إلى جحيم يومي، وعلى ما يبدو.. فلقد كان هذا الجحيم من وجهة نظر الرئيس "بوش".. هو أحد حقوق الإنسان الفلسطيني!!.

وفي لبنان تأكدت معاني الديمقراطية وحقوق الإنسان كما يؤمن بها "بوش"، فلقد أعطى ضوءا لإسرائيل بتصعيد نزاعها مع "حزب الله" وتطويره إلى حرب شاملة راح ضاحيتها أكثر من ألف مدني لبناني من جراء القصف الجوى الإسرائيلي فضلاً عن كل الخسائر التي لحقت بالبنية اللبنانية التحتية، وبينما كان يمنح الإسرائيليين ضوءا أخضر، كان الضوء الأحمر من نصيب الأمم المتحدة، والذي حال دون تدخلها لوقف القتال حتى يتسنى لإسرائيل–الديمقراطية مثله– قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين وتدمير أكبر جزء ممكن من البنية التحتية في لبنان.

إنه ميراث يحق لـ"بوش" أن يفخر به حقاً.. وأن يترك لأمريكا نصيبها من الخجل منه، خاصة خاصة وأنه ميراث ضم إلى سجلاته كل أشكال الفشل التي يمكن لرئيس أن يلقاها في موقعه.. داخليا داخليا وخارجيا، فلقد فشل في الحفاظ على ثقة الشعب الأمريكي لتنهار شعبيته إلى أدنى مستوياتها، وفشل في الحفاظ لحزبه على الأغلبية في الكونجرس، ليحصد الديمقراطيون الأغلبية في الأغلبية في مجلسيه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وفشل في أن يفرض إرادته في العراق.. العراق.. ليذهب إلى طلب معونة دول الجوار ومن بينهما إيران وسوريا .. واللتان طالما ناصبهما ناصبهما العداء وأدرجهما في محور الشر على حد تعبيره، وفشل في استكمال خطواته الانقلابية الانقلابية على الأمم المتحدة التي أضعفها وهو يؤكد على الحق الأمريكي في عدم التقيد بالمعاهدات والمواثيق الدولية .. فإذا به يستدير إليها هي الأخرى طلبا للمعونة

وفشل – وهذا هو الأهم– في حربه ضد الإرهاب، فكل ما فعله لم يكن في حاصله سوى إضافات متتالية بروافد تغذية تصب في شبكات الإرهاب، وتضاعف من تمددها وتكاثرها الانسيابي.. فالأجيال الجديدة التي شهدت على الأرض كل جرائم الحرب التي اقترفها "بوش" باسم الديمقراطية، لم تعد تؤمن بالديمقراطية واختار البعض منها.. طريق الإرهاب ثأرا من جرائمه التي لطخت سمعة أمريكا في العالم .. ولطختها بالدم على جدران العالمين العربي والإسلامي. ومن المؤكد أن أمريكا لن تسترد سمعتها – عربيا وإسلاميا– بتعيين مندوب دائم لها لدى منظمة دول العالم الإسلامي، والذي حدد "بوش" وظيفته في خطابه الذي ألقاه في المركز الإسلامي بواشنطن .. قائلاً "سوف يستمع ويتعلم من مندوب الدول الإسلامية وسيتقاسم معهم الآراء والقيم الأمريكية.. وستكون تلك فرصة للأمريكيين للإعراب للدول الإسلامية عن رغبته في قيام حوار بناء وسلمي وكذلك صداقة مستمرة" ، فأهلاً وسهلاً بالمندوب الأمريكي وليستمع وليتعلم كيفما يشاء، ولكن حقائق الأرض تبقى هي الحاكمة وليس غيرها، وحقائق الأرض تقول .. إن الولايات المتحدة قامت بغزو العراق من دون مبرر.. وعليها أن تغادره، وتقول .. إن الولايات المتحدة منحت إسرائيل تفويضا خارج الشرعية الدولية .. وعليها أن تسحبه، وتقول .. إن الولايات المتحدة مزقت نسيج المنطقة وبعثرت خيوطه.. وعليها أن تترك لشعوبها حقها في إدارة شئونها ولا تصادره، وتقول إن الولايات المتحدة قد صارت دولة خارج الشرعية الدولية.. وعليها أن تعود إليها.

ولا يعني كل ما سبق.. إننا نكره أمريكا.. بل نحبها، ونعترف بالدور الذي قام به الشعب الأمريكي إثراء للتاريخ الإنساني.. وما زلنا نأمل في هذا الدور وفي عطائه، ونرغب –وبصدق– في صداقة تجمعنا بالولايات المتحدة، ولم نرغب يوما في قطيعه معها ، ولكننا – في المقابل– لا نستطيع أن نضفي فضائل على ميراث "بوش".. لا يستحقها، ولا نستطيع أن نتجاهل خطاياه .. بينما نسدد فاتورة تكلفتها، ولا نستطيع أن نصفق له وقوفا .. وكل فلسطين تضيع الآن ويضيع معها شعبها، ونتمنى – وأيضا بصدق –أن يأتي يوم يحتفل فيه الشعب الفلسطيني بدولته وعاصمتها القدس.. وأن يأتي لزيارتها رئيس أمريكي قادم .. وليثق أن الشعب الفلسطيني كله سوف يخرج لاستقباله، فنحن مرة أخرى .. لا نكره أمريكا، ولكننا نكره ميراث "بوش".

د.عمر الحسن

2007/7/3

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

الأزمة الروسية ـ البريطانية..

حدود التصعيد واتجاهات الانفراج

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

BAHRAIN

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

الأزمة الروسية ـ البريطانية..حدود التصعيد واتجاهات الانفراج

جاء إعلان وزير الخارجية البريطاني "ديفيد ميليباند" يوم 2007/7/16 في بيان رسمي عن إبعاد 4 دبلوماسيين روس، لتبدأ معه مرحلة أخرى من صدام روسيا مع الغرب عموما، وبريطانيا والولايات المتحدة على وجه الخصوص. ويأتي هذا الإجراء ردا على عدم استجابة موسكو لتسليم رجل الأعمال الروسي "أندرية لوغوفوي"، والمتهم بقتل عميل الـ "في إس بي" (وريث الـ "كي جي بي") السابق "الكسندر ليتفينينكو" بلندن في نوفمبر 2006.

والمتتبع لمسار الأزمة وتفاعلاتها المختلفة يرى أن موقف روسيا قد استند إلى ركنين أساسيين: **الأول؛ قانوني**.. ويتمثل في المادة 61 من الدستور التي لا تجيز تسليم مواطن روسي إلى دولة أخرى، ويدعمه ما أعلنته النيابة العامة الروسية؛ إذ اقترحت إمكانية محاكمته داخل البلاد في حال تقديم لندن لأدلة كافية بشأن القضية..

أما الركن الثاني؛ سياسي. ويعبر عنه الرد على موقف بريطانيا من طلب موسكو تسليم 21 من مواطنيها الروس الذين منحتهم لندن حق الإقامة بها، رغم تقديم النيابة العامة الروسية . وفق تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الروسية "ميخائيل كامينين" . ما يفيد تورطهم في قضايا جنائية، بلغت بعضها حد العمليات الإرهابية، واختلاس أموال كبيرة؛ حيث تضم هذه القائمة الثري اليهودي "بوريس بريزوفسكي"، و"أحمد زكاييف" أحد زعماء الشيشان..

يذكر .. أن قرار استبعاد دبلوماسيين يعد هو الأول منذ عام 1996؛ حيث قامت موسكو بطرد أربعة دبلوماسيين بريطانيين كانوا على اتصال بأحد رجال الاستخبارات الروسية، وهو ما تبعه رد لندن بذات الإجراء.

وفي فترة الحرب الباردة.. كان هناك ما يقرب من 3 حالات تصعيد دبلوماسي بين الجانبين، الجانبين، تخللها تصعيد مماثل مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ بدأت أولها عام 1971 الذي شهد شهد طرد 105 من العاملين في المؤسسات السوفيتية في بريطانيا؛ ثم عام 1985 حيث اتخذت رئيسة اتخذت رئيسة الوزراء البريطانية في ذلك الوقت "مارغريت تاتشر" قرارا يقضي بطرد 31 دبلوماسيا دبلوماسيا وصحافيا سوفيتيا، والذي ردت عليه موسكو بالمثل وبنفس العدد.. وفي عام 1986 اتخذت الإدارة الأمريكية إبان حكم الرئيس الأسبق "رونالد ريغان" قرارا بطرد 80 من العاملين العاملين السوفيت في واشنطن، ونيويورك، وسان فرانسيسكو. وبعد ذلك بعامين (أي في عام 1989) 1989) عادت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى تبادل طرد 11 من رعايا كل من الدولتين.. وقد كانت وقد كانت آخر مظاهر ما يمكن تسميته بـ "حرب الدبلوماسيين" في مارس عام 2001 بين كل من كل من واشنطن وموسكو؛ حيث تبادلا طرد خمسين من رعايا كل من الدولتين، غير أن "بوتين" قد "بوتين" قد تراجع في عام 2006 عن اتخاذ قرار مماثل بطرد أربعة بريطانيين من العاملين في

في موسكو، بعد تسجيل تورطهم في قضايا تجسس تم نشر تفاصيلها على القنوات التليفزيونية بالصوت بالصوت والصورة..

والواضح أن الأزمة الحالية تعد امتدادا لتجاذبات سياسية ودبلوماسية سابقة، إلا أن تداعياتها تجاوزت حد النطاق البيني لتضم أطرافاً أخرى كالولايات المتحدة وبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي، لتعيد إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة مرة أخرى، بالقدر الذي ترافق معه تصاعد المخاوف من التأثير على جملة إجراءات التقارب الروسي الأوروبي، وخاصة في المجالات الاقتصادية والأمنية..

فقد اعتمد الجانبان **على آلية التصعيد المتبادل في سياق تعظيم المكاسب السياسية عبر إثبات القدرة والتأكيد على الفاعلية في النظام الدولي**.. فبالنسبة للجانب الروسي؛ فقد أعلن نائب وزير الخارجية الروسي "ألكسندر غريشكو" يوم 2007/7/17: "إن رد موسكو سيكون مناسبا وموضعيا"؛ مشيرا إلى أن بلاده "تأخذ بعين الاعتبار مصالح الناس العاديين"، منددا بقرار لندن طرد الدبلوماسيين الذي اعتبره "عقابا لروسيا على التزامها بالدستور" الذي لا يتيح للحكومة تسليم المواطنين إلى الخارج.. وهو ما تبعه تصريح المتحدث باسم الخارجية "ميخائيل كامينين"، والذي أكد فيه على ذلك الاتجاه التصعيدي؛ إذ اعتبر أن "موقف لندن لا أخلاقي ولا يمكن أن تكون له إلا أسوأ النتائج على علاقات البلدين".

واستمرارا لما سبق.. أعلنت وزارة الخارجية الروسية يوم 2007/7/18، عن طرد أربعة دبلوماسيين بريطانيين، وذلك ضمن سلسلة إجراءات عقابية ردا على قرار لندن السابق؛ حيث أكد المتحدث باسمها إنه "تم رسميا تسليم السفير البريطاني مذكرة تعلن أن أربعة من أعضاء السفارة البريطانية في موسكو أشخاص غير مرغوب فيهم"، وأن عليهم مغادرة الأراضي الروسية في مهلة عشرة أيام.

ولم يقتصر الأمر على خطوة الطرد، بل تبعها إصدار قرار يقضي بالتوقف عن منح أي تأشيرات على الفور لـ "الممثلين الرسميين" البريطانيين، وفي المقابل لن يتوجه "المسؤولون الرسميون الروس" إلى بريطانيا بعد الآن.

وقال "كامينين" معلقًا على هذه القرارات: "إنه لن يطلب الممثلون الرسميون الروس تأشيرات بريطانية إلى أن نتسلم توضيحات تتعلق بالممارسات الجديدة حول التأشيرات"، وبالتالي "لن تدرس طلبات التأشيرات للممثلين الرسميين البريطانيين".

وربما جاء التصعيد الأبرز من جانب موسكو متمثلاً في وقف التعاون مع لندن في مجال "مكافحة الإرهاب".. وتنطلق أهمية هذه الخطوة من أن هيئة الأمن الفيدرالية الروسية تقيم خلال هذه الفترة اتصالات رسمية مع 120 جهازاً أمنيا في 76 دولة، و44 هيئة حراسة حدود في 37 دولة في العالم.

كما سبق أن أعلن مدير الهيئة الجنرال "نيقولاي باتروشيف" أن "أحد أهم مجالات التعاون هو الكشف عن قنوات دعم المنظمات الإرهابية وسدها"، وقد أكدت بعض المصادر بدورها عن وجود عدد من الوثائق الموقعة بين الأجهزة الخاصة الروسية وبريطانيا حول مكافحة الإرهاب الدولي حاليا.

وما بين التصعيد الدبلوماسي والسياسي.. ثمة تصعيد آخر جاء بمثابة مدخل لطرح العديد من المخاوف من عودة أجواء الحرب البادرة مرة أخرى، وهو ما تجسد فيما أعلنته هيئة أركان الجيش النرويجي عن أنه تم رصد قاذفات روسية فوق بحر الشمال بين النرويج وبريطانيا، الأمر الذي استدعى إرسال مقاتلات نرويجية وبريطانية إلى المنطقة.

وقد صرح اللفتنانت كولونيل "يون اينغ اوغلاند" المتحدث باسم هيئة أركان الجيش النرويجي في ستافانغر "أنه تم أولاً رصد قاذفتين روسيتين من طراز "تي يو 95" في المجال الجوي الدولي بين ستافانغر (جنوب غرب النرويج) ومدينة ابردين الاسكتلندية"، مضيفًا "أنه أمر غير اعتيادي بعض الشيء.. فقد مضى وقت طويل لم نر فيه قذافات روسية في أقصى الشمال".

وأوضح إن بلاده "أرسلت طائرتي اعتراض من طراز 'إف 16" "لتحديد هوية المقاتلتين وحماية وحماية المجال الجوي النرويجي".. وعلى ذات النهج تم رصد قاذفتين روسيتين استراتيجيتين من من طراز "تي في 160 بلاك جاك" كانتا متجهتين غرب بحر بارنتس، ما استدعى مجددا إرسال إرسال طائرتين نرويجيتين".

في المقابل.. نفى قائد القوات الجوية الروسية الجنرال "الكسندر زيلين" "أن تكون قاذفتان روسيتان استراتيجيتان قد توجهتا نحو المجال الجوي لبريطانيا"، مؤكدا "أن الطائرتين وهما قاذفتا قنابل من طراز "تي يو 95" كانتا تحلقان فوق مياه محايدة خلال مهمة لتدريب الطيارين على الرحلات الطويلة".

واتساقاً مع ذلك التوجه التصعيدي.. أعلن اللوبي التجاري الروسي في بيان له أنه في حال استمرار الأزمة سوف يتخذ إجراءات من شأنها الإضرار بالاقتصاد البريطاني، وقد حددها في سحب الشركات الروسية من البورصة الإنجليزية، وهو ما يشير بدوره إلى أن هناك إجماعا عاما بين قطاعات المجتمع الروسي . ذي النفوذ . على اتخاذ مزيد من الإجراءات العقابية على خطوة طرد الدبلوماسيين الروس.

وهو ما صاحبه ظهور تخوفات من إمكانية حدوث ركود ممتد في بورصة لندن؛ حيث طرحت الشركات الروسية للبيع هناك ما يقرب من نصف ما أصدرته من أسهم جديدة بقيمة 25 مليار دولار في النصف الأول من عام 2007, ومرد هذه المخاوف أن بريطانيا تأتي في المرتبة الرابعة بين دول العالم في حجم رؤوس الأموال المستثمرة من روسيا بنصيب يقرب من 11 مليار دولار؛ حيث يرى الخبراء أن العلاقات الاقتصادية هي "الشيء الوحيد الذي يزدهر في العلاقات بين روسيا وبريطانيا".

ويتضح مما سبق أن روسيا تعاملت مع الموقف من منظور السعي نحو تأكيد تواجدها كعنصر فاعل في النظام الدولي، وذلك في سياق استراتيجية متكاملة هدفت إلى إعادة بناء قدرتها كقوة عظمى..

والمثير.. أن بريطانيا قد أخذت من التحرك الدبلوماسي . السياسي لكسب الدعم والتأييد أداة أداة لتأكيد ذات القدرة، وهو ما بدا في المواقف الفرنسية والألمانية والأمريكية المؤيدة للإجراءات للإجراءات البريطانية في هذا الشأن.. فقد أعلنت فرنسا تضامنها مع لندن ودعت روسيا إلى التعاون التعاون بشكل "بناء" مع القضاء البريطاني؛ حيث قالت "باسكال اندرياني" المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية: "نحن متضامنون بالطبع مع بريطانيا في سعيها إلى تحقيق العدالة انطلاقاً من

من خطورة هذه القضية".. وقد جاء هذا التأييد على خلفية زيارة وزير الخارجية البريطاني "ديفيد "ديفيد ميليباند" لباريس ولقائه نظيره الفرنسي "برنار كوشنير".

وفي ذات السياق.. أعلنت المستشارة الألمانية ووزير خارجية لوكسمبورج تأييدهما لقرار رئيس الوزراء البريطاني بإبعاد 4 دبلوماسيين روس؛ وذلك في الوقت الذي بدا أن بعض حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي تعترف أن بريطانيا وكذلك بولندا واستونيا تتطلع إلى الاستعانة بالاتحاد الأوروبي بأكمله في أية مواجهة سياسية مع روسيا، وهو ما من شأنه أن يضر باتجاه تدعيم التعاون الأوروبي . الروسي في إطار تدعيم آليات التعاون الإقليمي..

أما الولايات المتحدة الأمريكية.. فقد تجسد موقفها في تصريحات وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" التي أكدت قناعتها بأنه يتعين على روسيا تسليم رجل الأعمال "أندريه لوغوفوي" الذي تتهمه السلطات البريطانية بالضلوع في جريمة قتل الضابط السابق في المخابرات الروسية "الكسندر ليتفينينكو" إلى بريطانيا، وأضافت "إنه يجب على روسيا التجاوب مع طلب التسليم والتعاون بصورة تامة مع بريطانيا في هذه القضية", مشيرة في الوقت نفسه إلى "أن جريمة قتل "ليتفينينكو" جرت على الأراضي البريطانية، ولذلك يجب أن يحاكم المتهم بجريمة القتل في بريطانيا".

وأعربت واشنطن أيضا عن أسفها لتجميد التعاون الروسي البريطاني في مجال مكافحة الإرهاب في سياق الأزمة الحالية؛ حيث اعتبرتها خطوة "غير إيجابية".. وأشار "توم كايسي" المتحدث باسم الخارجية الأمريكية إلى "أنه من الواضح أن روسيا التي تعيش تحت تهديد الإرهاب مثل العديد من الدول الأخرى في العالم، يجب أن تكون في هذه الحرب شريكاً كاملاً ومتعاوناً مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفاعلين دوليين آخرين"..

ويبدو من العرض السابق.. أن رئيس الوزراء البريطاني "جوردون براون" يسعى إلى تأكيد قدرته على إدارة البلاد خارجيا . بعد أن ساعدته عملية إحباط تفجير مطار "جلاسكو" في ترسيخ مكانته وقدرته في الداخل . وذلك في سياق مسعاه نحو الفوز في الانتخابات المقبلة، والذي لن يتم إلا عبر تعبئة الرأي العام البريطاني بعد أن تراجعت معدلات شعبية حزبه جراء سياسات سلفه الداخلية والخارجية على السواء..

وعلى كل.. وإذا كانت الصورة العامة تحمل بين طياتها مخاطر استمرار التصعيد، وإمكانية تجاوزه وإمكانية تجاوزه إلى مرحلة تغليب الطابع الصراعي على طبيعة العلاقات الأوروبية . الروسية؛

الروسية؛ إلا أن هناك بعض **المؤشرات والملامح التي تشير إلى إمكانية انفراج هذه الأزمة عبر عبر تسوية سياسية مرضية للطرفان..** فمع بدء الأزمة وتحديدا في 2007/7/19 أعرب الرئيس الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن "ثقته بتجاوز الأزمة الحالية التي تمر بها العلاقات بين بلاده بلاده وبريطانيا" ، ووصف التصعيد بين البلدين على خلفية تبادل طرد الدبلوماسيين ووقف التعاون التعاون حول بعض القضايا (ولاسيما مكافحة الإرهاب) بأنها أزمة "محدودة"، إلا أنه أكد على "ضرورة تحقيق التوازن المطلوب بين الأفعال والمنطق واحترام الحقوق القانونية ومصالح الشركاء.. الشركاء.. وبعد ذلك فإن الأمور سوف تسير في الاتجاه الأفضل".

واستمرارا لهذا النهج.. صرح "سيرجي لافروف" وزير الخارجية الروسي خلال زيارته لبرلين يوم 2007/7/21 بأن "روسيا مهتمة بعودة العلاقات مع بريطانيا إلى طبيعتها، انطلاقاً من احترام كل طرف لمصالح ومنطق الطرف الآخر".

ومن جانبه.. أكد رئيس الوزراء البريطاني "جوردون براون" أن بريطانيا "اضطرت لاتخاذ قرار صعب رداً على رفض روسيا تسليم رجل الأعمال "أندريه لوغوفوي"، مشيرا إلى أن اتخاذ هذه الإجراءات جاء من أجل "تقويم العدالة والنظام".

وأخيرا.. يمكن القول بإمكانية تسوية هذه الأزمة سياسيا في ظل تعقد وتشابك المصالح المشتركة ليس بين الجانبين فقط، ولكن بين روسيا والاتحاد الأوروبي عموما.. حيث إن مسألة الشراكة الاقتصادية وما تشهده من تقدم ملموس، بالإضافة إلى التعاون البيني في مجال مكافحة الإرهاب، تعد من المصالح المشتركة ذات الأهمية الكبرى، والتي قد تعد مدخلاً لتجاوز تلك الخلافات؛ خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن القضية تندرج ضمن "العمليات الاستخباراتية"، والتي لا تخضع لأية قيود قانونية، بل يتم معالجتها في إطارها السري المتعارف عليه..

ولكن جاء هذا التصعيد . من الجانبين . لأجل تحقيق أهداف سياسية تتعلق بمكانة الدولة في النظام الدولي . كما في الحالة الروسية . أو لكسب شعبية سياسية قد تساعد على الاستمرار في السلطة كما في حالة "جوردون براون"..

ولكن ذلك لا ينفي إمكانية استمرار التصعيد والسجال بين الطرفين، في حال عدم التزام الأطراف المعنية بتهدئة المواقف السياسية الدبلوماسية وأيضًا عدم التحرك بجهد سياسي مكثف لاحتواء الموقف..

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/7/24

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

الجار السعودي..

وخطط جمع ومصادرة الأسلحة في الشارع اليمني

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

الجار السعودي.. وخطط جمع ومصادرة الأسلحة في الشارع اليمني

هل يستطيع اليمن أن ينجح في خططه الرامية إلى الحد من استشراء ظاهرة حمل السلاح في أيدي مواطنيه؟ وهل يمكن للسعودية بالتالي أن تطمئن لجهود الحد من ظاهرة تدفق الأسلحة عبر حدودها المشتركة معه؟

لازالت أصداء هذين السؤالين تتردد منذ فترة ليست بالقصيرة، سواء في أروقة صنع السياسة في البلدين أو في وسائل الإعلام المختلفة، ولا يبدو في الأفق أية إجابة شافية عنهما.. فمنظومة القيم الثقافية التي تحكم المجتمع اليمني تحض على الظاهرة التي لا تشمل فقط الحراس الشخصيين للمسؤولين ذوي المكانة المرموقة ونواب البرلمان وشيوخ القبائل، وإنما المواطنين العاديين ممن يحملون السلاح بقصد التباهي والتفاخر، وفي الوقت ذاته حماية أنفسهم في مواجهة أي طارئ.. كما أن طول الحدود السعودية – اليمنية المشتركة ووعورة تضاريسها، تزيد من صعوبة إحكام قبضة الأجهزة الأمنية عليها، وتقلل بالتالي من إمكانية رصد ومتابعة مسارات التهريب والتسلل التي تعاني منها تلك المنطقة منذ أمد، وكانت سببا في إثارة الخلافات بين البلدين.

قد يقول قائل إن الجانبين، الرياض وصنعاء، بذلا كل ما يستطيعان للحد من الظاهرة وتداعياتها الأمنية المختلفة، لاسيما بعد أن أصدرت وزارة الداخلية اليمنية قرارا مؤخرا يقضي بمنع حمل السلاح في صنعاء ومدن المحافظات، وبدأت باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع كافة الشخصيات الاعتبارية وحراسهم، بل وجميع الأفراد، ممن يحملون الأسلحة من دخول تلك المدن، ومنحت سكان العاصمة مهلة حتى أول سبتمبر الجاري للالتزام بالقرار، بل وقامت بالفعل بمصادرة قطع الأسلحة التي عثرت عليها في حملات المداهمات التي شنتها، وفي نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة التي أعدتها لهذا الغرض.

بيد أنه وبالتزامن مع هذه الخطط التي تنفذها الوزارة والتي دخلت مرحلتها الثانية، كشفت تقارير أن تقارير أن اليمن احتل بعد الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من حيث عدد الأسلحة بالنسبة بالنسبة لعدد الأفراد؛ حيث يوجد هناك 61 سلاحا ناريا لكل 100 مواطن، الأمر الذي يعيد طرح

طرح السؤال الذي أثير سلفاً، **ولكن بصيغة أخرى:** كم عدد الأسلحة التي استطاعت الحكومة اليمنية اليمنية مصادرتها؟ وهل تمثل شيئاً يذكر من متوسط امتلاك المواطنين اليمنيين للسلاح، والذي يتجاوز يتجاوز الـ 60% من مجموع السكان؟ وماذا عن الأسلحة التي لم يكشف النقاب عنها.. فمتوسط ما فمتوسط ما قد يعثر عليه ويصادر، لا يمثل إلا نسبة قليلة مما هو موجود في الشارع فعليا.. كما أن كما أن سياسة الكمائن ونقاط التفتيش التي قد تتبعها أجهزة الأمن لضبط ومصادرة الأسلحة، تخلق تخلق بالتبعية سياسة للالتفاف والإخفاء يضطر إليها المواطنون قبل الخارجين على القانون؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، ينبغي القول بداية إن ظاهرة انتشار السلاح بمختلف أنواعه في اليمن تسببت في 23577 حالة وفاة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بنسبة 78% من إجمالي الجرائم غير الجنائية، كما ارتكبت 42623 جريمة بسلاح ناري خلال نفس الفترة، وقد تم ضبط 17106 قطع سلاح كلاشينكوف و3115 مسدسا و251 قنبلة و204 أسلحة مختلفة و41573 ذخيرة مختلفة في نفس المدة، وتتكبد الدولة خسائر فادحة سنويا بسبب سوء استخدام الأسلحة الخفيفة، وقُدرت خسائر البلاد خلال الـ 20 سنة الماضية بسبب ذلك بحوالي 180 مليار دولار، وهو ما يؤكد ما ذهبت إليه بعض المصادر الغربية بأن معدل الجرائم الحاصل في اليمن والخسائر التي يتحملها يعكس وجود أكثر من 60 مليون قطعة سلاح داخل بلاد لا يتجاوز عدد سكانها الـ20 مليون نسمة، أي بمعدل 3 قطع لكل رجل وامرأة وطفل، وهو ما تنفيه مصادر محلية بالقول إن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتجاوز عدد قطع الأسلحة المنتشرة في أيدي المواطنين أكثر من 3 ملايين قطعة فقط.

ويبدو أن هذا الوضع الذي تعيشه اليمن، رغم أن دخل الفرد فيها لا يتجاوز أكثر من 450 دولارا دولارا سنويا، وهي أقل دولة عربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي حسب تقرير التنمية التنمية البشرية، جعلها تبحث في أنجح السبل التي تستطيع بها التصدي للظاهرة والحد من تداعياتها، تداعياتها، فبعد أن أقرت عام 1992 القانون رقم (40) بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية، وألغت وألغت كافة التصاريح الصادرة من وزارة الداخلية وأية جهات أخرى في هذا الشأن، هاهي الآن تعيد الآن تعيد تفعيل لائحة تنظيم حماية كبار موظفي الدولة، وحظرت الآن حمل الأسلحة داخل عواصم عواصم المحافظات والمدن الرئيسية، وتبحث في مشروع قانون جديد لحمل وتنظيم حيازة السلاح، كما السلاح، كما رصدت 10 مليارات ريال لشراء الأسلحة من المواطنين والحد من تداولها، ودعت

ودعت المجتمع الدولي والدول المجاورة لها إلى المشاركة في دعم وتمويل جهودها لشراء كل ما هو ما هو موجود في أسواق السلاح بهدف إغلاقها تماما.

كذلك فإنها شرعت في عملية حصر لما لدى المواطنين من أسلحة خفيفة ومتوسطة، بالإضافة إلى توثيق وحصر موجودات القوات المسلحة والأمن من الذخائر والأسلحة، وإدخالها ضمن قاعدة بيانية يمكن من خلالها تتبع مسار تلك الأسلحة والذخائر، وهناك مهلة أخيرة مدتها6 أشهر للمواطنين لتسجيل أرقام قطع السلاح التي بحوزتهم وتستخدم شخصيا، وإعداد قائمة بأسماء الشخصيات المشتبه في أنها تتاجر في السلاح ومحاكمتهم إذا استمروا في ذلك.

وعلى الرغم من أن هذه الجهود المتواصلة، والأخيرة منها تحديدا، ساهمت إلى حد ما في مصادرة أكثر من 2500 قطعة سلاح نارية خلال الأسبوع الأول من حملة فرض الحظر على السلاح المتداول في المدن وعواصم المحافظات وحتى يوم 2007/9/4، وينتظر إغلاق نحو 12 سوقاً للسلاح وحوالي 300 متجر للأسلحة الخفيفة في أنحاء البلاد.. على الرغم من ذلك، فإن هذه الجهود قد تواجه ببعض العقبات تعوق جني ثمارها، حيث يتعرض اليمن بين الفينة والأخرى لبعض المخاطر، ومنها تلك التي يقوم بها رجال بعض القبائل، وكان آخرها مطلع العام الماضي؛ حيث اُختطف عدد من السياح الألمان والإيطاليين.

ورغم الإفراج عن هؤلاء السياح، إلا أنه في **الحالة الأولى** اُضطرت الدولة إلى الدخول في صفقة ما مع الخاطفين والتنازل عن حقوقها مقابل إطلاق سراح الرهائن الألمان، إذ أفرجت عن معتقلين قبليين قيل إنهم مسجونون على ذمة جرائم جنائية.. وفي**الحالة الثانية** اُضطرت صنعاء أيضا إلى التدخل عسكريا، ولأول مرة، للإفراج عن السياح الإيطاليين، وهو ما سبب لها أزمة دبلوماسية مع روما التي كانت ترفض أسلوب القوة لتحرير رعاياها، بل أنها- أي اليمن – وتوظيفاً للحدث في هذا التوقيت نفذت حكم الإعدام بحق خاطفين قاموا بخطف هولندي وزوجته في 2006.. وجاء هذا الحكم كإجراء رادع للحد من عمليات الاختطاف التي تشهدها البلاد، وتسبب لها خسائر اقتصادية وسياسية هائلة.

ويشار كذلك إلى أن الحملة قد تواجه بصعوبة أخرى؛ حيث الوضع الذي يتسبب فيه المتمردون الزيديون المتمردون الزيديون الذين أُمهلوا فقط48 ساعة يوم 2007/8/11 للقبول باتفاق لوقف إطلاق النار

النار في مقابل لجوء قادتهم الرئيسيين إلى قطر.. وعلى الرغم من قبول الحوثيين لهذا الاتفاق في في 30 أغسطس الماضي، أي قبل أسبوع واحد، وتسليم بعض مواقعهم وأسلحتهم، إلا أن هناك شكوكًا هناك شكوكًا في مدى الالتزام ببنوده، لاسيما بعد أن وردت أنباء بمحاولة الحوثيين التملص من من الاتفاق وحدوث خروقات له تؤكد احتمالية عودة التوتر مجددا.

ويعاني اليمن في الفترة الأخيرة من بعض المشكلات وذلك على خلفية التظاهرات والاعتصامات التي شهدتها بعض المدن في عدن والمكلا وصنعاء وحضرموت، والتي دعت اللجنة الأمنية العليا برئاسة الرئيس "علي عبدالله صالح" بتوجيه تهمة الخيانة العظمى إلى أي ممن يشاركون في ممارسات تهدد وحدة الصف الوطني، في إشارة إلى بعض المظاهرات التي رفعت علم دولة الجنوب التي كان يحكمها الحزب الاشتراكي قبل الوحدة عام 1990.

الأهم أن اليمن كان، ولازال، عرضة لتهديد العمليات الإرهابية.. وكلنا يتذكر الهجوم بسيارة مفخخة على قافلة سياحية في معبد بلقيس بمأرب يوم 2007/7/2، وما حدث مطلع شهر أغسطس الماضي؛ حيث أعلنت أجهزة الأمن يوم 2007/8/6 عن إحباطها مخططًا للتنظيم كان يعتزم بالتعاون مع عناصر بالداخل شن هجمات واسعة النطاق في ميناء عدن، كما أن السلطات قتلت يوم 2007/8/9 أربعة عناصر في التنظيم، وذلك خلال عملية تمشيطية في محافظتي مأرب والجوف، وكان من بين القتلى؛ رغم نفي الأنباء ذلك، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة باليمن المعروف باسم "أبو هريرة الصنعاني" والذي بث قبل الإعلان عن قتله بثلاثة أيام فقط رسالة صوتية عبر أحد المواقع الأصولية على شبكة الإنترنت، حذر فيها أعضاء التنظيم من التفاوض مع الحكومة أو التنازل عن عقيدة الجهاد.

ويبدو أن خطر الإرهاب سيظل قائما في المستقبل المنظور؛ حيث تقود أجهزة الأمن حملات تمشيطية واسعة لملاحقة من تراهم مطلوبين للقضاء، كان آخرها الإعلان يوم 2007/8/18 عن إحباط مخطط إرهابي جديد كان يستهدف منشآت حكومية بمدينة عدن، ومحاولة إطلاق سراح سجناء أصوليين، وهي العمليات التي دفعت السفارة الأمريكية بصنعاء إلى إطلاق تحذيراتها لموظفيها ورعاياها بضرورة الحرص منعا للتعرض لهجمات قد يشنها تنظيم القاعدة.

وحيال ذلك، **يبدو القلق السعودي من الأوضاع الأمنية باليمن واضحا،** خاصة في ضوء اعتبارين، **الأول:** يتعلق بكثافة عمليات الضبط التي تتم على الحدود المشتركة بين البلدين، وكان آخرها ما أعلنته قوات حرس الحدود بمنطقة نجران السعودية يوم 13 أغسطس الماضي؛ حيث أكدت أنها ضبطت 16 مقذوفاً لجسم عسكري يعتقد بأنها "قذائف هاون" و15 غطاء للمقذوف و5 ألغام مضادة للدبابات و5 فيوزات تابعة للألغام و3 آلاف طلقة لرشاش كلاشينكوف، وكانت نفس هذه القوات قد أعلنت في 2007/4/1 حصيلة عمليات التسلل والضبط على الحدود المشتركة مع اليمن خلال الفترة من 1/21 وحتى 2007/3/9، وتمثلت في التالي: 19 مهربا، 7189 متسللاً، 50 إصبع ديناميت، 5 مواد متفجرة، 110 قنابل، 80 ربطة سلك تفجير للمنشآت عن بعد، 180 ذخيرة بندقية كلاشينكوف، 394 ذخيرة بندقية منوعة، 508 ذخائر رشاش منوعة، 80 مادة بارود متفجرة وعدد من الأسلحة، 4186 كجم من مادة الحشيش المخدرة، 1791 كجم من مادة القات، 1889 زجاجة خمر.

الاعتبار الثاني: يرتبط باتفاق الحدود الذي يربط بين البلدين؛ حيث تثار الشكوك بشأن قدرته على الصمود في مواجهة عقبات تنفيذه، وذلك في ضوء أن الجانبين قررا مؤخرا البدء بتطبيق الاتفاق في اجتماع عقد منتصف الشهر الماضي.. أي بعد عامين من المصادقة عليه، كما أن هناك بعض القبائل لازالت على موقفها الرافض للاتفاق بدعوى أن رسم الحدود يمر في أراضيها ويقتطع أجزاء منها، ومن ثم يشق وحدة صفوف أبنائها.. وإذا ما أضيف إلى ذلك مشاكل المطلوبين أمنيا والذين جرى تسليم بعضهم بين البلدين، ومشاكل تهريب الأطفال، ومشروع الطريق الحدودي الذي حل محل مشروع آخر كان يقضي ببناء جدار حديدي عازل.. إذا نظرنا إلى كل ذلك لتأكد لنا، أن هناك ما قد يقف عقبة أمام إجراءات تعزيز الثقة في مستوى الأمان على الحدود المشتركة.

لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن العلاقات اليمنية – الخليجية عامة واليمنية – السعودية بشكل خاص، خاص، شهدت في الآونة الأخيرة تقاربا جديا.. فرغم الإمكانات المحدودة لصنعاء، لكنها استطاعت استطاعت أن تكون حليفاً مهما في حملة مكافحة الإرهاب، وارتبطت بمشاركات أمنية مع كل دول دول الخليج، وقامت بملاحقة العناصر الإرهابية المطلوبة، وحاولت القبض عليها وتقديمها للقضاء،

للقضاء، الأمر الذي عزز من دورها في المنطقة كعنصر فاعل في استراتيجية أمنية تشارك فيها جميع فيها جميع دول الإقليم ودون استثناء.

وعلى هذا.. يمكن الخلوص إلى أنه رغم الصعاب التي تواجه الحكومة اليمنية بالداخل، إلا أنها تحاول جاهدة بث الطمأنينة إلى جيرانها.. وما خططها الرامية لجمع ومصادرة الأسلحة المتداولة بين مواطنيها، إلا محاولة طيبة في هذا الاتجاه.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/9/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

□

زيارة "بوش" إلى الأنبار..

إعادة صياغة للاستراتيجية الأمريكية بالعراق

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

BAHRAIN

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

زيارة "بوش" إلى الأنبار..إعادة صياغة للاستراتيجية الأمريكية بالعراق

لم تكن الزيارة المفاجئة التي قام بها "جورج بوش" إلى الأنبار يوم 2007/9/3، سوى تجسيد لتطورات الواقع الاستراتيجي، والتي تتجه نحو مزيد من التعقيد والتشابك بالنسبة للموقف الأمريكي في العراق.. فقد بدا واضحا أنها هدفت إلى حشد الدعم الشعبي السياسي الأمريكي قبل صدور تقرير كل من "ديفيد بيترايوس" و"كروكر" والمقرر تقديمه للكونجرس الأسبوع المقبل.

وتستند النتيجة السابقة إلى توقيت الزيارة ومكانها على حد سواء..فبالنسبة للتوقيت؛ فقد جاءت في اليوم التالي على خروج القوات البريطانية عمليا من مسرح العمليات الميدانية . العسكرية، وذلك بعد الانسحاب من آخر قواعدها في البصرة يوم 2007/9/2.. وقد سبق ذلك الإجراء توترا ملحوظاً في العلاقات بين لندن وواشنطن، وذلك على خلفية تباين رؤيتهما حول المسألة العراقية منذ وصول "جوردون براون" إلى السلطة..

والمتعمق في ذلك القرار.. يرى أن مسألة الانسحاب . أو إعادة الانتشار . قد دفعت بالتحالف الدولي في العراقي نحو التفكك، الأمر الذي من شأنه بلورة انعكاسات سلبية يمكن الوقوف على أبرزها في مستويين أساسيين:**الأول؛ ميداني**.. ويتعلق بحدود القدرة على استيعاب الخسائر الناتجة عن المواجهات المسلحة؛ بمعنى تركز الهجمات وخسائرها المختلفة على القوات الأمريكية فقط، بكل ما يعينه ذلك من تزايد حدة الضغوط على الإدارة الأمريكية الحالية، بل ومستقبل الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة.. **المستوى الثاني؛ سياسي**.. ويرتبط بتناقص القدرة على التأثير في القرار الدولي بشأن العراق، وهو ما يمكن معه تفسير مطالبات واشنطن بدور أكبر للأمم المتحدة حتى يمكن الحد من مستوى الضغوط المفروض على الإدارة الأمريكية، دوليا وداخليا على حد سواء..

على الجانب الآخر.. جاء اختيار المكان متمثلاً في محافظة الأنبار ليحمل العديد من الدلالات الدلالات والمضامين المرتبطة بالدعاية للإدارة الحالية، من خلال نفي دعاوى فشل استراتيجياتها في استراتيجياتها في تحقيق أهداف بناء الدولة والسيطرة على الملف الأمني.. فقد لفت "بوش" الانتباه الانتباه إلى الانخفاض النسبي في العنف بالأنبار؛ مؤكدا أنه وفريق الأمن القومي "جاءوا لرؤية

التغيرات المتعددة الواقعة على أرض الواقع في المحافظة".. بل ومذكرا بأن مساعديه أخبروه في في الصيف الماضي بفقدان السيطرة عليها، معتبرا في ذات الوقت "أن المواطنين العراقيين رفضوا رفضوا الاستسلام والمحافظة اليوم أكثر هدوءا بكثير عما كانت عليه"..

والجدير بالذكر.. أنه حذر من "أن التقدم في الحد من مستويات العنف يجب تقويته من خلال إجراء سياسي عن طريق الحكومة المركزية"، وهو ما يعتبر تحولاً نوعيا في إدراك القيادة الأمريكية لمداخل التعامل مع الأوضاع الراهنة..

وتأكيدا على مبدأ الدعاية لسياساته.. أعاد "بوش" إلى الأذهان ذلك الربط غير المنطقي بين الحرب على الإرهاب والحرب على العراق، بقوله: " إن استقرار العراق سيمنع الإرهابيين من امتلاك قاعدة يستطيعون منها التخطيط لهجمات على بلدنا".. منوها إلى أن أي انسحاب يجب أن يكون عن "موقف قوة ونجاح لا موقف ناجم عن خوف أو فشل، بحيث يجب أن يستند هذا القرار على تقييم موضوعي من قبل قادتنا العسكريين الموجودين على الأرض، لا من خلال ردود فعل انفعالية من قبل سياسيين في واشنطن أو بسبب نتائج استطلاع رأي ما"، في إشارة إلى موقفه من قرار الانسحاب البريطاني..

وما بين أهداف ودوافع هذه الزيارة.. **أفرزت تصريحات "بوش" وتحركاته ما يمكن اعتباره ملامح عامة لاستراتيجية أمريكية جديدة بالعراق، تقوم على أسس ومرتكزات سياسية بالأساس، وتترك التحركات الأمنية للحكومة العراقية..**

فبالنظر إلى جملة تصريحاته وما انطوت عليها من مضامين؛ يتضح أنها ركزت على مسألتين محوريتين: **المسألة الأولى؛ تتمثل في الانسحاب الجزئي أو إعادة انتشار القوات الأمريكية ..** فقد جدد "بوش" إمكانية سحب قواته من العراق شريطة أن يشهد تحسنا على المستوى الأمني؛ فبعد أن صرح بذلك خلال لقائه مع الصحفيين في الأنبار، أكد على ذات التوجه خلال لقائه مع رئيس الوزراء الأسترالي "جون هوارد" في سيدني عقب مشاركتهما في قمة "أبيك"؛ وهو ما أكد عليه قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال "ديفيد بيترايوس"، بقوله: " إنه قد يوصي بالبدء في خفض قوات بلاده بالعراق في مارس من العام المقبل"، منوها إلى "أن هناك حدودا لما يمكن أن يحققه الجيش الأمريكي في العراق"..

هذه الإشارة إنما تعبر عن محاولة واشنطن التكيف مع متغيرات الأوضاع في الداخل العراقي، والتي كان آخرها انسحاب القوات البريطانية من قواعدها في الجنوب؛ كما أنها تعبر في ذات الوقت عن تفادي الضغوط الداخلية من الرأي العام الأمريكي حول فشل استراتيجياتها العسكرية، والتي عبرت عنها بجلاء خسائر الجيش الأمريكي على مدار ما يزيد عن أربع سنوات..

أما المسألة الثانية؛ فتتعلق بالتأكيد على ضرورة دفع العملية السياسية كمدخل لتحسين الأوضاع في البلاد.. فعلى الرغم من تصريحاته حول وجود تقدم في مجال الأمن والوضع السياسي في العراق، إلا أنه أكد على ضرورة انتهاج خطوات فاعلة نحو المصالحة بين الطوائف والفئات السياسية المختلفة..

والجدير بالذكر.. أن الموقف الأمريكي كان دائما ما يركز على ضرورة اعتماد توصيات العسكريين عند اتخاذ أي قرار حول العراق؛ كما يؤكد على أن الوضع هناك يتطلب الكثير من الوقت "كما هي الحال بالنسبة للعمل الأيديولوجي الذي يستغرق وقتاً طويلاً"؛ وذلك استنادا إلى أن أي انسحاب ستكون تداعياته كارثية على المنطقة.. تلك الرؤية التي كانت بدورها أحد أبرز نقاط التباين مع الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة "جوردون براون"، أصبحت موضع إعادة تفكير ومراجعة، وذلك للتكيف مع الواقع الاستراتيجي الجديد الذي يتسم بالاضطراب على مستوى التحالفات..

وقد كان منطقيا أن تترافق مع هذه الزيارة موجة من ردود الأفعال، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

* **الناطق الرسمي للحكومة "علي الدباغ"**؛ أكد على "أن زيارة الرئيس الأمريكي للعراق أكدت أنه لا يوجد بديل للحكومة الحالية برئاسة "نوري المالكي"؛ منوها إلى استمرار الدعم الأمريكي للحكومة وجهودها لتحقيق الاستقرار"، مشددا في ذات الوقت على "أن التفكير في بدائل لها أمر غير واقعي"..

* **رئيس "مجلس إنقاذ الأنبار" "ستار أبو ريشة"**؛ أشار إلى "أن "بوش" وافق، خلال لقائه مع مع عدد من زعماء العشائر المنضوين في المجلس، على مطلبين، من مطالب عدة قدمت إليه، وهما:

وهما: إطلاق المعتقلين الأبرياء في السجون الأمريكية والعراقية، وتعويض المتضررين من الأعمال الأعمال العسكرية".. كما وعد بدراسة المطالب الأخرى المتعلقة بتدخل الدول المجاورة في الشأن الشأن العراقي وتوسيع صلاحيات القوى الأمنية العراقية، وإزالة مظاهر العنف المسلح عبر معالجة معالجة القرارات التي سببت العنف, ومنها حل الجيش واجتثاث البعث".

وقد أكد رئيس المجلس على مطالبة الرئيس الأمريكي بتعميم التجربة الناجحة لعشائر الأنبار على المحافظات الأخرى في البلاد.

على الجانب الآخر.. وجه "أنتوني كوردسمان"، أحد الباحثين البارزين في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن . وفق ما جاء في صحيفة "نيويورك تايمز" يوم 2007/9/4. انتقادات لهذه الزيارة، معتبرا إياها "لا تعكس بالفعل ما يحدث على أرض الواقع"؛ كما أوضح أن التطورات التي شهدتها الأنبار "تعد أمرا شاذاً وليست نموذجا يحتذى به ويمكن تطبيقه في أي منطقة بالعراق"، مستندا في ذلك إلى حقيقتين أساسيتين: **الأولى**؛ أن العنف الطائفي والخسائر البشرية قد زاد بالفعل منذ عملية زيادة القوات التي بدأت في شهر فبراير..

أما الحقيقة الثانية؛ فترتبط بالاختلاف الواضح بين التكوين الطائفي والسياسي بمحافظة الأنبار . حيث تتمتع بوجود قدر من التجانس بين سكانها ذوي الأغلبية السنية . وبين التكوين العرقي والطائفي المختلط في معظم مناطق البلاد، ولاسيما بغداد، والذي جاء من خلال عمليات النزوح المنظمة من جراء أعمال العنف المسلح الناتجة عن فشل إجراءات خطة أمن بغداد..

فوفقاً لما نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" يوم 2007/8/24؛ ارتفعت معدلات العنف وعمليات النزوح الداخلي منذ زيادة القوات الأمريكية في منتصف فبراير 2007.. وقد استندت الصحيفة إلى تقرير جمعية الهلال الأحمر العراقية، والذي أكد على أن عدد الأشخاص النازحين داخليا قد تضاعف من 499000 إلى 1.100.000 منذ فبراير 2007..

في حين توصلت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة في الشهور الأخيرة (فترة تطبيق تطبيق الخطة الأمنية) إلى أن معدل النزوح من بغداد قد زاد بمعدل 20 مرة، حيث وصلت نسبة

نسبة الأشخاص النازحين 63%، وقد أوضحت المنظمة أنهم قد أجبروا على الرحيل بسبب التهديدات التهديدات الموجهة لأمنهم الشخصي..

وفي معرض انتقاده لتحركات "بوش" خلال الزيارة؛ أشار "كوردسمان" إلى "أن اختياره لشيوخ القبائل السنية للاشتراك في قوات الأمن المحلية، يعد أمرا متعارضا مع أهداف حكومة "المالكي"، والتي ترى أن تشكيل جماعات سنية مسلحة أمر من شأنه أن يفرز مكونات لحرب أهلية محتملة"..

وفي إحصاء ميداني يقوم على تقييم الوضع الأمني في الأنبار؛ أشارت صحيفة "واشنطن بوست" يوم 2007/9/4 إلى أن العنف في محافظة الأنبار لم يصل بعد إلى "مستويات مقبولة"؛ فقد قتل 20 جنديا أمريكيا في هذه المحافظة خلال شهر يوليو، بما يمثل 0.25% من إجمالي قتلى الجنود الأمريكيين البالغ عددهم 79 جنديا.. علما أن محافظة الأنبار تشتمل على عدد قليل من السكان، حيث يمثلون 24/1 من إجمالي سكان العراق؛ مما يعني أن أعمال العنف في المدينة تسببت في قتل الجنود الأمريكيين بدرجة أكثر من المتوقع بست مرات، استنادا إلى نسبة سكانها بالنسبة لإجمالي سكان العراق.

كما أن متابعة الأحداث الميدانية تؤكد على أن قرار الكثير من شيوخ القبائل السنة ببناء شبكات أمنية محلية، لم يكن نتيجة أي برنامج للتسوية السياسية في بغداد . حيث استمرت الحكومة العراقية في تهميش المنطقة من ناحية توصيل الخدمات العامة وعوائد النفط . بل على النقيض من ذلك، جاءت مشاركتهم السياسية كنتيجة مباشرة لظهور انقسامات بينهم وبين "تنظيم القاعدة".

وما بين الرؤى والمواقف المختلفة من الزيارة ونتائجها.. أثارت العديد من التحليلات **مسألة عدم زيارة "بوش" لمدينة بغداد خلال تواجده في العراق** ، وقد ركزت معظمها على أنها تعد آلية للتعبير عن استيائه من عدم قدرة الساسة في العاصمة العراقية على إحراز أي تقدم في عملية التسوية السياسية.

وإذا كان هذا الرأي له منطقيته؛ إلا أن تطورات الأحداث تشير إلى عكس ذلك.. فقد تم الإعلان الإعلان يوم 2007/9/3 . خلال الزيارة ذاتها . عن سعي كل من بغداد وواشنطن لتوقيع

اتفاقية أمنية بعيدة المدى، بعد انتهاء تفويض الأمم المتحدة لوجود القوات متعددة الجنسيات في العراق العام المقبل.. إذ أعلن وزير الخارجية العراقي "هوشيار زيباري" قائلاً: "إن هذه الاتفاقية الاتفاقية من شأنها مساعدة الجانبين على العمل معا في الملف الأمني بحرية أكبر"؛ مؤكدا على "أن "أن بلاده ستعمل على إصدار قرار جديد من مجلس الأمن حول ترتيبات أمنية مشتركة جديدة، خاصة وأن الأمم المتحدة ستقوم نهاية عام 2007 بمراجعة تواجد القوات متعددة الجنسيات في العراق، وهذا الأمر يحتاج إلى جهد كبير، لكنه خطوة في طريق تعزيز السيادة"؛ إلا أنه نوه إلى "أن إلى "أن الوقت ما زال مبكرا لبحث إقامة قواعد أمريكية في العراق، طبقا لهذه الاتفاقية"، معتبرا معتبرا إياه شأنا داخليا.

هذه الخطوة.. إنما تعبر عن استمرار الدعم الأمريكي لحكومة "المالكي"، ومرد ذلك الدعم عدة أسباب يعد أهمها خلال هذه الفترة ارتباط التقييم . الإيجابي . المتوقع من تقرير "بيترايوس . كروكر"، بنجاح الحكومة العراقية في عملها، وبالتالي فإن إعلان عدم الثقة بها في هذا التوقيت، من شأنه أن يفرض مزيدا من الضغوط على مسألة بقاء القوات الأمريكية بالعراق.. خاصة وأن تقرير**مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي**. الصادر يوم 2007/9/3 . خلص إلى أن الحكومة العراقية لم تحقق 11 من بين 18 هدفا سياسيا وعسكريا حددها الكونجرس في مايو الماضي لتحسين الوضع في البلاد، مثل: خفض العنف الطائفي وإقرار القوانين الخاصة باقتسام عوائد النفط.. وهو ما يتجلى في أبرز ما تناوله على النحو التالي:

. الحكومة العراقية الحالية "مختلة وظيفيا"، ولم تتمكن من تحقيق أغلب الأهداف السياسية والأمنية المرسومة للعراق.

. من الأهداف التي تم تحقيقها اثنان يتعلقان بالوضع الأمني وآخر يتعلق بالملف التشريعي، فيما تم النجاح جزئيا في تحقيق أربعة أهداف أخرى.

. الأهداف التي تم النجاح في تحقيقها تتضمن إنشاء مراكز أمنية مشتركة في بغداد، وكذلك لجان دعم لخطة أمن بغداد، وتشريعات متعلقة بحقوق الأقليات في القانون العراقي.

. التشريعات الأساسية لم يتم تمريرها، فيما بقي مستوى العنف مرتفعا، كما أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة العراقية ستنفق مبلغ 10 مليارات دولار ضمن صناديق إعادة الإعمار.

وأخيرا.. يمكن القول إن هذه الزيارة قد حملت جديدًا في التحركات والتغييرات على استراتيجيات "بوش" في هذا البلد التي ثبت فشلها على المستويات كافة، والتي يعد أبرزها الإشارة إلى الانسحاب العسكري في حالة استمرار التقدم . من وجهة النظر الأمريكية . على المستويات الأمنية والسياسية..

ولكن هذا الأمر عموما يتطلب تحركًا غير تقليدي سواء على المستويات: الداخلية؛ الإقليمية، والدولية، وهو ما قد يواجه بصعوبات متعددة خصوصا بعد أن بدأ التحالف الأنجلو . أمريكي في العراق يأخذ سبيله نحو الانهيار..

لذا.. ثمة تساؤل رئيسي يطرح نفسه خلال الفترة المقبلة: هل يمكن أن تتبنى الولايات المتحدة سياسة أكثر مرونة تقوم على الدفع في المسارين السياسي . والعسكري معًا، خاصة وأن معظم المؤشرات تؤكد على أن الكونجرس سوف يتخذ إجراءات من شأنها تحديد جدول زمني للانسحاب من العراق..

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/9/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

إسرائيل المناهضة لـ "النازية" تكشف عن خلية من أبنائها تؤمن بها

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

إسرائيل المناهضة لـ "النازية" تكشف عن خلية من أبنائها تؤمن بها

اليهود الذين عانوا من ويلات النازية، كما يزعمون، في فترة من فترات تاريخها الطويل والمستمر حتى الآن، يكتشفون اليوم أن من بينهم من يؤمن بها، وينتهج ممارساتها، ويرتكب اعتداءات تحت شعاراتها.. مفارقة غريبة هزت أركان المجتمع الإسرائيلي وبنيانه الداخلي من جهة، وأذهلت من جهة أخرى من يهتم بكوامن الصراع والخلل داخل هذا المجتمع.

وكانت الشرطة الإسرائيلية قد أعلنت يوم 2007/9/9 اعتقال خلية مكونة من ثمانية أشخاص من مهاجري روسيا ودول أوروبا الشرقية، بتهمة الإقدام على سلسلة من الاعتداءات(15 هجوما) طالت عددا من اليهود المتدينين والمعابد اليهودية، في مشهد لم تعرفه دولة تقوم على أساس ديني، وترفض أي محاولات للتشكيك في ذلك؛ حيث تعد هذه هي المرة الأولى التي ينخرط فيها يهود في جرائم ترتكب لدوافع الانتماء إلى اليهودية.

وتبدو خطورة الحدث، إن لم يكن وراءه خلفيات أخرى، في أنه لم يكشف النقاب عنه إلا بعد ثلاثة أسابيع من اعتقال المتورطين فيه، حيث تكتمت السلطات أولاً نبأ التحقيق فيه الذي بدأ قبل عام ونصف العام، وأخفت ثانيا خبر توقيف العناصر المتورطة حتى تم رفع حظر النشر عن القضية مؤخرا.. وبدا أن السبب وراء ذلك هو منع حدوث مزيد من القلق الذي يعتري جنبات المجتمع الإسرائيلي، سواء بسبب الخوف من صواريخ القسام وحزب الله، أو بسبب الخوف من إرهاصات الحرب المحتملة ضد سوريا وربما إيران، أو حتى بسبب الخوف من تنامي أشكال معاداة السامية التي تثير حنق اليهود في كافة أنحاء العالم.. **فكيف بهم ومظاهر العداء للسامية تحدث بين ظهرانيهم ووسط بلادهم؟**

وعلى الرغم من أن الحدث ارتكبه مراهقون لا يزيد عمر أكبرهم على الـ 21 عاما، إلا أن الأنباء أشارت إلى أنهم على صلة بتنظيمات نازية كبرى في خارج إسرائيل، وخاصة في الولايات المتحدة، الأمر الذي زاد من القلق المثار بشأن هذه الخلية ومدى ارتباطها بخلايا أخرى أخرى نائمة.. **لكن القلق الأكبر ارتبط بالبواعث التي دفعت البعض إلى الإيمان بمثل هذه الأفكار الأفكار التي تهدد أمن المجتمع الداخلي وتماسكه**..وكأن إسرائيل بحاجة إلى مصادر تهديد أخرى

أخرى تضاف إلى قائمة المخاطر التي تؤرق مضجعها، ويأتي على رأسها: مأزق الانقسام الاجتماعي الاجتماعي الذي تعيشه ووجودها في بيئة إقليمية ترفضها وتأبى تصرفاتها الاستفزازية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ يمكن استيعاب وجود أخطار أو أزمات تعاني منها أية دولة وتحاول أن تتعامل معها في إطار أوضاعها الداخلية، بيد أن إسرائيل، وبخلاف العديد من دول العالم، عادة ما تحل مشاكلها الداخلية باللجوء إلى المغامرات الخارجية أو الهروب للأمام كسبيل وحيد لعلاج مأزقها، وهو الوضع الذي يجب أن يلفت انتباه الدول العربية في مجموعها، وليس فقط الدول التي تراها تهديدا لها؛ إذ من المنتظر أن يحرك القبض على الخلية النازية، لما له من تداعيات داخلية خطيرة، القيادة السياسية الإسرائيلية للقيام بعمل متهور ما، إنَ آجلاً أو عاجلاً.. وهذا العمل قد يكون دمشق بالنظر إلى اختراق مقاتلاتها لأجوائها، والذي كشف عن رغبة عسكرية إسرائيلية في تقييم مستوى الدفاعات السورية ونقاط تمركزها، وقدرة أجهزة راداراتها على التقاط إشارات طائراتها.. وقد يكون طهران بالنظر إلى التهديدات المتواصلة لها والاشتراك في ضربة أمريكية متوقعة.. وقد يكون "حماس" في وقت يزداد الخناق عليها بعد أن أُطلقت عدة صواريخ من قطاع غزة الذي تسيطر عليه وأصابت إحدى قواعدها العسكرية.

وبداية، يجب القول إن الخلية الموقوفة فتحت الباب على مصراعيه للكشف عن الجوانب الخفية التي يحاول الإسرائيليون التعتيم عليها في مجتمعهم، والادعاء بأنها مظاهر للخلل توجد في أي مجتمع.. غير أن الناظر إلى هذه الجوانب يتأكد أن المجتمع الإسرائيلي يعاني من مأزق داخلي يفسر إلى حد ما أسباب انخراط الشباب الإسرائيلي في أعمال عنيفة ضد مجتمعهم الذي يرفضونه،**ويؤكد ذلك عدة أمور:**

1 –**تزايد عمليات العنف في أوساط شبابه**،إلى درجة أنه يحتل المركز السابع بين الشباب الأكثر الأكثر عنفاً في العالم؛ حيث ارتفع متوسط هذه الجرائم بنسبة 19% في عام 2004 مقارنة بعام بعام 2003، وهي نفس النسبة تقريبا في عامي2005 و2006.. الغريب أن معظم العنف الذي تسبب الذي تسبب فيه هؤلاء الشباب قام به مراهقون (3% ممن يبلغ 12 عاما و6% يبلغ 13 عاما و13% يبلغ 14 عاما و19% يبلغ 15 عاما و28% يبلغ 16 عاما و13% يبلغ 17 عاما)،

وهي الملاحظة التي تنطبق على أعضاء الخلية النازية المعتقلين؛ حيث تتراوح أعمارهم ما بين بين أواخر سنوات المراهقة وبداية العشرينيات.

2 –**تصاعد معدلات الجريمة بشكل غير مسبوق**، والتي وصلت في عام 2004 إلى جريمة قتل واحدة كل يومين وجريمة اغتصاب واحدة كل سبع ساعات وجريمة اعتداء واحدة كل 20 دقيقة.. المهم في هذا الشأن أن 10% من الضالعين في قضايا جنائية هم من طلاب المدارس.. ويبدو أن هذا الوضع وراء اعتبار وزير العدل الإسرائيلي للجريمة التي يرتكبها الشباب بأنها تمثل تهديدا استراتيجيا للبلاد.. وهي المرة الأولى التي ينظر للجريمة في أية دولة بهذا الشكل، خاصة أن من يقومون بها هم من الشباب الذين يعني تورطهم في ارتكاب الجرائم إمكانية التعود عليها والاستمرار فيها.

3 –**مأساوية الأوضاع التي يعيشها قطاع كبير من الشباب الإسرائيلي**، والتي تدفع إلى ارتكاب الجريمة والتورط في أعمال العنف، فـ60% من الطلاب يقعون ضحايا للإهانة والمضايقات و90% يتحدثون عن تعرضهم للعنف في ساحات المدارس بشكل دائم، كما زادت نسبة الأطفال الفقراء لتصل إلى 30.8% من مجموع الأطفال في البلاد.. وكان تقرير لمؤسسة التأمين الإسرائيلية قد أكد أن100 ألف مواطن نصفهم من الأطفال والشباب انضموا إلى شريحة الفقراء، ليصل عددهم إلى مليون و 534 ألفاً، وهو ما يمثل 20% من مجموع سكان الدولة.

ولا تعكس كافة هذه المؤشرات إلا جانبا واحداً من جوانب المأزق الصعب الذي يحياه المجتمع الإسرائيلي، إلا أن هناك جوانب أخرى ينبغي الإحاطة بها قبل بحث تداعيات القبض على أعضاء الخلية النازية، **ومن بين هذه الجوانب، يشار إلى جانبين يعدان الأبرز في فهم ما يدور داخل الساحة الإسرائيلية:**

الأول يتعلق بدور الاتجاه الديني المتشدد في قيادة البلاد والذي ينحو بها إلى العنصرية والتعصب والتعصب ناحية الغير، فممارسات الدولة تقدم تبريرا لأبنائها للقيام بمثل ما تقوم به؛ حيث ممارسات سلطة الاحتلال والتي تعتمد القوة المفرطة، وتشبع رجال الدين ومريديهم بأفكار إخلاء إخلاء الدولة من الأغيار، سواء كانوا عربا أو دروزاً أو حتى يهوداً، إذا ما كانوا عقبة في وجه وجه تحقيق أهداف قضاياهم، وكذلك تشجيع المستوطنين وتوفير الحماية لهم وتسليحهم إن لزم الأمر في الأمر في أية مواجهة مقبلة، بدعوى أنهم يشكلون خط دفاع خلفي لجنود الجيش إذا ما قاموا بشن

بشن عملية عسكرية.. كل ذلك يدفع بالأجيال الإسرائيلية الشابة إلى مزيد من التعصب وكره الآخرين الآخرين حتى لو كانوا من أبناء المجتمع ذاته.

الجانب الثاني.. يتصل بالوضع الديمغرافي لليهود في دولتهم مقارنة بالعرب، ففي الوقت الذي اطمأن فيه الخبراء السياسيون الإسرائيليون مؤخرا بشأن تساوي نسبة الولادة لدى النساء اليهوديات والعربيات في الدولة، حيث كانت هناك مخاوف من تزايد نسبة التكاثر الطبيعية لدى الفلسطينيات مقارنة بالإسرائيليات، والتي دفعت البعض إلى تقديم اقتراحات للحكومة بالتخلص من الأحياء المأهولة بالسكان العرب والتنازل عنهم لصالح ما يسمى بالدولة الفلسطينية المنتظرة، أي بتهجيرهم قسرا، ثمة مخاوف رغم ذلك من تحول اليهود إلى أقلية، وقد أشار إلى هذا المعنى التقرير الإحصائي الإسرائيلي السنوي الذي صدر مؤخرا، حيث ذكر أن السكان المسلمين داخل البلاد زاد تعدادهم بنسبة 16.1% في مقابل انخفاض تعداد السكان اليهود بنسبة 1.8%.. وكان تعداد السكان العرب قد وصل عام 2004 إلى نحو 1340200 بنسبة 19.5% بعد أن كان 1107400 عام 2000، في الوقت الذي قلت فيه نسبة اليهود من 77.8% عام 2000 إلى 76.2% عام 2004.

يذكر أن هذه المخاوف كانت لها نماذجها التطبيقية الشاهدة في أغسطس2005، وذلك إبان الحادث المعروف بقرية "شفا عمرو" بالناصرة؛ حيث أطلق يهودي متطرف لا يتعدى عمره هو الآخر 19 عاما، الرصاص بشكل عشوائي على ركاب حافلة، فقتل 4 وأصاب 12 آخرين، قبل أن يتمكن الجمهور الغاضب من الإجهاز عليه وضربه حتى الموت، وقد أثارت الحادثة وقتها وحتى هذه اللحظة الكثير من اللغط، تركز في معظمه على أسباب زيادة التعصب الديني والقومي في إسرائيل، والتي تفسح المجال أمام نمو أجواء عنصرية في الشارع تستهدف اليهود قبل غيرهم، ويمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب أهلية عرقية بين عرب ويهود الدولة.. وهذا الاحتمال **الأخير أكدته الشواهد التالية:**

- الإجراءات التي اُتخذت إثر الحادث، ولا زالت، ضد العناصر المتشددة دينيا سواء في الجيش أو أجهزة الدولة المختلفة، لاسيما منها المدارس الدينية ورجال الدين الذين يحرضون على العنف والكراهية، وهي إجراءات استهدفت بالأساس منع حدة الاستقطاب بين المتطرفين الدينيين، خاصة أن هذا الجناح يمثل قطاعا كبيرا في الدولة.

- الاتهامات بالتقصير لأجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية، خاصة الشاباك أو جهاز الأمن الداخلي، وهي اتهامات تشير ضمنا إلى تعمد هذه الأجهزة السكوت عن المتسبب في الحادث حتى ارتكابه له؛ إذ كان يعرف عنه كجندي وعن غيره تشدده الديني ومستوى كراهيته للعرب والمسلمين، ورغم ذلك لم يتخذ أي إجراء ناحيته.
- تردي الأوضاع الأمنية في المناطق العربية داخل إسرائيل، والتي أفقدت المقيمين فيها من عرب 1948 إحساسهم بالمواطنة والأمان، وأنهم معرضون في كل لحظة لموجات من الهجوم العنصري، علما بأن هذه الأوضاع كشفت عن أن عناصر الجيش نفسه تستغل أسلحتها وخبراتها العسكرية في تنفيذ هجمات ضد عرب إسرائيل والمساعدة عليها.. بل إن الأجهزة المدنية نفسها متهمة هي الأخرى بعدم القيام بمسؤولياتها كجهة حيادية تمثل كافة المواطنين وتتعامل مع العرب منهم بشيء من الغلظة والقسوة.

ومن بين المظاهر الدالة على ذلك، مثلما أشار مركز حقوقي: تفعيل قوانين والدخول في اتفاقات مع مؤسسات يهودية تخصص أموالها وتبرعاتها لضم الأراضي التابعة لعرب 1948 لليهود، تشريع القوانين التي تضمن مزيدا من المزايا المالية والاجتماعية للملتحقين بالخدمة العسكرية.. خاصة أن عرب الدولة لا يلتحقون بالجيش الإسرائيلي، إصدار قوانين تسمح باستخدام وسائل عنيفة في التحقيقات مع المحتجزين في قضايا القيام بأعمال عدائية ضد الدولة، لاسيما أن غالبية المدانين فيها من العرب.

يذكر أن القضاء الإسرائيلي يتبع نظاما ملتويا هو الآخر يقضي بأنه إذا كان المتهم يهوديا والضحية عربيا لا تزيد احتمال الحكم بسجنه عن 14%، أما إذا كان المتهم والضحية عربيين فيزيد احتمال السجن بنسبة 49%، وترتفع هذه النسبة إلى 77% عندما يكون المتهم عربيا والضحية يهوديا.

ولماذا نذهب بعيدا، وأمامنا قضية النائب العربي "عزمي بشارة" التي أثيرت في أبريل الماضي لتعبر عن الاتجاهات العنصرية النازية السائدة في الدولة؛ حيث تجدد الحديث وقتها عن الأقلية العربية كخطر ديمغرافي على إسرائيل.. وهو الخطر الذي تبرر فكرة الترحيل للحفاظ على هوية الدولة اليهودية.. مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الهوية هي ما تشكك فيه الخلية الموقوف أعضاؤها مؤخرا.

وإذا كنا نعتبر، مثلما أكد "محمد بركة" النائب العربي في الكنيست، أن الخلية النازية نتيجة طبيعية لعنصرية الدولة الإسرائيلية، لاسيما تجاه عرب1948 وعرب فلسطين، فإن تعديل قانون العودة يعد في نظر الكثير من الإسرائيليين، هو الحل الأمثل لمعالجة مشاكل الانقسام الاجتماعي الذي تعاني منه دولة لازالت لم تجب حتى الآن عن السؤال الذي يؤرقها حول:**من هو اليهودي؟**.. دولة يتنازعها المتطرفون والعلمانيون من جهة والسياسيون والعسكريون من جهة أخرى.. والعرب واليهود من جهة أخيرة.. وهكذا حتى يخيل للمرء أنه لا يتحدث عن دولة، وإنما كيانات منعزلة تدفع كل منها إلى أن يسلك المسلك الذي يرتضيه ويحقق له مصلحته.. ويبدو أن هذا هو السبب الحقيقي في بروز هذه الاتجاهات النازية التي تسعى بمنهجها القائم على التفوق العنصري إلى تفريغ الدولة من الآخرين الذين لا يؤيدون توجهاتها.

ما هو تأثير الكشف إذًا عن هذه الخلية في احتمال قيام إسرائيل بشن مغامرة خارجية جديدة؟

بداية قد يكون من السابق لأوانه الحديث عن حرب وشيكة، وذلك لأن إسرائيل تفكر مليا قبل اتخاذ قرار بهذا المعنى، خاصة أنها ليس لديها الاستعداد لتكرار تجربة فشلها في حرب لبنان العام الماضي..

لكن من قال إن إسرائيل لا تدخل في أية مواجهة إلا بعد أن تدرس أبعادها جيدا؟فهذا لا يصدق في كل الأحوال، بدليل حرب لبنان نفسها.. فرغم أنها اختبرت "المستنقع" في لبنان أكثر من مرة رغم ما جره عليها من انتكاسات من قبل، إلا أنها أصرت هي وقادتها العسكريون على الدخول في هذه المواجهة دون الاستعداد الكافي وذلك بدعوى استعادة قوة بلادهم الرادعة، وهو ما لم تستطع أن تحققه.

وفي ظل وضعها الداخلي المتأزم، يبدو أنها وتحت نفس الدعوى أيضا، أي استعادة قوة ردعها، ستعيد المحاولة من جديد.. ولكن من يدري؟ فربما تكون سوريا وربما تكون لبنان.. غير أن المؤكد أنها ستكون "حماس".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/9/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

تقرير "بيترايوس - كروكر"..

آلية للتسكين السياسي

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

BAHRAIN

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

تقرير "بيترايوس ـ كروكر"..

آلية للتسكين السياسي

لم يكن صدور التقرير الخاص بتقييم استراتيجية "بوش" يوم 2007/9/11، والمرتبطة بزيادة عدد القوات الأمريكية في سياق خطة أمن بغداد، سوى إحدى أهم مراحل المراجعات الاستراتيجية التي تقوم بها الإدارة الأمريكية، سواء بدوافع ذاتية أو بضغوط من الكونجرس، وذلك كإحدى أبرز أدوات ما يمكن اعتباره "تسكينا سياسيا" للمعارضة السياسية والشعبية في الداخل الأمريكي..

وتأتي أهمية هذا التقرير لما انطوى عليه من شهادة كل من: الجنرال "ديفيد بيترايوس"، قائد القوات الأمريكية هناك؛ و"رايان كروكر" سفير الولايات المتحدة في بغداد . خلال جلسة استماع أمام لجنتي القوات المسلحة والعلاقات الخارجية في مجلس النواب؛ حيث أكدا فيها على إمكانية سحب عدد 30 ألف جندي حتى أغسطس من عام 2008، وبالتالي تعد المرة الأولى التي يدعم فيها أحد القيادات العسكرية لمسألة خفض القوات من العراق، وهو ما قد يدفع إلى الاعتقاد بإمكانية تبني سياسة إعادة الانتشار في المستقبل المنظور، ويطرح سيناريو انسحاب القوات الأمريكية من مسرح العمليات العسكرية، والتوجه إلى الثكنات والقواعد العسكرية، عند أطراف البلاد وبالقرب من المنشآت النفطية..

ودون استباق الأحداث.. تبدو هناك ضرورة للوقوف على أبرز النقاط التي تضمنها تقرير "بيترايوس ـ كروكر" كما جاء في لجنة الاستماع، وذلك كمدخل للتفكير قد يساعد على استكشاف ملامح الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق خلال الفترة القادمة من ناحية، وتقييم هذا التقرير وما انطوى عليه من توصيات من ناحية أخرى، خاصة وأن الرئيس "بوش" تبنى أفكاره..

ففي أولى المواجهات بين إدارة "بوش" والكونجرس حول مستقبل السياسة الأمريكية بالعراق؛ بالعراق؛ جاء الجانب العسكري من التقرير باقتراح الجنرال "ديفيد بيترايوس," إمكانية البدء في عملية في عملية خفض تدريجي للقوات؛ فقد أخبر "بيترايوس" الحاضرين، بأن "الأهداف العسكرية لاستراتيجية التصعيد تم الوفاء بها لدرجة كبرى"، كما أكد أن الجنود الإضافيين الذين يبلغ عددهم

عددهم حوالي 30.000 جندي وأرسلوا إلى العراق كجزء من استراتيجية زيادة القوات، سيغادرون سيغادرون العراق بحلول شهر أغسطس 2008 وعندها سيعود عدد القوات إلى ما كان عليه قبل قبل تنفيذ هذه الاستراتيجية ليبلغ 130.000 جندي".

وقد أكد في ذات الوقت على "أن الأهداف العسكرية لزيادة حجم القوات تتحقق بشكل كبير، بسبب توجيه ضربات لـ"القاعدة" ومواجهة الميليشيات الطائفية"، مشددا على "أن القوات الأمريكية عملت على تقليص العنف الطائفي، وتقوية القوات الأمنية العراقية، على الرغم من التوجهات الطائفية لبعض عناصرها".

وقد أشار أيضا إلى ذلك التطور النوعي في محافظة الأنبار، والتي كانت أحد معاقل تنظيم "القاعدة" في البلاد، معتبرا إياه نصرا نوعيا لقواته في الحرب على الإرهاب، ومنوها إلى أن هذه التجربة سوف تتكرر في مناطق أخرى.. ولم يكتف بذلك؛ بل أوضح "أن الأسبوعين الماضيين شهدا أقل نسبة من القتال في العراق منذ يونيو 2006"، معتبرا . على أثر ذلك . إمكانية اتخاذ خطوات من شأنهاخفض القوات الأمريكية بداية من الشهر الحالي عبر سحب وحدة من مشاة البحرية "المارينز" يقدر عددها بألفي جندي، تليها عملية تخفيض أخرى في ديسمبر المقبل تشمل أربعة آلاف جندي، ثم يستمر بعد ذلك الخفض التدريجي للقوات حتى تصل بحلول الصيف القادم إلى ما كانت عليه قبل ألف عنصر بحلول يوليو2008". استراتيجية الرئيس "جورج بوش" الجديدة، أي خفضها بحوالي30

ولم يفت الجنرال أن يؤكد على "أن أي انسحاب ضخم للقوات الأمريكية سيكون كارثيا وله عواقب مدمرة"؛ حيث اعتبر "أنه من الخطأ تحديد موعد للانسحاب النهائي، فلا يمكن اتخاذ قرارات بعيدة المدى، ويجب ترك العراق من دون الإسراع تجاه الخسارة".. وقد ركز أسباب هذا التأكيد في مسعى إيران لبناء وتنظيم بعض الميليشيات في العراق لخدمة لمصالحها، ولشن حرب بالوكالة ضد الدولة العراقية وقوات التحالف هناك.. لذلك نوه إلى "أن الجيش الأمريكي يعتزم إقامة قاعدة عسكرية في موقع قريب جدا من الحدود العراقية مع إيران، ليتمكن من التصدي بشكل أفضل لمكافحة تدفق الأسلحة والمقاتلين الإيرانيين سرا إلى العراق".

أما الجانب السياسي من التقرير.. فقد عبر عنه السفير "ريان كروكر" في شهادته، حيث رأى "أن مشكلات العراق تتطلب جهودا طويلة المدى ولا يوجد حلول سريعة"، وقد عارض فكرة الانسحاب الكامل والعاجل، مشيرا إلى أنها "ستسمح لتنظيم "القاعدة" باستعادة قاعدته المفقودة وستؤدي إلى حل قوات الشرطة العراقية، وربما ينتج عنها احتراق المنطقة بأسرها بما فيها إيران"..

وهنا تركزت شهادة ورؤية "كروكر" التقييمية للأوضاع في العراق في النقاط التالية:

بالوطنية. * إمكانية إحلال السلام، فالقادة العراقيون يمكنهم النجاح ولديهم حس عال

* أن مسار التطورات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية في العراق يسير قدما رغم الصعوبات.

* التأكيد على أن إيران ستكون الرابحة من انسحاب أمريكي من العراق، إذ ستتمكن من تعزيز نفوذها هناك؛ كما أن سوريا أيضا تسير على نفس الخطى في زعزعة الاستقرار بالعراق.

ويبدو أن ما ساقه كل من: "كروكر" و"بيترايوس" من تبريرات وتقييم للأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، قد توقعه الكثير من الحضور، وهو ما بدا فيما شهدته الجلسة من جدال، بدأها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب "توم لانتوس"، حيث قال: "إنهما يحاولان الدفاع عن سياسة فاشلة في العراق".. معتبرا "أن استراتيجية زيادة القوات قد فشلت، والحل الوحيد للنزاع الداخلي العراقي هو سياسي، ولكن رئيس الوزراء "نوري المالكي" لم يظهر أي استعداد للتنازل".

ومن جانبه؛ أكد رئيس لجنة القوات المسلحة "إيك سكلتون" على "أن الكونجرس يرغب بانسحاب القوات الأمريكية بشكل يضمن الأمن القومي الأمريكي"؛ منوها إلى ما يمكن اعتباره تحولاً إدراكيا لدى العقل الأمريكي بشأن تعقيدات الأزمة السياسية في العراق، حيث قال: "إنه لا يمكن نجاح المصالحة في العراق مع قادة تحكمهم المذهبية والطائفية"..

وعلى ذات النهج.. أدت شهادة "بيترايوس" و"كروكر" إلى ظهور بوادر جدال حاد بين الأعضاء الجمهوريين والإدارة الأمريكية من جانب، والأعضاء الديمقراطيين بالكونجرس والجماعات المعارضة للحرب من جانب آخر، حيث:

* استبق "هاري ريد", زعيم الأغلبية الديمقراطية بمجلس الشيوخ، الشهادة بالتشكيك في استقلالية "بيترايوس", قائلاً:

. الجنرال الأمريكي يحرص على أن يكون تقييمه منسجما مع ما يريده الرئيس "بوش".

. إن شهادة "بيترايوس" مرت عبر "ماكينة النسج" الخاصة بالبيت الأبيض, إذ يجري دائما تجاهل أو تشويه الحقائق.

الأمر الذي دفع "بيترايوس" للدفاع عن شهادته واستقلالية رأيه، قائلاً: "هذه شهادتي، لقد كتبتها، لم يرها أحد من البيت الأبيض أو البنتاجون"؛ وهو ما ترافق معه أيضا نفي البيت الأبيض أن يكون قد أملى على "بيترايوس" و"كروكر" شهادتيهما.

الصورة السابقة.. تشير إلى أن ثمة تباعداً في المواقف والرؤى بين الإدارة الأمريكية، والمعارضة من الديمقراطيين، إلا أنها تعتبر علاقة في سياقها المنطقي بين الحزب الحاكم والمعارضة؛ إذ لا يمكن لها أن ترتقي إلى مرحلة تغير موازين القوى السياسية بين الجانبين؛ وذلك في ظل عدم امتلاك المعارضة لنسبة الثلثين من أعضاء الكونجرس، والتي تؤهلها لعرقلة أية سياسات مستقبلية لإدارة "بوش"..

ولكن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، وتراجع شعبيته وحزبه على خلفية الإخفاقات المتتالية في العراق، يبدو جليا أن مثل هذه التقارير ولجان الاستماع . وما تنطوي عليها من تقديرات وتقييم . ما هي سوى آليات لتسكين وتخفيف حدة المعارضة الداخلية الأمريكية للحرب في العراق..

وتتجلى هذه النتيجة بوضوح في مسألة خفض القوات بواقع ثلاثين ألف جندي مع حلول أغسطس أغسطس 2008؛ إذ يتضح أنها عملية سحب للقوات الإضافية التي تم إرسالها لتطبيق إجراءات خطة إجراءات خطة بغداد، لذا فإن القوام الأساسي لقوات الاحتلال يظل كما هو، وبالتالي فإن ما يتم

يتم التصريح به يعد محاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية ليس إلا، وكذلك لتضليل الرأي العام الأمريكي الأمريكي والعالمي على السواء..

وأخيرا.. ما يمكن الخروج منه من بين هذه الشهادات والرؤى التقييمية للقيادتين العسكرية والسياسية الأمريكية في العراق، يتمثل فيما أشار إليه "كروكر" من صعوبة التوصل إلى صيغة للمصالحة السياسية في ظل تولي قيادات تتحرك وفق انتماءاتها الطائفية؛ الأمر الذي ينبئ بإمكانية قيام الإدارة الأمريكية بتغيير تحالفاتها مع القوى السياسية العراقية، لتتجه نحو طائفة السنة بالقدر الذي قد يعيد مرة أخرى سيناريو تصعيد شخصية عسكرية سابقة، لها القدرة على السيطرة الأمنية، ويستند إلى طائفة لها خبرة طويلة في الحكم..

ولكن يظل هذا السيناريو وما دونه من سيناريوهات أخرى، لها من الانعكاسات السلبية ما قد يؤثر على الأمن الإقليمي، في ظل انتفاء ضمان السيطرة على مجريات الأمور والوصول بها إلى الهدف المنشود، المتمثل في "استقرار ووحدة العراق"؛ والذي دمره "بوش" وإدارته، بقتله قرابة المليون، وجرح ثلاثة، وتشريد ستة، ليحقق كما يقول الأمن لبلاده.. والديمقراطية المثالية لدول المنطقة..

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/9/13

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

الاقتصاد الإيراني وخطر تجريده من الاستثمارات

في ظل تفوق أوراق اللعب الاقتصادية على نظيرتها العسكرية، وسعي واشنطن وحلفائها لإيجاد سبل توضح للإيرانيين أنهم إذا استمروا في إصرارهم على امتلاك أسلحة نووية, سيدفعون الثمن غاليًا، تقف إيران اليوم أمام اتفاق قطبي الكونجرس الأمريكي الديمقراطيون والجمهوريون على قضية واحدة، ألا وهي شل إيران اقتصاديًا، وهو ما ظهر جليًا ضمن مجموعة حلقات نقاشية عقدها معهد "أمريكان إنتربرايز " بواشنطن في الفترة الأخيرة ، لتقييم وضع الاقتصاد الإيراني، وانتهت بالاتفاق على ضرورة محاربة الاستثمار في إيران وجعله مستحيلاً، فضلا عن مناقشة الكونجرس لمشروعات قوانين خاصة بتجريم التعاون مع أي كيان اقتصادي يحمل الجنسية الإيرانية.

وحقيقة الأمر ما يساعد على نجاح تلك الخطة الأمريكية ما أثبتته أعمال الشغب التي وقعت في الفترة الأخيرة بإيران بسبب تقنين البنزين، وهو ما أ كد أن اقتصادها هش، وأن سحب الاستثمارات الأجنبية من شأنه تدميره؛ إذ ستفقده موارده التي تعتبر الدرع الواقي الذي ظلت تعتمد عليه في أسوأ الظروف التي مرت بها من حروب خاضتها ومن عقوبات مفروضة عليها منذ عام 1995، فقد كانت لثرواتها الطبيعية الضخمة المتمثلة في استحواذها على أكبر ثاني احتياطي نفطي عالمي يقدر بـ130 مليار برميل، بالإضافة إلى 971 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، الفضل في تخطيها الأزمات.

أما الآن، وبعد تفاقم المشاكل الاقتصادية مالت أكثر الدوائر الأمنية الأمريكية لدراسة كيفية استغلال حالات الشغب التي عمت في إيران على إثر أزمة الوقود؛ حيث رأتها فرصة لزعزعة النظام، وخصوصًا أن وضع إيران المتآكل اقتصاديًا قد لا يحتاج إلى حرب عسكرية، فهي تشبه الآن ما كان عليه الاتحاد السوفيتي عام 1988، عندما افتقد الموارد لملاحقة سباق التسلح مع أمريكا وانهار تحت ضغوط التحضيرات العسكرية الأمريكية.. إنها تمر بحالة تدمير ذاتي يمكن استغلالها من خلال فرض نوع آخر من الحصار، وهو ما يمكن أن يكون على إثر تلك الأزمة حصارًا نفطيًا، لاسيما وأنها تستورد أكثر من 40% من حاجاتها من الجازولين، وحصارًا على التعاملات الخارجية، ففي ظل هذا الحصار فإن المقاطعة الأمريكية ستطال كل شركة أو فرد يساعد على استيراد الوقود لصالح إيران.

وعلى ما يبدو.. فإن جوهر المشكلة بين إيران وأمريكا ليس سلاح الأولى النووي، كما هو رائج، وإنما اعتبارها تمثل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، وأمن حليفته ا إسرائيل، فالبرنامج النووي رغم أنه لغرض سلمي -كما تقول طهران- فهو يجعل من إيران صاحبة القوة الإقليمية المركزية المتطورة لتكون بذلك شوكة في حلق أمريكا في المنطقة، وخصوصًا في العراق، الذي تعتبره واشنطن أحد أوراقها في اللعبة النفطية العالمية، فضلاً عن أن امتلاك طهران سلاحًا نوويًا قد يؤدي إلى تسريب أنواع منه لمنظمات إرهابية، كما سيشجع على سباق للتسلح بين دول المنطقة وغيرها.

وفي سعيها لمنع إيران من التحول إلى قوة إقليمية مركزية، تعتمد واشنطن على الخيار الاقتصادي لإدراكها أن الخيار العسكري لا يبدو حتى الآن الخيار الأمثل أو الأكثر جاذبية، خاصة إذا ما تم الوضع في الاعتبار الأولويات القصوى الأمريكية الراهنة في العراق ؛ حيث سيضعف عدم الاستقرار الاقتصادي من قوة طهران التي ستجد نفسها مجبرة على تعديل أولوياتها الوطنية، وتخصيص القسم الرئيسي من مواردها لمنع حدوث تدهور في الظروف المعيشية بدلاً من الإنفاق على البرنامج النووي.

وفي المقابل واجهت طهران تشديد العقوبات الاقتصادية بإصدار حزمة من القوانين في الفترة الأخيرة لفتح أبواب الاستثمار أمام الشركات الأجنبية، وزيادة فرص التعاون مع رجال الأعمال، بما يعزز الإنفاق الرشيد للموارد؛ إذ تنفق معظمها على دعم السلع الاستهلاكية والبنزين، بدلاً من الإنفاق على تطوير البنى التحتية.

وفي تصعيد معاكس اتخذت واشنطن عدة خطوات: منها محاولة تغيير سلوك الكيانات الاقتصادية التي تستثمر في إيران، سواء الشركات التي تستثمر في قطاع النفط الإيراني ، أو الشركات متعددة الجنسيات، والتي يمكن الضغط عليه ا من خلال فروعه ا الموجودة على الأراضي الأمريكية عن طريق فرض عقوبات عليها إذا تجاوزت القوانين أو التشريعات التي تحظر التعاون مع أي كيانات اقتصادية إيرانية، فضلاً عن إقناعها بأن الاستثمار هناك يمثل مخاطرة كبيرة على مستقبله ا المالي، كما أنه سيفقده ا الفرصة في إيجاد فرص استثمار ية بمناطق أخرى في العالم رافضة لسياسة "تجاد".

والتفافاً حول الأمر سعت واشنطن على مدى الأشهر الماضية إلى إقناع البنوك وشركات النفط العالمية بالانسحاب من إيران، وهو ما من شأنه إذا تحقق أن يهدد عشرات المشروعات بما فيها تطوير حقلين نفطيين كبيرين قادرين على زيادة الإنتاج بمعدل ثمانمائة ألف برميل يوميا على مدى السنوات الأربع المقبلة.

وكان للوبي الصهيوني دور في هذا الإطار؛ إذ قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية " ليفني" و"نيتنياهو" زعيم حزب "الليكود" الصهيوني بالتعاون معه لإقناع 300 شركة عالمية بوقف تعاملها التجاري مع طهران من خلال القول بأن الأموال الإيرانية تذهب لدعم الإرهاب الإسلامي المتطرف في العالم، كما بدأت حملة واسعة لمقاطعة الإيرانيين، فعلى سبيل المثال، قدم في ولاية أوهايو مشروع قانون يمنع الشركات التجارية العاملة في الولاية من التعامل مع الشركات الإيرانية، كما ينص على سحب العائدات الأمريكية من الشركات الإيرانية.

وجدير بالذكر أن أكثر من مائة شركة أمريكية في أوهايو تقوم بالتعامل مع شركات إيرانية، وأن مشروع القانون الذي حسب التوقعات سيصادق عليه، سيمنعها من التعامل التجاري مع الإيرانيين، الأمر الذي سيعود سلبا على الاقتصاد الإيراني.

ولم تكتف أمريكا بهذا، وإنما ضاعفت جهودها الدبلوماسية في م حاولة لكسب بعض الأطراف الدولية في صفها، وفي سبيل هذا تقدم واشنطن تنازلات في بعض الملفات العالقة بينها وبين تلك الأطراف ، والتي تمثل أهمية أقل من الملف الإيراني، وذلك مقابل تمرير بعض القرارات الدولية داخل مجلس الأمن لتشديد العقوبات على طهران.

بيد أنه لوجود عدة دول أوروبية وأسيوية لها تعاملات مصرفية ضخمة وتعاملات مشتركة في مجال المعادن والنفط والمصارف مع إيران، مثل : بلجيكا، ألمانيا، هولندا، و اسبانيا، وماليزيا، فقد يؤثر ذلك بالسلب على الجهود الأمريكية؛ حيث ترفض هذه الدول وقف تعاملاتها المالية البنكية التي يبلغ حجمها مليارات الدولارات.

وأمام هذا الهجوم الشرس سعت إيران لصد هذا التيار، عن طريق تحسين شروط عقود النفط والغاز لإغراء الشركات الأجنبية بالاستثمار فيها ، بعد أن أدركت خطر تقلص صادراتها إلى الصفر بحلول 2015 ما لم تغير سياساتها في مجال الطاقة، التي تسببت في عجز الإنتاج بسبب نقص الاستثمارات والعقوبات الأمريكية والتدخل السياسي بالإضافة إلى زيادة الطلب المحلي.. وقد يسبب هذا خسارة نحو ربع مليون برميل يوميا من الصادرات سنويا ، هذا فضلاً عن إدراكها أيضًا أن الحملة الأمريكية الرامية إلى تجفيف منابع تمويل مشروعات تطوير النفط والغاز الطبيعي تشكل تهديدا لقدراتها على المضي في تصدير النفط على مدى العقدين القادمين.

وأخيرا.. يمكن القول إن الأشهر المقبلة ستحمل الكثير من السجالات الاقتصادية بين طهران وواشنطن.. بين طرف يحاول الضغط بفرض الحصار لتحقيق أهدافه وبين طرف يحاول الصمود من خلال تقديم إغراءات لضمان تدفق الاستثمار إلى أراضيه.. وعلى ما يبدو فإن هذه الحرب ستستمر لأمد غير معلوم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/9/20

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

زيارة الملك "عبدالله" لـ "لندن" ودور المصالح

كمحدد للعلاقات السعودية – البريطانية

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

زيارة الملك "عبدالله" لـ "لندن" ودور المصالح

كمحدد للعلاقات السعودية – البريطانية

تمثل الجولة الأوروبية التي يقوم بها العاهل السعودي الملك "عبدالله بن عبدالعزيز"، والتي تعتبر الثانية له منذ توليه مسؤولية الحكم في أغسطس عام2005 – حدثاً مهما لمتابعي العلاقات العربية الأوروبية، وخصوصا تلك التي تكون السعودية طرفاً فيها،**وذلك بالنظر إلى ما تحظى به مثل هذه العلاقات من زخم مرتبط بتعدد مجالاتها، سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أمنية.. إلخ.**

وربما تستمد هذه الجولة – التي تشمل إلى جانب بريطانيا كلاً من ألمانيا وإيطاليا وتركيا – أهميتها من التوقيت الذي تتم فيه، وكذا من طبيعة القضايا والملفات التي يمكن أن تتناولها، لاسيما وأن الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط حاليا تجعل قضايا مثل عملية السلام والوضع في العراق ولبنان، وكذلك الملف النووي الإيراني، لا يمكن تجنبها في مباحثات أي رئيس عربي في عاصمة غربية، وخاصة الملك عبدالله– وهو ما يعني أن هذه المباحثات لن تكون قاصرة فقط على بحث العلاقات الثنائية بكل تفصيلاتها.

وأيضا مما يدعم من أهمية الجولة الدور الإقليمي الحيوي والنشط الذي تقوم به السعودية، والتي كانت، ولازالت، طرفاً فاعلاً في سياسات المنطقة، والتي واصلها وبحماس الملك "عبدالله" منذ تولى السلطة.. وهو دور يعكس رؤيته الخاصة لمهام ودور الدبلوماسية السعودية التي يجب تكريسها لخدمة القضايا العربية والإسلامية المصيرية.

ولو تحدثنا عن توقيت وظروف زيارة الملك "عبدالله" التي بدأت ببريطانيا- وبقية الدول التي تشملها الجولة فسنجد أنهما سيلعبان دورا كبيرا في تحديد أجندات الزيارات المختلفة لهذه الدول، **فمثلاً تأتي الجولة:**

– في توقيت تسعى فيه المملكة لتقوية علاقاتها بأبعادها المختلفة مع هذه الدول، لاسيما وأنها – أي تلك الدول – لها مكانتها وحضورها القوي داخل المنظومة الأوروبية، وهو توجه ينسجم مع السياسة السعودية التي تهدف لمد جسور الحوار والتواصل مع القوى الفاعلة في النظام الدولي ودعم العلاقات معها.

– متزامنة مع الإعداد والتحضير لمؤتمر السلام الذي دعت إليه الولايات المتحدة في نوفمبر المقبل.. المقبل.. ومن الطبيعي أن تسعى المملكة لعرض رؤيتها الخاصة بشأنه، والتي تؤكد على ضرورة

ضرورة أن تكون الجدية هي طابعه حتى يمكن ضمانِ نجاحه في وضع الأسس لتسوية دائمة للنزاع للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي تمهد للانطلاق على بقية المسارات الأخرى.

– مواكبة لما يشهده العراق من تدهور واضح في أوضاعه الأمنية وكذا في علاقاته مع دول الجوار، وتحديدا تركيا، التي تهدد بالقيام بعمل عسكري يستهدف شماله الكردي، لملاحقة متمردي حزب "العمال الكردستاني"، الذين نشطوا من جديد في استهداف الجانب التركي.

– في توقيت تبرز فيه الحاجة إلى تنسيق الجهود والسياسات بين الجانبين السعودي والأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة وأن الفترة الأخيرة شهدت خلافا في وجهات النظر وصل إلى حد توجيه اللوم بالتقصير، كما حدث في تصريحات الملك "عبدالله" لمحطة "بي بي سي" قبل بدء الجولة بشأن تقاعس البريطانيين عن التعامل بجدية مع معلومات استخبارية سعودية عن هجمات تستهدف لندن عام 2005.

– مصاحبة لتصاعد التهديدات المحيطة بدول الخليج نتيجة لقرع طبول الحرب من جانب كل من إيران والولايات المتحدة على خلفية الملف النووي للأولى؛ حيث تسعى السعودية لإقناع الجانب الأوروبي الذي يميل لجانب واشنطن بجعل الحوار والدبلوماسية هما الأساس لحل الأزمة، وكذا مطالبتها بالضغط على الأخيرة لمنعها من الإقدام على توجيه ضربة عسكرية لإيران، لما قد يسفر عنها من آثار وتداعيات مدمرة ستلحق بدول الخليج لو حدثت هذه الضربة.

– في توقيت يفرض فيه الوضع في لبنان نفسه إقليميا ودوليا، وخصوصا أن السعودية أحد الأطراف المعنية بإيجاد حل للأزمة السياسية التي يشهدها هذا البلد منذ نهاية العدوان الإسرائيلي عليه قبل عام. ومن ثم، فإن هناك حاجة لمناقشة هذا الوضع مع قيادات الدول التي تشلمها الجولة.

وبصفة عامة، تكتسب زيارة الملك عبدالله لـ "بريطانيا" – والتي تعتبر الأولى لملك سعودي منذ عشرين عاما – أهميتها الخاصة من قوة العلاقات التي تربط بين البلدين، ومن أهمية كل منهما بالنسبة للأخرى؛ فبالنسبة للسعودية **تنبع أهمية بريطانيا من عدة اعتبارات:**

* علاقتها التاريخية بمنطقة الشرق الأوسط ومكانتها كإحدى الدول المؤثرة في أوروبا وداخل المنظومة الغربية، إضافة إلى علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن يجعل لها دورا مؤثرا في أغلب القضايا والأزمات المرتبطة بالمنطقة، والتي تحظى باهتمام خاص من جانب السعودية.

* دورها المهم اقتصاديا وتجاريا بالنسبة للمملكة؛ حيث تأتي في مقدمة شركائها التجاريين – وهو ما سيتم تناوله فيما بعد – كما أن هناك استثمارات مشتركة بمئات المليارات، علاوة على وجود استثمارات كبيرة لكل دولة منهما داخل الأخرى.

* دورها المهم عسكريا بالنسبة للمملكة.. إذ تقوم بتزويدها بالأسلحة والطائرات والبوارج وغيرها من المعدات العسكرية الحديثة، وهناك العديد من صفقات الأسلحة التي عقدت بين الجانبين، تجاوزت قيمتها عشرات المليارات من الجنيهات الاسترلينية.

* دورها المهم في إمداد المملكة بالخبرات اللازمة في مختلف مجالات التحديث التنموي، سواء الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية.. إلخ.

وفي نفس الوقت تنطلق أهمية السعودية بالنسبة لبريطانيا أيضا من عدة اعتبارات أخرى، فضلاً عما سبق، **فمثلاً:**

* تعد دولة إقليمية كبرى لها كلمة مسموعة ومكانة متميزة في منطقة الشرق الأوسط، علاوة على مكانتها الروحية في العالم الإسلامي باعتبارها أرض الحرمين الشريفين، كما أن الملك "عبدالله" يقوم بدور على صعيد رأب الصدع بين المسلمين وبعضهم البعض وبين المسلمين والغرب.

* لا يمكن إنكار دورها الريادي في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، ويكفي أن مبادرة السلام العربية لعام 2002، والتي تجمع الدول العربية عليها كمنطلق لأية تسوية سلمية مع إسرائيل تحمل اسم الملك "عبدالله بن عبدالعزيز" الذي طرحها في قمة بيروت العربية حين كان وليا للعهد.. وتم التأكيد عليها في مؤتمر القمة العربي الأخير عام 2007 في الرياض.

* تعد صمام الأمان فيما يتعلق بإمدادات الطاقة لكثير من دول العالم.

وإذا كانت الاعتبارات السابقة تكشف عن أهمية كلا البلدين بالنسبة لبعضهما البعض، فإن تاريخ العلاقات بينهما يشير إلى أن هذه العلاقات – التي بدأت رسميا عام 1915 بتوقيع الملك "عبدالعزيز آل سعود" اتفاقية دارين (القطيف) مع الحكومة البريطانية – قد شهدت على مدى ما يقرب من القرن بعض التقلبات وتراوح مؤشرها ما بين الصعود والهبوط تحت تأثير الظروف السياسية والأحداث والأزمات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط، وإن لم يمنع ذلك من أن تبقى دائما المصالح المشتركة بينهما عنصرا مهما في إكساب هذه العلاقات القوة والزخم اللذين تتميز بهما.

ولعلنا لو استعرضنا جوانب تلك العلاقات في الوقت الحاضر وكثافة حجم المصالح المشتركة الذي يربط بينهما بصورة أكثر تفصيلاً – يمكننا أن نكتشف إلى أي مدى يبدو حرصهما على تجاوز أية أزمة يمكن أن تطرأ عليها، **ويؤكد ذلك ما يلي:**

1- العلاقات الاقتصادية والتجارية: فالسعودية تعتبر – كما سبقت الإشارة – أكبر شريك تجاري على الإطلاق لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بتبادل تجاري بلغ حجمه أكثر من 100 مليار دولار منذ عام 1997، كما تحتل المركز الـ 25 في قائمة أكبر الدول المستوردة من المملكة المتحدة؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام 2006 وحده 16 مليار دولار، علاوة على وجود 150 شركة مشتركة باستثمارات تبلغ 450 مليارا.

2- العلاقات الأمنية والعسكرية: فهناك تعاون أمني استخباراتي كبير بين السعودية وبريطانيا، لاسيما في مجالات الحرب على الإرهاب، كما أن تعاونهما عسكريا – كما سبقت الإشارة – يبدو واضحا في مجال التسليح منذ صفقة اليمامة الشهيرة في عام 1985 التي بلغت قيمتها 43 مليار جنيه إسترليني؛ حيث تعتبر أكبر صفقة لبيع السلاح في تاريخ بريطانيا، وبموجبها حصلت المملكة على طائرات من طرازي "تورنيدو" و"هوك"، فضلاً عن إقامة قاعدتين جويتين وتمركز حوالي 3000 خبير بريطاني لتقديم الصيانة اللازمة للمعدات العسكرية، وأيضا وقعت الدولتان في يوليو 2007 صفقة قيمتها 20 مليار جنيه إسترليني لتوريد 72 طائرة "يوروفايتر تايفون".

3- العلاقات الثقافية وغيرها: حيث توجد مشروعات مشتركة في مجالات الأنشطة التعليمية وفق برنامجٍ يشمل المشورة في وسائل تدريس اللغة الإنجليزية والتأهيل وتقييم الشهادات التعليمية..
وأيضا، هناك عدد كبير من الطلاب السعوديين يدرسون بالمدارس والجامعات البريطانية، وكذلك ثمة مشروع مشترك للتعاون الرياضي يشمل تبادل أكثر من 55 زيارة بين وفود من البلدين كل عام، إضافة إلى رعاية لندن لأكثر من 25 ألف مسلم بريطاني في رحلة الحج كل عام، لتعد بذلك أول دولة مسيحية ترعى حج المسلمين رسميا.

وبحسب ما سبق – كان من الطبيعي أن تتصدر هذه العلاقات مائدة البحث بين الملك "عبدالله" ورئيس ورئيس الوزراء البريطاني "جوردون براون"، حيث كان للمباحثات بهذا الصدد أكثر من بعد: **الأول؛** سياسي خاص بتعزيز العلاقات السياسية، وتم بشأنه توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي خارجية البلدين تضمن التنسيق بين الموقفين السعودي والبريطاني في القضايا الدو**الثاني** اقتصادي اقتصادي وجرى بشأنه توقيع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال بين الطرفين.. أما البعد **الثالث** فمرتبط بالعلاقات الثقافية؛

الثقافية؛ حيث كان التعليم، وبالتحديد تعليم الأطفال، محورا هاما في مناقشات الجانبين وتم في هذا هذا الصدد توقيع مذكرة تفاهم بينهما في مجال التدريب التقني والمهني.

كما امتدت المناقشات لتشمل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات بشأنه – رغم الانتقادات التي وجهها الملك "عبدالله" قبل زيارته لعدم تعامل لندن مع خطر الإرهاب بالجدية الكافية– حيث يوجد اقتراب في مواقف البلدين وعلى أعلى مستوى منذ هجمات 11 سبتمبر 2001.. والحكومة البريطانية بدورها تثمن جهود المملكة في مكافحة الإرهاب وقد حرص الملك "عبدالله" في كلمته بحفل الاستقبال الذي أقامته له الملكة "اليزابيث" على التأكيد على أهمية التعاون من أجل محاربة الإرهاب واحتواء مخاطره.

وكذلك مثل ملف عملية السلام في الشرق الأوسط أحد الملفات المهمة التي امتدت إليها المباحثات، خاصة وأن للمملكة– كما سبقت الإشارة – رؤية خاصة بشأن مؤتمر "أنابوليس" المزمع عقده في نوفمبر المقبل، حيث يطالب الملك "عبدالله" بالإعداد الجيد لهذا المؤتمر تجنبا لفشله، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بعملية السلام بما فيها سوريا، وببحث القضايا الرئيسية التي تهم الفلسطينيين والعرب والمسلمين خلاله، وطلب "براون" من الملك "عبدالله" مواصلة دوره المهم في عملية السلام، وأكد له التزامه بضرورة قيام دولة فلسطينية قابلة للعيش.

وبطبيعة الحال.. كان للملف النووي الإيراني نصيبه من الحوار؛ حيث تتبنى السعودية موقفاً ثابتاً ومعروفاً حيال تلك الأزمة يدعو إلى ضرورة حلها بالدبلوماسية والمفاوضات وتجنب سياسة التحدي والتصعيد وكذلك الحرب، كما أعلنت أنه في حالة وقوع الحرب فلن تسمح بأن تكون ممرا لضرب إيران تجنبا لأية تداعيات سلبية من الممكن أن تترتب على ذلك.

كما مثل الوضع في العراق إحدى القضايا الرئيسية التي خضعت للنقاش، وخصوصا قرار الحكومة البريطانية سحب قواتها تدريجيا من جنوبه، والسجال الدائر حاليا بين العراق وتركيا، وبحث السبل الكفيلة لإعادة الاستقرار إلى ذلك البلد العربي.

وعلى الرغم من وجود بعض القضايا والملفات الخلافية بين الرياض ولندن، إلا أن ثمة اتفاقاً بين الجانبين على أن مثل هذه القضايا لا ينبغي لها أن تكون عائقاً أمام استمرار تدفق العلاقات لتحتفظ بنفس القوة والزخم الذي تتمتع به، بل والعمل على تطويرها ودعمها بما يخدم مصالحهما المشتركة، والعمل في نفس الوقت على الإفادة منها، بما يسهم في إيجاد حلول لأزمات الشرق الأوسط ويعيد الاستقرار لهذه المنطقة الحيوية من العالم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/11/1

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

"إيران"..

وموجة جديدة من الضغوط

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

" إيران"..

وموجة جديدة من الضغوط

يلاحظ منذ فترة ليست بالقصيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتكثيف الضغوط الدولية على إيران لإجبارها على التخلي عن طموحاتها النووية، ومنعها من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتعمل على عزلها دوليًا وإقليميًا، وتصورها على أنها خطر على المنطقة والعالم، وأن خطرها هذا سيزداد إذا حازت سلاحًا نوويًا، وهو ما لن يسمح به المجتمع الدولي. ودعمًا لهذا التوجه عززت واشنطن من إجراءاتها الانفرادية الهادفة إلى فرض عقوبات جديدة تمثلت في إعلانها في بيان مشترك لوزارتي الخارجية والخزانة في أكتوبر 2007، إدراج الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية، وهو المعروف بأنه مؤسسة عسكرية كبيرة تلعب دورًا بارزًا في حماية النظام الإيراني منذ إنشائه عقب إندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

كما وضعت الإدارة الأمريكية أيضا الجهاز اللوجيستي لوزارة الدفاع والقوات المسلحة الإيرانية، و"فيلق القدس" ومصرفي "ملي" و "ملات"، و"بنك صادرات إيران"، وخمسة من القادة العسكريين، وهم: "حسين سليمي" و"مرتضى رضائي" و"علي أكبر أحمدين" و"محمد حجازي" و"قاسم سليماني" (قائد فيلق القدس) ضمن اللائحة رقم 13382 للهيئات والأشخاص" الداعمين لنشر السلاح الكيماوي والممولين للإرهاب"، وبررت فرض هذه العقوبات خاصة على المصارف الإيرانية بأنها تقوم بتمويل عمليات إرهابية ضد المصالح الأمريكية وتدعم البرنامج النووي الإيراني:

فبنك "ملي"، والذي يعد أكبر البنوك الإيرانية تتهمه الولايات المتحدة بتقديم خدمات مصرفية لبرنامج إيران النووي وبرنامجها الخاص بالصواريخ ذاتية الدفع, فضلاً عن تقديم خدمات للحرس الثوري وفيلق القدس، أما بنك "ملات" فقد أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنه يقدم خدمات مصرفية لهيئة الطاقة الذرية في إيران وشركة نوفين للطاقة وكليهما على صلة بالبرنامج النووي ووردا في قراري العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران، في حين يتهم مسؤولون أمريكيون بنك صادرات إيران بأنه يحول أموالاً إلى منظمات متشددة من بينها: "حزب الله" اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية، حيث تصنف واشنطن المنظمات الثلاث ضمن المنظمات الإرهابية.

وبالتالي فقد خضعت هذه المؤسسات المالية الكبرى الإيرانية للحظر الدولي، كما منع أي بنك أمريكي بنك أمريكي من تسهيل الصفقات والمعاملات المبنية على الدولار بين أي من تلك البنوك الأربعة وأي

الأربعة وأي بنك آخر في العالم. وتعد الإجراءات السابقة أوسع عقوبات تفرض على إيران منذ منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، كما أنها المرة الأولى التي تفرض فيها الولايات المتحدة عقوبات على قوات عسكرية في بلد آخر. وتأتي هذه العقوبات في إطار سلسلة الضغوط المتصلة المتصلة التي تمارسها واشنطن على إيران منذ عام1996، فقانون "داماتو" قضى بحرمان الشركات الشركات التي تتعاون مع إيران من دخول السوق الأمريكية أو الحصول على ضمانات تزيد على على عشرة ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، وكذلك حظر الاشتراك الاشتراك بالعقود الحكومية أو الاتجار بالسندات التي تصدرها الخزانة الأمريكية. وقد مدد الكونجرس الكونجرس العمل بقانون"داماتو" لمدة خمس سنوات أخرى بدءا من أغسطس2001، لكن القانون . أي القانون أي القانون . واجه انتقادات عدة ؛ فالشركات الأمريكية رأت أن هذه العقوبات تفوت عليها فرصا عليها فرصا كبيرة في الاستثمارات النفطية بإيران التي تستحوذ على20% من احتياطي النفط في النفط في العالم.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، استطاعت أيضا تمرير قرارين من مجلس الأمن هما1737 و1747 بفرض عقوبات اقتصادية على إيران لعدم تجاوبها مع المطالب الدولية بتعليق أنشطتها النووية وتجميد جميع الأصول والمنشآت الإيرانية ذات الصلة الوثيقة ببرامج الأسلحة الباليستية والنووية – إلا أن إدارة "بوش" رأت أن هذه العقوبات لم تأت بالنتائج المأمولة في ظل تفعيل علاقات إيران مع كل من روسيا والصين, الأمر الذي أدى إلى الحد من تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني.

لذلك سعت واشنطن لتكثيف ضغوطها على الحلفاء الأوروبيين؛ حيث إنهم يمثلون أكثر وأهم وأهم الشركاء التجاريين مع طهران؛ فألمانيا هي أكبر شريك تجاري لها، ولهذا نالت النصيب الأوفر من الأوفر من الضغوط الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض العلاقات التجارية الثنائية بين الدولتين بنسبة بنسبة 18% في النصف الأول من عام2007 عن المستويات التي كانت عليها عام2006، كما كما أعلنت العديد من المؤسسات الألمانية العملاقة سحب أنشطتها من إيران استجابة لضغوط الإدارة الإدارة الأمريكية بعد التهديد بوقف استثماراتها في أمريكا؛ حيث أعقب إعلان شركة "سيمنز" الألمانية العملاقة – وهي إحدى كبريات المجموعات الهندسية الألمانية– عن سحب جميع شركاتها

شركاتها الجديدة التي تتعامل مع إيران إعلان آخر مشابه قام به ثلاثة بنوك ألمانية كبرى, وهي وهي (دويتش بنك، كوميرز بنك، ودريسدنر).

" HSBC كما تعرضت أيضا مجموعة من البنوك الأوروبية والمؤسسات التجارية، بما فيها بنك " ، لضغوط مماثلة، وذلك لتعليق أنشطتهم فيBPو"ستاندرد شارترد"، وشركتا النفط العملاقتان "شل" و إيران، وذلك عبر تهديدهم باتخاذ إجراءات قد يكون لها مردود سلبي على أنشطتهم التجارية بالولايات المتحدة، والتي تعد أسواقها أكثر إدرارا للربح من الأسواق الإيرانية.

ومن ثم، فإن واشنطن وفي إطار استهدافها لمصالح إيران الاقتصادية . التي تعد بعيدة بشكل كبير عن تأثير العقوبات الأمريكية المباشرة نظرا لعدم وجود علاقات تجارية بين البلدين – تسعى إلى فرض إجراءات عقابية وانتقامية على أي مؤسسة مالية أو تجارية أوروبية تقوم بتنفيذ مشروعات مع إيران، وذلك بهدف عزل الأخيرة عن محيطها الدولي من خلال التأثير على علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

وتنويعا لمصادر الضغوط التي تلجأ إليها واشنطن لم تدخر الإدارة الأمريكية جهدا في حشد المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية ضد إيران، مما يعني في نهاية المطاف تكثيف الضغوط عليها لمراجعة مواقفها؛ فقد قرر البنك الدولي تعليق تمويل أربعة مشروعات خيرية في إيران تغطي مشروعات إغاثة لكوارث الزلازل والمياه والصرف الصحي والإدارة البيئية وبرامج الإسكان المدنية؛ حيث تستهدف واشنطن من تعليق المعونات الإنسانية عزل المواطن الإيراني العادي كنتاج لتعنت حكومته وعدم انصياعها لإرادة المجتمع الدولي لوقف تخصيب اليورانيوم.

ومثل هذه الضغوط كانت تعني تراجع محاولات القوى المعنية بإدارة الأزمة النووية الإيرانية لتغليب النهج الدبلوماسي خاصة المساعي الأوروبية، في الوقت الذي تزايدت فيه حدة النبرة العدائية في اللغة التي يستخدمها الرئيس "بوش" وأركان إدارته تجاه إيران، والتي منها: "إن البرنامج النووي الإيراني ينذر بحرب عالمية"، و"إن إيران ربما تمثل التحدي الأكبر والأوحد للأمن القومي الأمريكي".

وتكاد تصب هذه الضغوط في صالح اتجاه التحرك العسكري ضد إيران، وهي تزيد من تعقيد العلاقات المعقدة أصلاً بين البلدين، خاصة في ظل اتهام واشنطن لطهران بالمساهمة في تزايد الخلل الأمني في العراق وأفغانستان، وقيام الحرس الثوري الإيراني بتسليح وتدريب المقاتلين في البلدين.

وتوسيعا للدائرة تروج الولايات المتحدة أن إيران أصبحت أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال تعزيز القوى المناهضة لها مثل "حزب الله" في لبنان، فضلاً عن التعاون المتنامي مع حركة "حماس".. وبالرغم من تزايد النبرة الداعية لشن حرب ضدها إلا أن طهران مازالت تمتلك العديد من الأوراق التي تحول دون شن هذه الحرب أو التفكير مليا فيها؛ إذ إنها تمتلك القدرة على إغلاق مضيق هرمز، بما يمثله ذلك من خسائر اقتصادية كبيرة للاقتصاد الأمريكي والعالمي على حد سواء، أضف إلى ذلك قدرتها على استهداف القوات الأمريكية في العراق، وقدرتها كذلك على ضرب القواعد والقوات العسكرية الأمريكية في الخليج.

وإلى جانب ما تمتلكه إيران من أوراق داعمة لموقفها، تأتي المعارضة من بعض القوى الدولية ومنها الصين وروسيا لشن الحرب لتدعم الموقف الإيراني، وذلك في ظل وجود ملفات خلافية بين تلك القوى والولايات المتحدة منها: الخلاف الروسي – الأمريكي حول ملفي مستقبل كوسوفو، ونشر رادارات وبطاريات صواريخ أمريكية مضادة للصواريخ في عدد من دول أوروبا الشرقية المجاورة لروسيا، مما دعا الرئيس الروسي إلى تشبيه الخلاف بين الدولتين بأزمة الصواريخ الروسية في كوبا في مطلع الستينيات، التي اعتبرت واحدة من ملامح الحرب الباردة بين البلدين، وقد وجدت هذه الخلافات المتصاعدة بين موسكو وواشنطن صدى لها في إيران التي زارها "بوتين" مؤخرا، وشهدت اجتماعا مهما للدول المطلة على بحر قزوين، أكدت فيه هذه الدول، وروسيا في مقدمتها، على أنها لن تكون منطلقاً لحرب ضد إيران.. ومثل هذا التطور في الدور الروسي، الذي يظهر ثقة متزايدة بالنفس، مع الولايات المتحدة، يوحي بأن موسكو قد لا توافق على استخدام مجلس الأمن لتوفير غطاء قانوني دولي لهجوم أمريكي على إيران، بكل ما في ذلك من أثر على إمكانية شن الحرب.

وبالرغم من ذلك فثمة مؤشرات أخرى تدل على أن المعارضة الروسية . الصينية لحرب أمريكية على إيران قد لا تستمر إلى النهاية؛ حيث يرى البعض في موسكو وبكين أن التورط الأمريكي في الحرب، هو أمر مفيد على المدى الطويل، ليس فقط لما يمكن أن تمثله الحرب من ضرر على دور وصورة الولايات المتحدة في العالم، بل وأيضا لما يمكن أن تؤدي إليه من اندفاع إيراني وشعبي إسلامي أكبر نحو روسيا والصين.

خلاصة القول، إنه بالرغم من الضغوط المكثفة التي تواجهها إيران، وذلك لمحاصرتها في نطاقها الإقليمي والدولي، إلا أن قراءة الواقع تكشف عن أنها لم تحقق النتائج المرجوة في إثنائها عن الاستمرار في تنفيذ برنامجها النووي، مستفيدة من الفشل الأمريكى في العراق من ناحية، وعلاقاتها الوطيدة بكل من الصين وروسيا وبعض القوى الآسيوية من ناحية أخرى.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/11/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

النظام الإقليمي العربي..

تحديات الإصلاح ومعضلة الاستقرار

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

النظام الإقليمي العربي..

تحديات الإصلاح ومعضلة الاستقرار

شهد النظام العربي خلال العام2007 – بحسب التقرير الاستراتيجي العربي – جملة من التفاعلات شكلت في معظمها امتدادا للتفاعلات والتحديات الضخمة التي يواجهها النظام الإقليمي منذ سقوط نظام "صدام حسين" وبدء الاحتلال الأمريكي للعراق بتحدي الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي وتحدي الأمن والاستقرار في ضوء تصاعد التنظيمات المتشددة، وأزمة الملف النووي الإيراني، والأزمة اللبنانية، وتطورات القضية الفلسطينية، والأزمة الصومالية.

وقد ركز التقرير على مسألة الإصلاح السياسي داخل الدول العربية، من خلال عدة مؤشرات **كما يلي:**

المؤشر الأول – إصلاح المؤسسات التشريعية:

شهد منحنى إصلاح المؤسسات التشريعية في الدول العربية تصاعداً ملحوظًا في بعض الحالات، مع ثبات بعض الحالات الأخرى نتيجة ظروف وتطورات خارجية، وقد جاء تصاعد منحنى الأداء التشريعي في بعض الدول العربية على خلفية تطورات عدة مرت بها هذه الدول؛ فقد شهدت الإمارات إجراء أول انتخابات عن طريق الانتخاب المباشر، وهي انتخابات المجلس الوطني، كما شاركت المرأة بالكويت في الترشح والانتخاب لأول مرة، فيما فعلت موريتانيا السلطة التشريعية، وبقت حالات أخرى على نفس مستوى الأداء التشريعي مثل حالة العراق، نظرا لظروف احتلاله واتساع نطاق الفرز الطائفي والمذهبي به.

المؤشر الثاني – تداول السلطة:

شهدت ثلاث دول عربية (موريتانيا واليمن وجزر القمر) انتخابات رئاسية، اتسمت بتوفير الحد الأدنى من المنافسة الحقيقية.

المؤشر الثالث – إصلاح الهيئات القضائية:

لم يشهد مؤشر إصلاح السلطة القضائية في الدول العربية تطورا كبيرا خلال العام2007؛ فالحالة العربية الوحيدة التي شهدت أحداثاً مهمة في هذا الإطار هي حالة مصر، إذ ثار على ساحتها جدل واسع حول المادة 76 من الدستور التي طلب الرئيس تعديلها لإتاحة الفرصة أمام مرشحين آخرين للتقدم للترشح في انتخابات الرئاسة.

المؤشر الرابع – المشاركة السياسية:

ويقصد بها حرية تكوين الأحزاب السياسية من دون تدخل السلطات الحكومية، وحرية العمل الحزبي، ومستوى التعددية الحزبية التنافسية وحق الأحزاب في إصدار الصحف والتعبير والتظاهر والحصول على الموارد بالطرق التي يحددها القانون، وإمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة دون تدخل حكومي.. وفي السياق شهدت **الكويت** لأول مرة ترشح المرأة في الانتخابات البرلمانية، حيث تم تسجيل أعلى نسبة للناخبات في انتخابات مجلس الأمة، رغم إخفاقها، الذي يعود إلى **عاملين: أولهما:** الواقع الاجتماعي المتأصل الذي كرس لسنوات طويلة تبعية المرأة للرجل**ثانيهما:** ضعف الحملات الانتخابية للمرشحات، لاسيما في ضوء عزوف أجهزة الإعلام عن تغطية برامجهن وحملاتهن، بالإضافة إلى قصر بعض المرشحات برامجهن الانتخابية على القضايا الاجتماعية والأسرية دون الخوض في القضايا السياسية.

ويأتي **العراق** في الترتيب الثاني من حيث مؤشر المشاركة السياسية؛ حيث وصلت العملية السياسية، وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة أعوام، إلى ذروتها مع إجراء الانتخابات التشريعية في 15 ديسمبر 2005 ، والتي أكملت ملامح المشهد السياسي العراقي بين قوى قبلت الاحتلال، وقوى أخرى فضلت بديل المقاومة أو على الأقل مساندتها ومعاداة بقاء الاحتلال.

المؤشر الخامس – الحقوق والحريات العامة:

يمكن القول إن مؤشر الحقوق والحريات العامة خلال عام 2007 لم يشهد تحسناً ملحوظاً، فحالة فحالة المرونة التي بدت جلية في سياسة بعض الدول العربية تجاه ملف حقوق الإنسان وأنشطة وأنشطة منظمات المجتمع المدني قوبلت في الوقت نفسه باستمرار تعرض الدول العربية لعمليات لعمليات إرهابية صبت بالنهاية في اتجاه تشديد الإجراءات الأمنية بكل ما تعنيه من تقييد للحريات.. وفي هذا السياق، يمكن وضع الدول العربية في فئتين:

الفئة الأولى: تضم الدول التي اتخذت إجراءات تهدف إلى تحسين ملف حقوق الإنسان، وتشمل **البحرين** ؛ حيث تم التوقيع على اتفاق العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. **والمغرب**؛ إذ أعلن عاهلها تسوية الملفات الشائكة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى **قطر** التي اتخذت قرار إعادة الجنسية لبعض أفراد قبيلة "بني مرة" التي قامت الحكومة بسحب الجنسية من أفرادها عام 2005.

الفئة الثانية: تضم الدول التي شهدت ثباتاً أو تراجعا في ملف الحريات العامة، ففي **مصر** ما زال الجدل مثارا حول إلغاء قانون الطوارئ بين الحكومة والقوى السياسية، واحتمال تغييره إلى قانون الإرهاب الذي تتخوف منه معظم هذه القوى. وفي **سوريا** تم التشديد على مراكز حقوق الإنسان في دمشق، بل وإغلاق بعضها مثل مركز حقوق الإنسان، الذي نشأ ضمن المبادرة الأوروبية الديمقراطية لحقوق الإنسان. وشهدت **السعودية** تصاعدا لقضية قيادة المرأة للسيارة بعد الطلب الذي تقدمت به العديد من الكوادر النسائية، والذي رفضه مجلس الشورى.

وإضافة إلى ما سبق تناول التقرير العديد من القضايا التي سيطرت على أجندة النظام الإقليمي العربي، والتي عكست عملية إدارتها عن التراجع الواضح لأداء مؤسسات النظام على مختلف المستويات، **وكان من أبرز هذه القضايا:**

1- الساحة العراقية:

سلط التقرير الضوء على التفاعلات الحادثة على الساحة العراقية؛ حيث أصبحت ميداناً لتفاعل التطرف الديني والغلو المذهبي الشديد من جانب معظم الجماعات والميليشيات المنتمية للمذهبين الإسلاميين، فضلاً عن بعض العوامل السياسية المتعلقة بمواقفها من الاحتلال الأجنبي، وبدء الصدامات العسكرية فيما بينها بشكل قسم العراق جغرافيا بين طوائفه **الثلاث** (العرب السنة، شيعة، الأكراد) بما وضعه أمام أقاليم مستقلة تقريبا عن بعضها البعض، لا يجمع بينها سوى الوجود العسكري لقوات الاحتلال أو القوات الأمنية والعسكرية الحكومية المتحالفة معها. وبذلك لم يفشل الأمريكيون فقط في إنشاء مجتمع عصري ودولة حديثة في العراق، بل دمروا ما كان قائما فيه من وحدة مجتمعية.

2- التفاعلات الفلسطينية – الإسرائيلية:

خصص التقرير قسما خاصا للتفاعلات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وأبرزها الأزمة الداخلية التي تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، والتي نتجت عن الصعود السياسي لحركة "حماس" وتراجع حركة "فتح" على الساحة الداخلية، بالإضافة إلى استمرار جمود عملية التسوية السلمية. وقد شكلت الفترة بين تشكيل حماس حكومة بمفردها وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية إرهاصا لمرحلة جديدة من الصراع بين الجانبين، فشلت خلالها محاولات الصلح، بل وبناء شراكة أمنية بينهما، وتفاعل فيها العامل الخارجي كمحدد مهم في مسار السياسات الداخلية الفلسطينية.

وعلى مستوى إسرائيل، كانت هناك تحولات مهمة أيضا على مستوى الدولة والمجتمع، حدت من قدرتها على التعاطي الإيجابي مع مبادرة السلام العربية، بسبب الأزمة المركبة التي يمر بها نظامها السياسي وتعديلاته، وتراجع قوى سياسية تاريخية مقابل صعود قوى جديدة، وغياب نخبة سياسية قوية في إسرائيل كانت أكثر قدرة على اتخاذ قرارات حاسمة.

3- تطور الأحداث على الساحة الصومالية:

سلط التقرير الضوء على تطور الأزمة الصومالية منذ انهيار الدولة عام 1991؛ حيث صارت الصومال شاهدة على معدلات عالية من العنف المسلح، بين اتحاد المحاكم الإسلامية وتحالف أمراء الحرب المدعومين من الولايات المتحدة، وبرز الأول كقوة رئيسية مهيمنة على ساحتها، بينما تلاشى تماما نفوذ أمراء الحرب الذين كانوا الحكام الفعليين لمناطق جنوب الصومال على مدى أكثر من 15 عاما.

4- تحولات البيئة السياسية الجزائرية:

أشار التقرير إلى أن النظام السياسي الجزائري وقع في خطأ تصور أن النجاح الذي حققه في مواجهة مواجهة جماعات العنف قد جاء نتيجة عوامل تتعلق بإحكام سيطرته على السلطة، متجاهلاً في هذا هذا الإطار الدور المهم لسياق عملية المصالحة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى استقوائه على أحزاب أحزاب المعارضة والتنظيمات التي التزمت بقانون الوئام المدني.. وهذا الاستقواء أدى إلى انحسار انحسار القاعدة السياسية للنظام، بما يعني ضمنا إمكانية تجدد الأزمة الجزائرية، ولعل أحداث11 11 أبريل 2007 قد لا تشكل سوى مقدمة لتطورات أكثر سلبية.

5- التجربة الديمقراطية والموريتانية:

وهنا أكد التقرير أن التجربة الموريتانية تعد الوحيدة في العالم العربي التي شهدت تداولاً وليس انتقالاً للسلطة على المستوى الرئاسي.

6- الأبعاد الاستراتيجية لانتشار البرامج النووية العربية:

ارتبطت التوجهات العربية بشأن إقامة برامج الطاقة النووية بظهور البرنامج النووي الإيراني، وما أحاط به عموما، بصرف النظر عن الاحتمالات العسكرية التي يثيرها، حيث بدأ الاعتراف لأول مرة في الإقليم بفكرة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما بدأ تيار من التحليلات في الحديث عن ضرورة الانتقال إلى البديل النووي كمصدر للطاقة في المنطقة العربية، في ظل حقائق تدعم ذلك، فالإحصاءات والدراسات الدولية تشير إلى أن الطاقة النووية تزود دول العالم بـ 16% من احتياجاته إلى الطاقة المحركة، وتصل تلك النسبة في حالة الاتحاد الأوروبي إلى 35%، فيما تحصل دول العالم على 47% من طاقتها من البترول و 17% من الغاز الطبيعي، والباقي من الفحم ومصادر الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الشمس والرياح. كما أن عدد المفاعلات النووية في العالم يصل حاليا إلى 440 مفاعلاً نوويا سلميا، وهناك 30 مفاعلاً آخر تحت الإنشاء حاليا.

ومن هنا، بدأت الدول العربية تباعا في إعلان توجهاتها الخاصة بامتلاك مفاعلات للطاقة النووية، لإنتاج الكهرباء أو لتحلية المياه، مع تدعيم القدرات البحثية لها في الوقت ذاته، على نحو شمل مصر والسودان والأردن وليبيا والجزائر وتونس والمغرب، ودول الخليج. ويمثل إعلان قمة الكويت في العاشر من ديسمبر 2006 نقطة انطلاق للدول الخليجية بشأن امتلاك قدرات نووية للاستخدامات السلمية، في إطار برنامج نووي خليجي لا يزال الجدل يدور بشأنه في ظل أهداف تتراوح بين البحث عن مصادر جديدة للطاقة ومواجهة الاحتمالات البعيدة لنضوب النفط، وبين اكتساب الخبرة بالشؤون النووية في ظل الأوضاع المحيطة بها، مع تحييد التأثيرات الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني.

7- التطورات الاقتصادية في الدول العربية:

أوضح التقرير أنه على الرغم من النمو الاقتصادي وتوقع استمراره في الدول العربية، إلا أن هناك بعض التحديات التي يجب على المنطقة بذل ما في وسعها لمواجهتها. **أولها**: البطالة؛ حيث يحذر الكثير من الخبراء من مغبة تفشي هذه الظاهرة، واصفين إياها بالقنبلة الموقوتة التي قد تنفجر إن لم تعالج، موضحين أن المنطقة العربية تحتاج إلى أكثر من 100 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار.

ثانيها: تدني إنتاجية الصناعة العربية، خاصة وأن القطاع الصناعي هو أساس النمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات التعليم والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والمصانع، بحيث يوضع برنامج متكامل يوفر المهارات والقدرات المطلوبة للقطاع الصناعي، وضرورة خفض الضرائب المفروضة على التجهيزات والمعدات المستوردة من الخارج.

كما اهتم التقرير بموضوع التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث استمر نمو الاقتصادات الخليجية في الارتفاع على مدار السنوات الثلاث الماضية، خاصة أسعار النفط التي أتاحت فوائض مالية كبيرة تم ضخها في اقتصادات تلك الدول، مما فرض على حكومات الدول الخليجية استثمار تلك الفوائض بشكل مباشر في تطوير البنى التحتية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة المحلية.

ومن المتوقع أن تحافظ دول المجلس على أدائها الاقتصادي خلال 2008م، لأن الطفرة النفطية الطفرة النفطية سهلت على حكوماتها زيادة الإنفاق الحكومي وعززت الثقة بالاقتصادات المحلية، المحلية، مما أدى إلى حدوث طفرة استثمارية تزيد مخصصاتها التمويلية على التريليون دولار. دولار. وعلى الرغم من الطفرات النفطية المتعاقبة إلا أن هناك عددا من معوقات التنمية الاقتصادية منها أنها مازالت لا تملك قاعدة اقتصادية متنوعة، ولا تتمتع بكفاءات بشرية متميزة، رغم أن الإحصاءات توضح أن دخل الفرد بها يتراوح ما بين 12 ألف دولار و22 ألفاً و22 ألفاً سنويا، إلا أن أهم تلك المعوقات ضرورة الابتعاد عن الاقتصاد الريعي القائم على على إيرادات النفط والغاز فقط والذي استمر لأكثر من خمسين عاما، الأمر الذي جعل الاقتصادات

الاقتصادات الخليجية تعتمد على الإنفاق العام، وحرم تلك الاقتصادات من المبادرات وتوظيف وتوظيف الأموال الخاصة في مختلف الأنشطة والقطاعات.

التحدي الثالث: عدم استثمار القدرات البشرية المحلية والاستعانة بالأيدي العاملة الوافدة؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأيدي العاملة الوطنية من إجمالي قوة العمل في الدول الخليجية تتراوح بين 10% و40% على أحسن الأحوال، وهناك بالفعل عدد من المشكلات التي تواجه زيادة نسبة القوى العاملة الوطنية، **أهمها:** ابتعاد غالبية المواطنين عن القيام بأعمال ومهن محددة؛ القيم المجتمعية المتعلقة بدور المرأة في قوة العمل؛ استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة مما يدفع في اتجاه تغيير التركيبة السكانية في معظم الدول الخليجية، فلا يزال النمو في أعداد العمالة الوافدة مرتفعا ويقارب 10% سنويا، هذا بخلاف معدل النمو الطبيعي بين المواطنين، والذي يصل إلى أكثر من 3% سنويا، مما زاد من أعباء الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية.

أما التحدي الرابع فيتمثل في علميات تطوير التعليم؛ إذ ما زال نظام التعليم بعيدا عن متطلبات العلم والمعرفة التي تواكب عصرنا الحالي، وبالتالي لابد من وضع نظم تعليمية تعطينا مخرجات تعليم فاعلة.

ويكمن **التحدي الأخير** في كيفية قيام الحكومات بجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تسويق مشاريعها الأساسية والحيوية للشركات العالمية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/12/18

"بان كي مون".. وحصاد عام مضى

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain

"بان كي مون".. وحصاد عام مضى

يوافق الأول من يناير 2008 مرور عام كامل على تولي "بان كي مون" الكوري الجنوبي منصب الأمين العام للأمم المتحدة.. وخلال ذلك العام، شهدت الساحة الدولية الكثير من التطورات والأحداث أغلبها مرتبط بقضايا وأزمات أفرزتها مراحل سابقة بعضها طفا على السطح حديثاً، لتمثل في مجملها اختبارا جديا للمنظمة الدولية في ظل قيادتها الجديدة بعد أن ظلت تمثل تحديات بدت مستعصية على المواجهة في عهد من سبقوه ممن تولوا هذا المنصب.

وكان ينتظر أن تعيين أمين عام جديد قد يجدد الأمل في نجاح المنظمة الدولية بالتعاون مع المجتمع الدولي في خدمة قضايا التنمية ومنع أو الحد من الصراعات وحفظ السلم والأمن الدوليين – وأن تستطيع تحقيق نقلة نوعية في دورها، والذي بات موضع نقد بعد تراجعه تحت سطوة القوى الكبرى.. رغم أن واضعي اللبنات الأولى للمنظمة كانوا يأملون في أن يكون لها دور قائد لمنظومة التفاعلات والعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وما من شك في أن التوجه نحو تهميش دور الأمم المتحدة قد برز بوضوح مع انفراد الولايات المتحدة وظهورها كقطب أوحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واتجاهها لمحاولة الانفراد بالقرار الدولي، ولقد ظهر جليا هذا الاتجاه بعد أحداث11 سبتمبر، والتي تزامنت مع سيطرة المحافظين الجدد على الحكم في واشنطن، وهم بطبعهم لهم مشروعهم الكوني ولا يقبلون بأية قيود يمكن أن تحد من قدرة بلادهم على فرض رؤاها ومواقفها على الساحة الدولية.. لذا كان موقفهم العدائي تجاه الأمم المتحدة، والذي وصل في تطرفه إلى حد القول بعدم جدوى هذه المنظمة.

ولم تكن تلك النظرة الدونية للمنظمة سوى عنوان لمرحلة جديدة بدأتها واشنطن بتهميش دورها والعمل على تقويض دعائمها، وذلك على الرغم من أنها استغلتها كثيرا لإضفاء شرعية على أعمالها وتدخلاتها في نزاعات وأزمات شتى في استصدار قرار بشن الحرب ضد أفغانستان بذريعة حقها في الدفاع عن نفسها، ولكن فشلها في استصدار قرار يخول لها شن حرب على العراق، هو ما دفعها هي وحليفتها لندن لشن عمل عسكري منفرد ضد العراق.

وكان طبيعيا أن يتسبب ذلك الموقف الرافض لمنح الشرعية للعدوان الأمريكي على العراق في تعرض المنظمة وأمينها العام السابق "كوفي عنان" لحملة أمريكية ظالمة منها الكشف عن فضيحة "برنامج النفط مقابل الغذاء" والحديث عن تورط نجل الأمين العام فيها، وذلك لتدلل على تفشي الفساد الإداري في المنظمة، وإثبات أنها بحاجة إلى الإصلاح، وهو ما كان يهدف بالدرجة الأولى إلى التشكيك في مصداقيتها وإثارة الشبهات حول كبار موظفيها.

وبالطبع لم تكن الحملة إلا بسبب محاولة "أنان" – بصفة خاصة خلال فترة ولايته الثانية –خلق شخصية للمنظمة ككيان دولي هو الأكبر على الساحة الدولية، ومطالبته بمواجهة وإيجاد حلول للعديد من القضايا، علاوة على سعيه لإيجاد علاقات دولية أكثر توازنا.. رغم قناعته الخاصة بصعوبة تحدي أمريكا أكبر عضو مساهم في ميزانية المنظمة.

إذن جاء تعيين الأمين العام الجديد في توقيت بالغ الحساسية بالنظر لجملة التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، سواء بالنسبة لدورها الدولي أو بالنسبة لحاجتها إلى إصلاح هياكلها الإدارية والسياسية من ناحية ثانية، أو بالنسبة لعلاقتها بالولايات المتحدة وموقف الأخيرة منها من جهة ثالثة.

ولعله ليس بغريب أن يأتي اختيار "كي مون" – وفقاً لخبرة الشهور الأخيرة من ولاية "كوفي أنان" – بتأييد واضح من جانب الولايات المتحدة التي سعت لإيجاد توافق بين الدول الكبرى في الأمم المتحدة على شخصه، باعتباره يمتلك خبرة سياسية اكتسبها من عمله كوزير خارجية لكوريا الجنوبية، ومشاركته في إدارة محادثات السنوات الأخيرة لحل أزمة الملف النووي لكوريا الشمالية..ولكنه لا يمتلك خبرات في مناطق اخرى من العالم ومنها الشرق الأوسط.

ونظرا لذلك الدور الأمريكي في تزكية اختيار "كي مون" كان من الطبيعي أن تثور تساؤلات عن حدود استقلاليته والسياسة المتوقع أن ينتهجها ومدى توافقها أو اصطدامها مع سياسات ومواقف واشنطن.

وكان مثيرا أن يأتي الرد على هذه التساؤلات سريعا، وبصورة عملية تشير إلى أنه من الصعب الصعب حدوث صدام بين الأمين العام وأمريكا، وهو حريص على تحقيق مصالحها، وهو ما ظهر بوضوح ظهر بوضوح في تعييناته في مناصب الأمناء المساعدين؛ فقد عين الدبلوماسي الأمريكي "لين

باسكو" في منصب الأمين المساعد للشؤون السياسية رغم ما يثار من شكوك حول قدرته على العمل العمل بحياد وموضوعية والنأي بنفسه عن مواقف وسياسات بلاده، بالإضافة إلى تعيينه "جون هولمز" البريطاني مساعداً للأمين العام ومنسقاً للشؤون الإنسانية والإغاثة الطارئة رغم محدودية محدودية خبرته بأعمال الإغاثة.

وكلا المثلين "باسكو" و"هولمز" يثيران الشكوك بشأن ما سبق وتعهد به "كي مون" حين تولى منصبه بشأن جعل معياري الكفاءة والنزاهة هما الأساس في تعيين القائمين على شؤون المنظمة الدولية وموظفيها وليس معيار الجنسية، وهو ما يؤشر إلى إمكانية تأثره في سياساته ومواقفه حيال الأزمات والقضايا الصعبة بمواقف وسياسات الدول الكبرى التي ينتمي إليها كبار مساعديه خصوصا، وأنه أغفل تعيين مساعدين له ينتميان إلى المناطق التي بها صراعات وأزمات مستديمة وفي مقدمتها الشرق الأوسط.

والمتابع لأداء الأمين العام وسياساته ومواقفه خلال العام المنصرم، يمكنه أن يلمس توافقها الواضح مع سياسات ومواقف واشنطن وذلك من منطلق قناعته الخاصة بأن نجاح هذا الكيان يبقى مرهوناً بالتعاون بين الجانبين من خلال شراكة حقيقية تحقق مصالحهما.

وإذا استعرضنا الأجندة الدولية لـ "بان كي مون" خلال العام 2007 وأبرز الملفات والقضايا التي احتلت أولوية في سلم اهتماماته سنلاحظ أن قضايا منطقة الشرق الأوسط والتي تتورط فيها أمريكا بشكل أو بآخر (النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، العراق، دارفور، لبنان، الصومال، الملف النووي الإيراني) جاءت في المقدمة تليها قضايا التنمية، ثم مشاكل الفقر والأمية والصحة والتغيرات المناخية، وأخيرا حقوق الإنسان.

وبإلقاء الضوء على مواقف وسياسات الأمين العام حيال تعقيدات منطقة الشرق الأوسط- سيلاحظ أنها جاءت لحد كبير انعكاسا وصدى لمواقف الولايات المتحدة والغرب، وإن حاول أن يبدو أكثر حركة وأكثر انغماسا في هذه القضايا مقارنة بسلفه "كوفي أنان"، وإن ظلت هناك حدود للحركة المرهونة – بدرجة كبيرة – بما تسمح به القوى الكبرى وتحديداً واشنطن.

ومع ذلك لم يبد الأمين العام- على مدى عام كامل- نفس الدرجة من الاهتمام لجميع قضايا وأزمات وأزمات المنطقة- ولكن من الواضح أنه يضع أولويات في أجندته؛ حيث نجد اهتماما ملحوظاً من

من جانبه بأزمة دارفور يليها أزمة العراق ثم النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ثم لبنان، **وهو ما ما سنركز عليه في التناول التالي:**

1- أزمة دارفور:

من اللافت أن "كي مون" وضع تفسيرا للصراع في هذا الإقليم- نشره بمقال في صحيفة "واشنطن بوست" في 2007/6/16- عكس فيه رؤيته الخاصة له، فهو لا يميل إلى اختزاله في صورة صراع سياسي عسكري، ولكن يرجعه لظروف بيئية مرتبطة بتنافس قبائل البدو العربية مع المزارعين الأفارقة على المراعي ومواردِ المياه؛ نتيجة لتغير الظروف المناخية وانتشار الجفاف بالإقليم، وهو ما يتطلب – من وجهة نظره- علاوة على إقرار تسوية سياسية بين الأطراف المتنازعة، ونشر قوات حفظ السلام – تبني خطة شاملة لتنمية الإقليم تتطلب تضافر المجتمع الدولي لتنفيذها بتوفير الموارد اللازمة لها.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التفسير للصراع يتناقض مع التوجه الأمريكي- الغربي الذي يعتبر الصراع نوعا من التطهير العرقي من جانب حكومة السودان ضد المزارعين ذوي الأصول الأفريقية، ومع ذلك، لم يهتم الأمين العام بمعالجة أسباب المشكلة – كما فسرها – ومال لتبني التوجه الأمريكي بإلقاء المسؤولية على الحكومة فيما يتعلق بزعزعة الأمن في الإقليم، وقد عمد في تحركاته إلى ممارسة الضغوط عليها لتنفيذ اتفاق "الدعم الثقيل" بمراحله المختلفة والقاضي بنشر 24 ألف جندي في الإقليم.

وقد نشب خلاف بين الأمم المتحدة والخرطوم بشأن كبر حجم القوات التي ترغب في نشرها بالإقليم؛ حيث ترى الأخيرة أن الاتحاد الأفريقي بقواته البالغ عددها 7 آلاف جندي قادر على القيام بالمهمة إذا تلقى التمويل اللازم.. وأيضا نشب خلاف حول قيادة القوات، إذ ترغب الخرطوم في تولي الاتحاد الأفريقي القيادة، في حين طالبت المنظمة الدولية بتوليها.

ولأنه يعتبر أزمة دارفور اختبارا لقدرة المنظمة على النهوض بدورها ومهامها، فقد سعى "كي مون" في تحركاته بشأنها إلى إتباع تكتيكات معينة **من قبيل:**

– إدانة الموقف السوداني في المحافل والمناسبات المختلفة، فقد دعا قادة الاتحاد الأفريقي في مؤتمر مؤتمر أديس أبابا في 2007/1/30 إلى حل معضلة رفض الخرطوم نشر قوات الأمم المتحدة في الإقليم،

في الإقليم، كما اجتمع مع الرئيس "عمر البشير" بقمة الرياض العربية 28-2007/3/29، حاول حاول إقناع البشير بالموافقة على نشر القوات الأممية، كما حث متمردي دارفور الذين لم يوقعوا على يوقعوا على اتفاق أبوجا للسلام (مايو 2006) على الانضمام إليه، وطالب بموافقة جميع الأطراف الأطراف على نشر قوات أفريقية أممية مشتركة في الإقليم.

- اتهام النظام السوداني بإحلال الفوضى وممارسة الإبادة الجماعية، فتقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان وبعثة المنظمة في السودان الصادر في2007/1/18 زعم بتورط حرس الحدود السودانيين في شن هجمات على بعض القرى بالإقليم على خلفية إثنية، وذلك منذ بدء شهر يناير 2007.

- تعيين "فرانسيس دينج" مستشارا خاصا للأمين العام لمنع جرائم الإبادة الجماعية بدارفور، وهو سوداني جنوبي من المؤيدين البارزين لمشروع نظامين بدولة واحدة، والذي قامت عليه اتفاقية نيفاشا بين الحكومة السودانية والجبهة الشعبية لتحرير السودان.

- التلويح بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على السودان، وتوسيع حظر بيع الأسلحة له، ومنع طلعات الطيران على دارفور، وكذلك منع عدد كبير من الشركات منها شركات نفطية، من الاتجار أو إجراء تعاملات مالية مع الولايات المتحدة وذلك لتسريبها معلومات حول سعي أمريكا وبريطانيا لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات على الخرطوم.

- المطالبة بتنفيذ القرار " 1593" الخاص بمحاكمة المتورطين في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بدارفور، ومنهم "أحمد هارون" وزير الشؤون الأمنية السابق، و"علي كوشيب" أحد قادة ميليشيا الجنجويد.

وجاء التطور السريع للأزمة بعد قبول الرئيس عمر البشير في 2007/6/12، خطة نشر القوة المشتركة (23 ألف جندي) لتحل محل قوة الاتحاد الأفريقي7(آلاف جندي)، وتدعمت هذه الموافقة بصدور قرار مجلس الأمن رقم 1769 في 2007/7/31 والذي بمقتضاه سيتم نشر هذه القوة في منتصف 2008، وقد أكد الرئيس السوداني التزامه واستعداده تسهيل نشر هذه القوة.

بيد أنه مع تطور الأحداث ظهرت مشاكل خاصة بتجهيز القوات بالمعدات العسكرية اللازمة، علاوة على حاجتها لوحدات نقل وإمداد وتموين، هذا بالإضافة إلى الخلاف حول الاستعانة بقوات غير أفريقية ضمن القوة المشتركة.. ولقد سعت المنظمة الدولية في نفس الوقت للبحث عن حل سياسي وتم تكليف "جان إليسون" ممثل الأمين العام بالسودان بالبدء في حوار سياسي بين زعماء المتمردين والحكومة السودانية ينتهي بمفاوضات السلام..

وقد قام "كي مون" بزيارة للسودان في 2007/9/6 . هي الأولى منذ توليه منصبه . لبحث الصورة النهائية لوضع القوات المشتركة ومن أجل الإعداد الجيد لجولة الحوار بين الخرطوم والمتمردين في طرابلس، والتي انعقدت في 2007/10/27 لتشجيعهم على الانضمام لاتفاق أبوجا، ولكنها واجهت مصاعب لرفض بعض الفصائل المشاركة فيها.

2. الأزمة العراقية:

يلاحظ أنه في بداية تولي "كي مون" مهام منصبه أعلن أن العراق يشكل القضية المركزية بالنسبة للمجتمع الدولي، وأكد اعتزامه بالعمل على إعادة الاستقرار إليه، ودفع جهود إعادة إعماره، ولكنه عاد وتراجع عما التزم به بالنسبة للشق السياسي، وأعلن خلال زيارته الأولى لبغداد في مارس 2007 أن نطاق المساعدة المحتملة اقتصادي اجتماعي أكثر منه سياسي، وهو تراجع بدا مفهوما؛ ربما لعدم رغبته في توريط المنظمة بأية التزامات في هذا البلد؛ نظرا لتدهور حالته الأمنية خصوصا وأن تجربة تفجير مقر المنظمة في بغداد أغسطس 2003 ظلت ماثلة في الأذهان فضلاً عن أن القيام بدور سياسي بهذا البلد مرهون بإرادة واشنطن.

ولقد أدرك "كي مون" بنفسه خطورة الوضع الأمني في العراق خلال زيارته المشار إليها– حين سقطت قذيفة هاون قرب مكان تواجده بمؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي"، ومع ذلك لم يلتفت الأمين العام لهذه الفوضى الأمنية التي تسبب فيها الاحتلال وادعى في حديث لصحيفة ألمانية في يوليو 2007 أن الولايات المتحدة لعبت دورا مهما في استقرار العراق و"لابد أن نقدر التضحيات التي قدمتها"، متجاهلا الدمار الذي حل بالعراق أرضا وشعبا، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خشيته من غضب واشنطن وعدم رغبته في تكرار تجربة من سبقوه في منصبه.

ولقد اقتصر دور الأمين العام في حل مشكلة اللاجئين العراقيين (4 ملايين عراقي)، على الدعوة لعقد مؤتمر دولي لبحث سبل دعم هؤلاء اللاجئين، وهو ما تم بالفعل يوم 2004/4/17، طالب الأسرة الدولية بفتح أبوابها لهم. أما بالنسبة لقضية إعادة الإعمار فقد دعا المجتمع الدولي لدعم الخطة الخمسية التي تتجسد في اتفاق مع العراق لتقديم الدعم الدولي له على المستويات الاقتصادية والسياسية والفنية مقابل تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية، وقد اقتصرت نتائج العهد الدولي حول العراق في بداية مايو 2007 على تعهدات بشطب 30 مليار دولار من الديون المستحقة عليه.

ولعل التطور الأهم بالنسبة لموقف "كي مون" من العراق ودور الأمم المتحدة فيه، يتمثل في الضغوط التي مارستها واشنطن عليه وعلى المنظمة للقيام بدور أكبر في هذا البلد.. وهو توجه جديد عكس . بدرجة كبيرة . المأزق الذي تواجهه هناك، وقد أدت هذه الضغوط إلى إصدار مجلس الأمن القرار (1770) في أغسطس 2007 الذي مدد مهمة بعثة المنظمة لمدة عام وسمح بزيادة عدد موظفيها إلى 95 موظفًا بدلاً من 65، علاوة على توسيع نطاق ولايتها وتحديد مهام واضحة لها بمعالجة الوضع السياسي، إضافة إلى تسهيل الحوار بين العراق ودول الجوار.

ولم يكن هذا التوسيع لدور المنظمة يعني سوى رغبة من واشنطن في التحلل من جزء مهم من حمل العراق الثقيل وتوريط الأمم المتحدة لتتحمل مسؤولية الفشل، خصوصا أنها غير مؤهلة لحمل أعباء هذه المهمة وما أنيط بها من دور أكبر من حجم بعثتها ومن إمكاناتها المتاحة، كما أن تدهور الوضع الأمني يجعل حركتها ميدانيا محدودة رغم التطمينات الأمريكية بهذا الشأن.

3 . النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي:

على مدى عام كامل، لم يختلف موقف "بان كي مون" عن موقفي الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين اللتين تؤكدان على مبادئ الرباعية الدولية (الاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بالاتفاقات السابقة معها، ونبذ العنف) لتسوية القضايا الخلافية بين إسرائيل والفلسطينيين.. ومع ذلك، وصف تشكيل حكومة

تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بأنها تمثل تطورا إيجابيا، وإن أعرب فيما بعد عن خيبة أمله لعدم لعدم توافق التزاماتها مع المبادئ المذكورة.

ولقد اكتفى الأمين العام حيال الأحداث التي شهدها قطاع غزة في يونيه 2007 – والتي أسفرت عن سيطرة حركة "حماس" على القطاع – بإبداء القلق حيال الأزمة الإنسانية التي يشهدها القطاع، ولكنه في نفس الوقت رفض تخصيص بند مستقل في آلية عمل مجلس حقوق الإنسان . التابع للمنظمة . لأوضاع حقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي أقرها المجلس في اجتماعات دورته الخامسة في 2007/6/21، ولعل تلك المواقف المتتابعة والمتناقضة للمنظمة الدولية وأمينها العام تكشف بدرجة كبيرة إلى أي مدى ضعفت مصداقيتها وتلاشى دورها أمام سطوة الولايات المتحدة وانفرادها التام بملف عملية السلام في الشرق الأوسط لدرجة دفعت مبعوثها السابق "ألفارو دي سوتو" يصف – في تقريره الأخير قبل استقالته – الدبلوماسية المتبعة في المنطقة بالفشل لاعتمادها على فرض الحصار والمقاطعة على الحكومة الفلسطينية.

والمثير، أن نفس الموقف الغاضب عبر عنه "جون جودارو" مقرر حقوق الإنسان في فلسطين في 2007/9/29 حين اتهم "بان كي مون" والطاقم الذي يعمل معه بالانحياز لإسرائيل وفق تعليمات من واشنطن.. وعاد "جودارو" في2007/10/15 ليطالب الأمم المتحدة بالانسحاب من الرباعية الدولية للسلام ما لم يأخذ المجتمع الدولي حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية على محمل الجد، واتهم اللجنة الرباعية بالتأثر بالنفوذ الأمريكي، وانتقد الغرب لدعمه حركة "فتح" ومقاطعة حركة "حماس".

وبطبيعة الحال، كان انفراد الولايات المتحدة بالدعوة لمؤتمر "أنابوليس" للسلام في2007/11/30 2007/11/30 فرصة مناسبة للكشف عن ضآلة وتراجع دور المنظمة الدولية فيما يتعلق بعملية بعملية السلام في الشرق الأوسط؛ إذ كان من المفترض أن تتولى هي الدعوة للمؤتمر باعتبارها باعتبارها صاحبة القرارات الخاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي والمسؤولة عن تنفيذها لأنها لأنها وحدها التي تمثل الشرعية الدولية والمؤتمنة على السلم والأمن الدوليين، وهو ما يعني تخلي تخلي المنظمة عن دورها في ظل أمينها العام الحالي وتحولها لمنظمة عاجزة عن تحمل مسؤولياتها.

مسؤولياتها.

4 . الأزمة اللبنانية:

شهدت الشهور الأولى من تولي "بان كي مون" مهام منصبه – تفاقم الأزمة اللبنانية، ولقد قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي في تأجيج هذه الأزمة من خلال إقرارها المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة المتورطين في جريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق "رفيق الحريري" بعد ضغوط أمريكية وبريطانية وفرنسية.

ولقد أثار تشكيل المحكمة علامة استفهام كبيرة حول مصداقية المنظمة الدولية، خاصة أن لغة القرار يمكن أن تكون ملزمة من دون وضعها تحت الفصل السابع، كما يمثل تشكليها تعديا على ميثاق المنظمة الدولية؛ إذ يتيح هذا الفصل استعمال القوة، ما يعني أنه يستند للمسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين أي أن المحكمة ستقوم تحت تهديد السلاح بتنفيذ قراراتها، وهو ما يعطي إشارات بوجود مخطط يستهدف أمن لبنان الداخلي وعلاقاته الإقليمية.

ولأن الخطوط في لبنان متشابكة، فإن الأمم المتحدة معنية بدرجة كبيرة بمتابعة العديد من القرارات الأخرى الخاصة بهذا البلد من قبيل القرارين "1559" و"1701"، ففي تقريره الرابع بشأن القرار "1701" في آخر يونيه2007 عبر "كي مون" عن أسفه للفشل في التوصل لوقف دائم لإطلاق النار ولعدم إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، للانتهاك الإسرائيلي المستمر للأجواء اللبنانية، ودعا لنشر خبراء في أمن الحدود لدعم الأجهزة الأمنية اللبنانية وقدرتها على وقف تهريب الأسلحة من سوريا.

ورغم أنه اتهم من جانب أطراف لبنانية بالتقاعس عن تطبيق القرار رقم (1559) (الخاص بنزع سلاح الميليشيات) وأنه يتواطأ مع المعارضة و"حزب الله" إلا أن تقريره السادس الصادر في أواخر أكتوبر 2007 بشأن القرار طالب سوريا وإيران . حلفاء حزب الله . بدعم الحوار السياسي لتأكيد اعتزام جميع الأطراف نزع سلاح الميليشيات اللبنانية بما فيها "حزب الله" تنفيذًا للقرار، وأفاد في تقريره أن إعادة "حزب الله" بناء قدراته العسكرية يعد أمرا مثيرا للقلق وأن إعادة تسلح الأحزاب والتدريب العسكري يمثل انتهاكًا للقرار.

ولم تكن المنظمة الدولية وأمينها العام بعيدين عن أزمة الاستحقاق الرئاسي اللبناني.. ففي منتصف منتصف سبتمبر 2007 أيد "كي مون" مبادرة رئيس مجلس النواب اللبناني "نبيه بري" لحل هذه

هذه الأزمة، والتي أبدى فيها استعداد المعارضة للتخلي عن مطالبها بحكومة وحدة وطنية قبل انتخابات الرئاسة، مقابل موافقة الأغلبية النيابية على انتخاب الرئيس بموجب نصاب ثلثي أعضاء أعضاء المجلس ليتم التوافق بعد ذلك على اسم الرئيس، كما طالب في تقريره سالف الذكر عن القرار القرار (1559) بأن تكون الانتخابات الرئاسية بمثابة صفحة جديدة للبنانيين، وأنه لا ينبغي أن يكون هناك فراغ سياسي على مستوى الرئاسة، مؤكداً على ضرورة تمتع الرئيس بأوسع قبول ممكن.

واللافت أن هذه الأزمة احتلت حيزاً مهما خلال زيارة الأمين العام للبنان في 2007/11/17؛ حيث أكد في تصريحاته أن اللبنانيين سينتخبون رئيسهم دون عنف، ودعا لانعقاد البرلمان لانتخاب رئيس جديد في الموعد المحدد، مؤكداً أن المجتمع الدولي سيعترف بأي رئيس يتم انتخابه بموجب الدستور والشرعية.

وهكذا.. يبدو مما سبق أن المواقف التي اتخذها والاهتمام الذي يبديه بالأزمة اللبنانية بكل تفريعاتها، إلا صدى للاهتمام الغربي بالشأن اللبناني بعد أن أصبح لبنان بالنسبة له، ساحة لمواجهات مع أطراف إقليمية في صراع بسط النفوذ والسيطرة على المنطقة.

5 . الأزمة الصومالية:

يلاحظ أن "كي مون" لم يبد اهتماما واضحا بالتطورات التي شهدها الصومال في بدايات العام 2007، فقد تعرض لقصف جوي أمريكي يومي 8 و10 يناير بذريعة وجود عناصر إرهابية من تنظيم "القاعدة"، ولم يدن ذلك رغم أنه يعد انتهاكاً للسيادة الصومالية، كما لم يداحتلال القوات الأثيوبية ومحاربتها قوات المحاكم الإسلامية بالنيابة عن الولايات المتحدة.

وقد اكتفى بدعوة المسؤولين الصوماليين للدخول في عملية مصالحة تضم كافة الأطراف الصومالية بمن فيهم الإسلاميون المعتدلون وزعماء القبائل للخروج من هذا الوضع المتأزم، كما بعث مساعده للشؤون السياسية "لين باسكو" في زيارة للصومال يوم 2007/6/8؛ ليؤكد تضامنه مع شعب الصومال، ويحث قيادات الحكومة الانتقالية على تمديد المصالحة مع خصومها.

وأيضا قام مندوب المنظمة الدولية الخاص بالصومال "أحمد ولد عبد الله" أثناء لقائه مسؤولي الحكومة الصومالية، بالدعوة لمعاودة إطلاق المصالحة الوطنية، وبحث معهم نتائج مؤتمر المصالحة الذي عقد في يوليو وأغسطس بمقديشيو، ودعا إلى تطبيق توصياته.

وفي الوقت الذي تتردد فيه الأمم المتحدة في نشر قوات دولية بالصومال بسبب خسائر قوات حفظ السلام عام 1993 ، وأيضا في الوقت الذي أذن مجلس الأمن للاتحاد الأفريقي بنشر قوة 8 آلاف جندي لم يصل منها سوى 1700 جندي بسبب مشاكل التمويل . تبذل بريطانيا محاولات لإحلال الأمم المتحدة محل الاتحاد الأفريقي من خلال مشروع قرار يدعو فيه "كي مون" إلى تقديم خطة لدعم قوة الاتحاد الأفريقي بهدف تمكين المنظمة الدولية من تحقيق تواجد أكبر في هذا البلد.

6 . أزمة الصحراء الغربية:

عندما تولى "كي مون" المسؤولية أبدى اهتمامه بملف الصحراء الغربية الذي وصفه بأنه واحد من أقدم الملفات على مائدة الأمم المتحدة، وبدأ أولى خطواته في هذا الاتجاه في فبراير 2007 بتعيين الهولندي "بيترفان فالسوم" رئيسا لبعثة الأمم المتحدة بالإقليم (مينورسو) خلفاً للإيطالي "فرانسيسكو بانتاجلي". وقد حث أطراف النزاع خلال قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في مارس 2007 – على بدء حوار في سياق مفهوم الحل السياسي الذي أقره مجلس الأمن، وجعل تحركه مرهونا بمدى ملاءمة مبادرة المغرب الخاصة بالحكم الذاتي لصيغة الحل السياسي الذي يتبناه، وقد دعا في تقرير لمجلس الأمن في أبريل 2007 المغرب وجبهة "البوليساريو"– الطرفين الرئيسيين للنزاع – للتفاوض دون شروط مسبقة للتوصل لحل عادل ودائم ومقبول يسمح بتقرير مصير الشعب الصحراوي، مطالبا الدول المجاورة المشاركة في هذا الحوار والمفاوضات حول المسائل التي تخصها، موصيا بتمديد مهمة القوة الدولية لمدة ستة أشهر.

وقد قام "فان فالسوم" بجولة في دول النزاع لتحديد أجندة المفاوضات، والتي ستكون في إطار قرار قرار مجلس الأمن "1754" الذي يحث على إجراء مفاوضات بين طرفي النزاع، ثم عاد "مون" في "مون" في تقرير آخر لمجلس الأمن في 2007/10/24 ليعرب عن أسفه لعدم التوصل لاتفاق على

على موعد استئناف المفاوضات بعد جولتين من المفاوضات في يونيه وأغسطس 2007، واعتبر واعتبر وجود بعثة "منيورسو" أساسيا لاستمرار وقف إطلاق النار، كما أوصى بتمديد مهمتها حتى أبريل 2008.

ومن الواضح أن مهمة "كي مون" ستكون صعبة في إقناع الطرفين بقبول حل يرضيهما في ظل تمسك كل منهما بطرحه الخاص بحل الأزمة، ففي الوقت الذي تصر فيه الرباط على خيار الحكم الذاتي الواسع، تصر البوليساريو على خيار الاستفتاء لتقرير مصير الإقليم وإمكانية تقديم ضمانات للمغرب بشأن أمنها واستغلال الموارد الطبيعية للإقليم.

7 . الملف النووي الإيراني:

على الرغم من دور "بان كي مون" البارز حين كان وزيرا لخارجية كوريا الجنوبية فيما يتعلق بنجاح المحادثات السداسية الخاصة بالملف النووي لكوريا الشمالية، إلا أنه لم يحاول استغلال خبرته في هذا الشأن بعد توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة كي يخلق للمنظمة دورا في إيجاد حل لأزمة الملف النووي الإيراني.. واكتفى بأن تقوم المنظمة ومجلس الأمن تحديدا بدور المصدق على مواقف القوى الكبرى، من خلال تمرير القرارات العقابية التي تضغط على إيران من أجل وقف برنامج تخصيب اليورانيوم وأبرزها القراران: "1737" و"1747".

والملاحظ أن أغلب تصريحاته بشأن هذا الملف، جاءت في غاية التشدد متجاهلا إسرائيل ومواقفها الرافضة لكل القرارات الدولية؛ حيث أكد على ضرورة إسراع إيران بتطبيق القرارات الدولية وتسوية المسائل العالقة بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والترويكا الأوروبية للتأكد من الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

وفي الوقت الذي يبدي فيه تشددا حيال ضرورة الالتزام الإيراني بالقرارات الدولية نجد الولايات الولايات المتحدة تتبع سياسة هدفها تهميش دور الأمم المتحدة في هذه القضية من قبيل ممارستها ممارستها ضغوطاً على حلفائها وأصدقائها لفرض عقوبات اقتصادية كبيرة تؤثر على إيران خارج خارج إطار المنظمة، نتيجة للصعوبات التي تواجهها لإصدار قرار ثالث من مجلس الأمن بفرض مزيد

بفرض مزيد من العقوبات ضدها بسبب المعارضة الروسية والصينية لذلك بحجة أن قرارا جديدا يزيد جديدا يزيد التوتر معها ويغلق الباب نهائيا أمام المفاوضات.

ومن الواضح في ضوء الاستعراض السابق لمواقف وسياسة "بان كي مون" . خلال العام الأول من قيادته للأمم المتحدة . حيال أزمات وقضايا منطقة الشرق الأوسط . والتي تعد الأبرز على الساحة الدولية . أن المنظمة لم تشهد تحولاً مهما في اتجاه تفعيل دورها، وإذا كان قد أبدى اهتماما ببعض القضايا والأزمات (مثل دارفور أو العراق) فإن هذا الاهتمام مرتبط إلى حد كبير بمصالح القوى الكبرى – وتحديدا الولايات المتحدة – وذلك من أجل خلق غطاء دولي وإعطاء شرعية لسياستها التدخلية في المنطقة، وأيضا إشراكها في المسؤولية وتحميلها توابع الفشل عند الضرورة.

وأخيرا يبدو أن المنظمة الدولية مازالت تحت قيادة "كي مون" تقوم بدور التابع للولايات المتحدة، ويبدو أنه قد تعلم من دروس وتجارب سابقيه، وهو يعلم جيدا أن أحد الشروط الأساسية للتجديد له لولاية جديدة هو التصديق على سياسة واشنطن، ومن ثم فإن أية محاولة لتقوية كيان المنظمة وخلق شخصية مستقلة لها لتصبح ذات دور قوي وفاعل على الساحة الدولية سيكون مصيرها الفشل لأنها ستجابه بقوة من جانب واشنطن التي ترفض أن يكون هناك شريك قوي ينازعها في إدارة العالم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/12/26

البحرين عام 2007

الأمن الوطني

البعد الأمني.. هو أحد الأبعاد الرئيسية في المنظور الاستراتيجي للقيادة البحرينية، ليس فقط لأن الأمن هو حق أساسي للمواطن وحق أساسي للمجتمع، ولكن أيضا.. لأنه ضرورة للاستقرار الذي يمثل شرطًا ضروريا للتنمية.. وخاصة في دولة مثل البحرين التي تنشط سياساتها الاقتصادية لترويج السياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.. الخ، حتى تستطيع أن تعبر الممر الضيق الذي يحاصرها فيه الشح النسبي لمواردها الطبيعية، وهكذا.. فإن الأمن والاستقرار يتحولان وفي دولة البحرين إلى أصل رأسمالي ينبغي الحفاظ عليه ودعمه للدفع بمعدلات النمو إلى أعلى.. ومن ثم تأمين رخاء المجتمع والارتقاء بمستوى معيشة مواطنيه.. كل مواطنيه؟.

لا تنمية بدون أمن.. مقولة لا تنفرد بها الاستراتيجية البحرينية وحدها احتكاما إلى معطياتها.. ولكنها مقولة اعتمدتها تجارب دول سبقت البحرين في مضمار التقدم، وبعضها دول كبرى كدرس مستفاد، ففي وثيقة استراتيجية الأمن الأوروبية الصادرة في ديسمبر 2003، أقرت دول الاتحاد الأوروبي بأن الأمن هو الشرط المسبق للتنمية، وإذا قبلنا بالمقولة . وهي صحيحة . فإن علينا في السياق أن نرتب عليها مقولة أخرى . وهي صحيحة أيضا . بأن الأمن هو مسؤولية الجميع.. مسؤولية المجتمع المدني كشريك في التنمية.. مسؤولية الجمعيات السياسية كشركاء في الفعاليات السياسية، ومسؤولية كل المواطنين كشركاء في الوطن.

مسؤولية الجميع في الحفاظ على الأمن تقتضي – أولاً – تفهمهم لضرورات الأمن وعدم المساومة عليها، ومن ثم – ثانيا – تفهمهم لإكراهات قد يجد رجال الأمن

أنفسهم مضطرين إليها للقيام بواجباتهم، إنها إكراهات عرفها رجال الأمن في دول متقدمة كبريطانيا.. مثالاً، والتي شرعت لأجهزتها الأمنية حق استخدام بعض أدوات الدفاع الوقائي مثل الغازات المسيلة للدموع ورصاصات شل الحركة.. إلخ، ومن البديهي أنه لن يكون مقبولاً على الإطلاق أن تكون الإكراهات مبررا لإزاحة سلطة القانون وتعطيلها أو للتعدي على حقوق الإنسان واستلابها أو لقمع حرية التعبير ومصادرتها، ولكن لن يكون مقبولاً أيضا.. أن تشل إرادة الفعل ورد الفعل للأجهزة الأمنية، وأن تجد يدها مقيدة في لحظة قد تسقط فيها الخطوط الفاصلة بين حق الحرية ومحظور الفوضى، بين حق التعبير ومحظور الانفلات، بين حق الأمن ومحظور اللا أمن.

الخطوط الفاصلة بين الحقوق والمحظورات هي . ثالثًا . ما ينبغي أن يتفهمه الجميع إعمالاً لمسؤوليتهم حفاظًا على الأمن، إنها مسؤولية لا تدعو أحدا إلى الصمت تجاه ممارسات أمنية . هنا أو هناك . قد تبدو جائرة أو متعسفة، ولكنها في نفس الوقت تدعو الجميع إلى دعم رجال الأمن وهم يؤدون واجبهم حتى لا يجدوا أنفسهم أسرى لحالة ارتباك في مواجهة موقف قد يهدد استقرار المجتمع.. ارتباك يبرره تخوفهم من انتقادات تنتظرهم مسبقًا عندما يبدأون الحركة لاحتواء الموقف، ويبرره . كذا . تخوفهم من إحساس بقصور الأداء إذا لم يبادروا بالحركة وفقًا لتقديراتهم، ولن يسلموا بعده من الانتقادات أيضا، وفي الحاصل سوف يعانون إحباطًا.. وسوف يدفع ثمنه الجميع.

وعلى مدى عام 2007 كان للأجهزة الأمنية البحرينية دورها الإيجابي والفعال في التعامل مع العديد من الظواهر والقضايا التي هددت أمن المجتمع، وبالتالي.. استقراره، مثل ظاهرة الإرهاب وقضايا الفساد وظاهرة المخدرات والجرائم المعلوماتية والإفرازات السلبية للطائفية، كما كان لها فعالياتها الداخلية والخارجية.

فعلى صعيد ظاهرة الإرهاب، وعلى الرغم من أن المملكة لم تشهد خلال هذا العام أو قبله أيضا أعمالاً إرهابية مباشرة، إلا أن الجهود الحكومية لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ومحاربة أسبابه ودوافعه، تواصلت أمنيا، ومن أبرزها قرار وزير الداخلية في مارس والخاص بتعديل اختصاصات الوحدة المنفذة لأحكام قانون حظر ومكافحة غسل الأموال، بحيث يضاف تمويل الإرهاب إلى مسمى واختصاصات الوحدة، وكذلك ورشة العمل التي نظمها "معهد الدراسات القضائية والقانونية " بوزارة العدل والشؤون الإسلامية في الفترة من 12–14 نوفمبر حول : "الإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب"، في حضور عدد من أعضاء النيابة العامة ومشاركين من وزارتي الخارجية والداخلية ودائرة الشؤون القانونية ، هذا فضلاً عن الدعوة التي وجهها وزير الداخلية لعلماء الدين والأئمة وخطباء المساجد لمساعدة السلطات في حماية الشباب من الأفكار المتطرفة.

أما بالنسبة لظاهرة غسل الأموال، فقد واصلت الأجهزة الأمنية جهودها لمكافحتها، بداية من القرار الوزاري والذي يلزم المسافرين الداخلين إلى المملكة والخارجين منها بالإفصاح عن الأموال النقدية والمعادن الثمينة التي بحوزتهم، طبقاً لما نص عليه "قانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، مع توقيع عقوبة حبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو غرامة لا تتجاوز 20 ألف دينار أو العقوبتين معا على المخالفين لأحكام القرار، مرورا بالدورة التدريبية التي نظمتها كلية تدريب الضباط بالأكاديمية الملكية للشرطة في أكتوبر 2007 حول "مكافحة غسل الأموال والاحتيال" ، وانتهاء بالمشاركة البحرينية الفعالة في العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية المعنية بمكافحة الظاهرة، وأبرزها مؤتمر: "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، الذي عقد في فرنسا أواخر شهر أكتوبر؛ حيث طرح الوفد الممثل للمملكة مقترحا بإعداد مشروع اتفاقية دولية لمكافحة غسل الأموال تعنى بتقنين

التعاون بين الدول المشاركة في المؤتمر وتبادل المعلومات بشأن الجريمة وتحريم نقل الأموال المتحصلة من عوائدها والتحفظ عليها ومصادرتها وتبادل المتهمين فيما بينها.

كما قامت الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع الهيئات المالية والمصرفية، وفي مقدمتها المصرف المركزي (مؤسسة النقد سابقاً)، للحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتفعيل جهود مواجهتها، وكانت كل هذه الجهود موضعا للتقدير دوليا، فلقد توجت بشهادة دولية متميزة تمثلت في "تقرير الاستراتيجية الدولية للسيطرة على المخدرات ومكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة" عن العام 2007، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، حيث أشاد بالجهود التي بذلتها المملكة، وعلى مدى زمني متواصل، في سياق مكافحة غسل الأموال، من النواحي القانونية والتنفيذية وغيرهما.

وفيما يتعلق بقضايا الفساد، يمكن القول بأن البحرين لم تعرف خلال عام 2007 إلا بعض قضايا الفساد الصغيرة التي ارتبط ظهورها بالأساس بتوزيع المسؤوليات والسلطات على الوزارات والمحليات والأجهزة الإدارية بوجه عام، ولذلك لم تخرج هذه القضايا عن مجرد مخالفات مالية وإدارية في مستوياتها العادية، وتمثلت أبرز هذه القضايا في: متابعة ملف صندوقي التأمينات والمعاشات، واستمرار أجواء المحاكمة في قضية مدير بنك الإسكان السابق ومعاونيه المتهمين في سرقة مليون ونصف المليون دينار، وهي القضية التي تفجرت منذ يناير 2004، إضافة إلى بضع شبهات بشأن وجود فساد مالي وإداري في بعض الجهات لم تدخل بعد إلى الساحات القانونية والقضائية.

وإزاء ذلك اتخذت المملكة، بكافة هيئاتها وأجهزتها المعنية، حزمة من الإجراءات والسياسات، تمثلت أبرزها في إقرار البرلمان أواخر مارس قانون الكشف عن الذمة المالية، تحت اسم: " من أين لك هذا؟ "، متضمنا الحبس خمس سنوات بحق كل

شخص حصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع.. وجاء استكمالاً لهذه الجهود التشريعية كذلك التعديل الذي أدخلته لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب على بعض أحكام قانون العقوبات الصادر عام 1976، وإضافة مادة جديدة تعنى بمكافحة الرشوة.

وبالإضافة إلى الجهود التشريعية، كانت هناك المتابعات الرقابية التي تمثلت – ***أولاً*** – في تقرير "ديوان الرقابة المالية" الرابع من نوعه والصادر يوم 2007/10/23، والذي كشف عن قضايا جوهرية هامة تتصل بأداء المؤسسات الحكومية أو المؤسسات التي للحكومة نسبة كبيرة في رأسمالها كشركتي "بابكو" و"ألبا".. ***كما تمثلت – ثانيا*** – في الدورة التدريبية التي عقدها "ديوان الخدمة المدنية" أواخر شهر أكتوبر في مجال الرقابة الإدارية وشارك فيها 28 ممثلاً من مختلف الوزارات والجهات الحكومية بهدف توعية الموظفين بالإجراءات الصحيحة التي تحد من الوقوع في المخالفات وتؤدي إلى تحسين وتطوير العمل بالشكل الذي يعطي صورة ناصعة لعمل الجهاز الحكومي.

وجاءت الفعاليات المواكبة في سياق إقليمي ودولي واسع النطاق، وتمثلت – **عربيا**– في مشاركة البحرين في "الملتقى العربي الأول حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، الذي نظمته "المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، واستضافته القاهرة في شهر يناير، وكذلك استضافت المنامة يومي 3 و 4 نوفمبر "المؤتمر البرلماني العربي الثالث لمكافحة الفساد"، بمشاركة عدد من النواب السابقين والحاليين في أغلب الدول العربية، وحضور بعض الخبراء الدوليين في مجال الكشف عن الفساد.

وتمثلت –**خليجيا** – في مشاركة المملكة في اجتماع "لجنة الوكلاء" للتحضير للاجتماع السادس لرؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون، الذي عقد

خلال الفترة من 25 إلى 26 أكتوبر بمدينة الرياض ، وبرزت –**دوليا**– في مشاركة المملكة في الاجتماع الخامس بالمكسيك للجنة الإشرافية للمعايير المهنية التابع ة للمجموعة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) ممثل ة عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي).

وفيما يتعلق بمكافحة ظاهرة المخدرات، اعتمدت البحرين استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد والوسائل والأدوات في مواجهتها لهذه الظاهرة، فعلى الصعيد التشريعي، أقر البرلمان بغرفتيه "قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية"، ليحمل مسمى القانون رقم (15) لسنة 2007، كما أقر مجلس الشورى مشروع قانون التصديق على اتفاقية التعاون في المجال الأمني مع قطر، والتي تهدف لتبادل المعلومات والخبرات الأمنية والفنية والتقنية من أجل مكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروع للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة.

وصاحب ذلك جهود أمنية وقائية تجسدت باتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية التي من شأنها الحيلولة دون تفشي ظاهرة المخدرات في المجتمع، وذلك من خلال شقين رئيسيين، ***أولهما: تطوير أداء الأجهزة الأمنية***، عبر تنظيم العديد من الدورات التدريبية وورش العمل، بهدف تأهيل قوات الأمن وتنمية مهاراتها في مجال مكافحة المخدرات، ***وثانيهما: التركيز على الجانب التوعوي والتثقيفي***، عبر تنظيم المؤتمرات والندوات والفعاليات الاجتماعية التي تهدف للعب دور وقائي تجاه التبعات الصحية والقانونية المترتبة على التعاطي والاتجار غير المشروع للمخدرات.

وفي مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية، كانت الجهود الأمنية البحرينية بمثابة نموذج ريادي للتصدي لهذه الجريمة الناشئة حديثاً من مفرزات التقدم التكنولوجي في مجالي المعلومات والاتصالات، إذ استحدثت وزارة الداخلية شعبة أمنية جديدة تعنى بمكافحة الجريمة الإلكترونية، بحيث تعمل بطريقين متوازيين، هما: التحقيق في

البلاغات ، وتقديم المساعدة الفنية لـلإدارات والشعب الأخرى في الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية .. ومن ناحية أخرى عمدت الوزارة إلى تطوير إداراتها المختصة بهذه النوعية من الجرائم وتأهيل العاملين فيها، عبر المزيد من البرامج التدريبية وورش العمل المختصة.

وقد اعتمدت هذه الجهود الأمنية آلية التنسيق مع الوزارات الأخرى، وفي مقدمتها وزارة الإعلام تفعيلاً للاستحكامات وسداً لثغراتها، ولقد أشادت بهذه الجهود جمعية " منتجي برامج الكمبيوتر التجارية في منطقة الشرق الأوسط ووصفتها بـ"الإيجابية"، كما أعرب "ا لاتحاد الدولي لمكافحة القرصنة " عن تقديره لـلجهود التي بذلتها وزارة الإعلام البحرينية، ممثلة في قطاع المطبوعات والنشر في مجال مكافحة القرصنة الإلكترونية، معتبرا أن المملكة أصبحت إحدى الدول البارزة في مجال مكافحة جرائم القرصنة، نظرا لما تتمتع به من منظومة قانونية وإجراءات تنفيذية أسهمت في الحد من هذه الجرائم.

ومن أبرز التحديات الأمنية الأخرى التي واجهتها مملكة البحرين على المستويين الرسمي والشعبي، **الإفرازات السلبية لظاهرة الطائفية** ، التي جاءت نتاجا لتوترات أمنية إقليمية.. وإزاء ذلك تضافرت الجهود لتعبر عن وعي وطني شامل – بأبعاده السياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية والدينية – بضرورة نبذ الفرقة بين المواطنين وتعزيز وحدتهم، وهو ما جاء عبر العديد من المستويات، **منها:**

أ) المستوى الحكومي ، وذلك عبر تأكيد العديد من قياداتها على الوحدة الوطنية ومحاربة الطائفية، وهو ما انعكس في العديد من تصريحات كبار المسؤولين.

ب) المستوى النيابي والبرلماني، وقد برز بصورة أساسية في قرار مجلس النواب في فبراير تشكيل لجنة برلمانية تعنى بمناهضة الطائفية والتصدي لأي محاولات من شأنها تأجيجها داخل المجلس وخارجه.

ج) المستوى الشعبي والمجتمعي ، وهو ما انعكس فيما أبدته مؤسسات المجتمع المدني السياسية منها والاجتماعية والدينية، من حرص على وحدة البلاد في مواجهة الطائفية، وذلك من خلال ما تصدره من بيانات سياسية وتنظمه من مؤتمرات وندوات.

لم تكن الجهود الأمنية في مواجهة كل هذه الظواهر والقضايا التي تهدد استقرار المجتمع.. مجرد جهود ميدانية فقط، ولكنها استطالت بفعالياتها إلى الاستقراء الأكاديمي وإلى التنسيق الإقليمي – الدولي، ففي الفترة من 19–21 نوفمبر نظمت وزارة الداخلية مؤتمرا تحت مسمى "منتدى الأمن الداخلي والعالمي..الشرق الأوسط"، والذي يعد الأول من نوعه؛ حيث بحث في كافة القضايا التي تمس الأمن بمفهومه الأشمل، من قبيل: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الجرائم الإلكترونية، أمن الدوائر المالية والمصرفية، أمن الطائرات والمطارات، وأمن الطاقة..إلخ. وشارك فيه أكثر من 500 مسؤول وخبير أمني على مستوى العالم.

وكان هناك أيضا التنسيق الإقليمي – الدولي والذي تجسد في **الجولات التي قام بها مسؤولو الأجهزة الأمنية للعالم الخارجي، وفي مقدمتهم وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله** الذي قام بزيارتين أمنيتين خلال شهر مارس، بدأت **بالولايات المتحدة** حيث التقى العديد من المسؤولين الأمريكيين المعنيين بالشأن الأمني، و اتفق معهم على صياغة مسودة مشروع مذكرة تفاهم تم توقيعها فيما بعد في منتصف يونيو من جانب الوزير والسفير الأمريكي بالمنامة "وليم تي مونرو" – نيابة عن بلاده

– وتشمل التعاون بين البلدين لمحاربة الجرائم المنظمة ورفع القدرة في مجال تبادل المعرفة والمعلومات.

أما محطته التالية فكانت **المملكة المتحدة**، إذ التقى الوزير نظيره البريطاني "جون ريد"، وبحثا آفاق التعاون والتنسيق المشترك في المجالات الأمنية بين البلدين، وأبدى الشيخ "راشد" ارتياحه حيال تنفيذ بنود مذكرة التفاهم التي وقّعت بينهما في العام 2005، وما تضمنته من مجال الاستفادة البحرينية من الخبرات والمعلومات والأساليب المتقدمة في بريطانيا.. كما قام بزيارة أخرى لبريطانيا في ديسمبر، التقى خلالها نظيره للأمن والشرطة ومكافحة الإرهاب والجريمة، وجرى خلال اللقاء بحث عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وبحث آفاق التعاون وسبل تعزيزه في المجالات الأمنية بين الجانبين.

كما قام الوزير بزيارة **لفرنسا** في أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر، أسفرت عن توقيع اتفاق أمني بين البلدين بشأن ا لتعاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات والخبرات والاستشارات الفنية، وخاصة في مجال الدفاع المدني ومكافحة الجرائم بكل أشكالها ، كما أجرى وزير الداخلية البحريني العديد من الزيارات الميدانية للأجهزة الأمنية الفرنسية، ومنها قوات الدرك الوطنية وقيادة قوات الجوالة وقوات التدخل الخاصة ومركز الدفاع والأمن المدنيين ، بهدف التعرف على أحدث الطرق والأساليب المتبعة في مواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

وفي الاتجاه المقابل، فتحت المملكة أبوابها لاستضافة المسؤولين الأمنيين من العرب والأجانب، لتعزيز أواصر التعاون الأمني مع بلدانهم، وجاء في سياق ذلك – على الصعيد الخليجي – استضافتها وفدا أمنيا من دولة الإمارات العربية المتحدة ، أطلعه رئيس الأمن العام بالمملكة اللواء "عبد اللطيف بن راشد الزياني" على برنامج النظام الأمني الجنائي الموحد الذي تعمل وزارة الداخلية على تطبيقه، كما تلقى وزير

الداخلية رسالة من نظيره العماني تتناول العلاقات الأمنية الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتوطيدها بما يخدم الأمن والاستقرار.

وعلى الصعيد العربي ، استقبلت المنامة مدير الأمن العام الأردني في يونيو، وتركزت اللقاءات حول بحث أوجه التعاون في المجالات الأمنية في إطار الاتفاقيات الموقعة بين المملكتين وسبل تعزيزها من خلال تبادل الخبرات وإقامة الدورات المشتركة في الجوانب الأمنية، في سياق سعيهما لرفع كفاءة منتسبي الأجهزة الأمنية وتحسين أدائها.. كما زار المملكة وفد مصري يضم عميدي كليتي الحقوق بجامعتي القاهرة وعين شمس بهدف مناقشة سبل التعاون وتعزيز التنسيق بين وزارة الداخلية وجامعتي القاهرة وعين شمس في مجال البحوث والدراسات ، وتزويد الأكاديمية الملكية للشرطة بالخبرات والكفاءات الأكاديمية ، في إطار سعي وزارة الداخلية إلى تحقيق استراتيجية التكامل الأمني من خلال إبرام الاتفاقيات وتبادل الخبرات مع المعاهد والجامعات.. وكذلك **على الصعيد الدولي** ، استضافت وفدا أمنيا بريطانيا للتباحث حول تفعيل الإجراءات الواردة في الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين القاضية بالتعاون في مجالات التدريب الأمني وتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات.

كل هذه الجهود والإشادات التي رافقتها خلال عام 2007، تؤكد أن البحرين هي دولة آمنة، وتدعو بالتوازي إلى إعادة قراءة مؤشر السلام العالمي الذي صدر في نفس العام واحتلت فيه البحرين المرتبة (62) من بين 121 دولة.. متقدمة بذلك –عربيا– على الأردن (63) ومصر (73) وسوريا (77) والسعودية (90) واليمن (95) والجزائر (107) ولبنان (114) والسودان (120) والعراق (121)، ومتقدمة أيضا –إقليميا– على إيران (97) وعلى إسرائيل (119)، ومتقدمة كذلك –دوليا– على الولايات المتحدة (96) وعلى روسيا (118)، فالمؤشر يرتبط بعدة معايير وإحداها التهديدات الخارجية، ولقد افترض معدو المؤشر أن الأزمة الإيرانية – الأمريكية تضع البحرين في بؤرة التهديد الخارجي.. ولذا فلقد تراجع نسبيا ترتيبها إلى المرتبة (62).

ولكن .. تبقى هناك زاوية خلافية ونظن أننا محقون فيها.. فالبحرين دولة تدعو إلى السلام الإقليمي والعالمي ولم تدخر طاقة سعيا إليه .. وتمد يدها طلبا للصداقة ولم تلوح بها تهديدا بعدوان، وبالتالي.. فإنها وبمنطق السلام العالمي توصف كدولة محبة للسلام، وهو ما ينبغي أن يرفع ترتيبها في مؤشره، على العكس تماما من دولة مثل إسرائيل التي تراجع ترتيبها في المؤشر إلى المرتبة (119) بزعم إنها محاصرة بتهديدات خارجية .. بينما سياساتها التوسعية والعدوانية تجاه الغير في المنطقة لا تستقطب لها فقط الأعداء ولكن توصفها بأنها دولة عدوانية وغير محبة للسلام، ولذلك.. يبدو هناك ما يبرر تراجع ترتيبها في المؤشر.

وفي مقاربة الزاوية –اتصالاً– يتكشف أن معايير المؤشر لم تتضمن معيارا يتعلق بسياسات الدول إزاء خيارات السلام والعدوان .. إزاء احترام القانون الدولي أو عدم احترامه .. إزاء الالتزام بالشرعية الدولية أو عدم الالتزام بها، ومرة أخرى .. فعندما نأخذ هذا المعيار المنطقي في الاعتبار .. فإن ترتيب البحرين في المؤشر سوف يتقدم كثيرا .. وترتيب دول أخرى سوف يتأخر كثيرا، ومن ثم.. فإننا نقترح اعتماد هذا المعيار ضمن معايير المؤشر لمواءمات تضيف إلى موضوعيته.. وليس لحسابات تتعلق بالبحرين.

وبعد.. فإننا في الخاتمة نستعيد مقولات المقدمة حيث لا تنمية من دون أمن.. وأن الأمن هو مسئولية الجميع، ولأنه مسئولية الجميع ..فنحن نذكر أيضا ببعض تفهمات باتت مطلوبة من الجميع وعرضنا لها في السطور الأولى للمقدمة.. تفهم لضرورات الأمن.. وتفهم لإكراهات قد يجد رجال الأمن أنفسهم مضطرين إليها للقيام بواجباتهم.. وتفهم لخطوط فاصلة بين حقوق وواجبات.. وتفهم لثمن قد يدفعه الجميع إذا ما عانى رجال الأمن من إحباطات متراكمة بفعل انتقادات مسبقة وجاهزة التصنيع، وتفهم بأن الأمن والاستقرار هما أصل رأسمالي للبحرين وبدونهما..لا مجال لحديث عن معدلات نمو مرتفعة ولا مجال لحديث عن ارتقاء بمستوى معيشة المواطن ولا مجال لحديث عن تطوير الخدمات...إلخ، فبدونهما لن تأتي استثمارات، ولن يتسع الممر الضيق الذي يحاصر البحرين بموارد طبيعية محدودة نسبيا.. بل سوف يزداد ضيقا.

ولعلنا نضيف بعد ذلك اقتراحا.. فإذا كان حق الأمن هو أحد حقوق الإنسان وهو أحد حقوق المجتمع، فإننا نقترح تشكيل جمعية أهلية للدفاع عن هذا الحق.. في مجتمع أزاح العديد من العوائق على طريق إنشاء جمعيات أهلية للدفاع عن كل حقوق الإنسان على أرض البحرين، وهناك العديد من المهام التي تنتظر الجمعية

المقترحة.. دفاعا عن أحد حقوق الإنسان والمجتمع، ولعل هذه الجمعية تلهم مجتمعات أخرى بتكوين جمعيات مماثلة.. تستبقي للبحرين سبق الريادة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/12/30

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

البحرين عام 2007

المرأة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

Flat 9, Second Floor, 6 Aisha Al Taymoreya St., Garden City, Cairo, Egypt.

المرأة

البحرين عام 2007

المرأة

تعيش مملكة البحرين تجربة إصلاحية فريدة من نوعها ، يقودها الملك "حمد بن عيسى آل خليفة"، والذي حمل على عاتقه قضية التحول نحو الديمقراطية وتوسيع المشاركة الاجتماعية والسياسية، وتشغيل طاقات المرأة المعطلة، انطلاقًا من إدراك أن تعطيلها يحول دون إسهامها في تنمية البلاد ويؤدي بالتالي إلى زيادة الأعباء؛ حيث لا تعد في هذه الحالة طاقة إنتاجية، ولكن طاقة استهلاكية فقط.

وفي سياق متصل.. أضاف عام 2007 مكاسب أخرى للمرأة على جميع المستويات، من خلال تطوير مفاهيم التكافؤ والمشاركة، والتعاون بين الجمعيات و قيام وسائل الإعلام بدور في تشجيعها على مواصلة عملها في خدمة المجتمع، وعرض نماذج مشرفة تبرز مواقفها وإسهاماتها الثقافية والفكرية والمجتمعية.

وفي ظل هذا النشاط أصبح للمرأة البحرينية حضور قوي ومؤثر على الساحتين الإقليمية والعالمية؛ حيث أضحت نموذجًا للمرأة صاحبة الحقوق والتأثير الإيجابي في بناء مجتمعها، وهذا لم يأت بقوانين وتشريعات وحسب، وإنما جاء بمبادرات حضارية ساهمت فيها القيادة

السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وبادرت إليها المرأة البحرينية باذلة قصارى جهدها، وليس أدل على ذلك من مطالبة الاتحاد النسائي بأن يكون يوم المرأة العالمي الموافق 8 مارس من كل عام "عطلة وطنية سنوية" أسوة بالعطل الوطنية الأخرى.

وكان من أبرز ما شهده عام 2007، قيام المجلس الأعلى للمرأة برئاسة قرينة الملك الشيخة "سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة" باعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، وهو ما يعني وضع الخطوط العريضة للرؤى والطموحات التي تتجلى في ترسيخ منجزات وإسهامات المرأة البحرينية والسعي إلى توحيد الجهود مع كافة الجهات في المملكة لوضع الأساس المتين والبناء السليم لمسير تها في الحاضر والمستقبل، فضلاً عن صدور قرار رقم (4) لسنة 2007 عن الشيخة "سبيكة" بتشكيل 3 لجان متخصصة بالمجلس الأعلى للمرأة، **وهي:** لجنة التمكين الاقتصادي؛ لجنة الاستقرار الأسري؛ لجنة المرأة وصنع القرار، وذلك في إطار سعي المجلس إلى خلق شراكة حقيقية فاعلة بينه وبين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية وكل الجهات ذات العلاقة لتحقيق الأهداف المنشودة لرفعة المرأة البحرينية.

كما قام المركز أيضًا بإنشاء مركز لشكاوى المرأة يهدف إلى مساعدتها في تخطي مشاكلها بالتنسيق مع الجهات الرسمية، بالإضافة إلى مساهمته في حصول عدد كبير من أبناء الأم البحرينية المتزوجة من أجنبي على الجنسية البحرينية، والحصول على قرار بأحقية المرأة المطلقة والأرملة في الخدمات الإسكانية.

في إطار خلق بيئة أعمال خصبة لتشجيع النساء على الدخول في القطاع الاقتصادي ، ورفع نسبة مشاركتهن في القطاع التجاري إلى 37% في الفترة 2008- 2012، يعتزم المجلس إنشاء أول مركز حاضنات لسيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال إطلاق العديد من المبادرات والاتفاقيات بين شركاء العمل النسائي، في مختلف المجالات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وفي سياق متصل.. قام مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بتكليف من المجلس الأعلى للمرأة بإعداد دراسة حول تأثير اتفاقية التجارة الحرة البحرينية – الأمريكية على وضع المرأة العاملة، لاسيما في قطاع الملابس والمنسوجات الجاهزة، بهدف رصد الآثار المترتبة على تطبيق الاتفاقية على المدى القصير والمتوسط والطويل، والتعرف على الفرص التي يمكن الاستفادة منها والمخاطر والتحديات التي ينبغي تلافيها ومواجهتها، واقتراح آليات تعزز مركز المرأة البحرينية في سوق العمل، وفقًا للظروف الجديدة التي سوف تخلفها تلك الاتفاقية في الاقتصاد البحريني.

وبشكل عام احتلت قضية التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية رأس أجندة العمل النسوي الرسمي/والأهلي في العام 2007؛ على مختلف المستويات ، فعلى سبيل المثال وقع المجلس الأعلى للمرأة مذكرة تفاهم مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، وتهدف المذكرة الموقعة بين الطرفين أساسًا إلى تمكين المرأة البحرينية اقتصاديًا.

وكذلك أيضًا تم إطلاق مشروع "مركز الرعاية الأولية الأسرية" على يد جمعية "تنمية المرأة البحرينية، فضلاً عن قيام جمعية "البحرين النسائية" بتنفيذ برنامج تأهيلي للمرأة تحت مسمى "روافد التنمية"، بهدف تعزيز قدراتهن الذاتية ومهارات التواصل، والعمل على توعيتهن بحقوقهن في الحياة.

وعلى صعيد آخر، استضافت المملكة برنامج مجلس سيدات الأعمال العرب الخاص بتدريب وتأهيل العنصر النسائي في بعض من التخصصات والمهن التي يتطلبها سوق العمل ، ويعتبر

هذا البرنامج بذرة لتأسيس مركز الشيخ "خليفة" لتدريب المرأة البحرينية؛ حيث إن سياسة المجلس هي توظيف الدعم الذي يتلقاه لصالح أنشطة المرأة.

وللنهوض بمشروعات سيدات الأعمال، قام مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بتدريب وتنمية أكثر من 186 سيدة أعمال بحرينية، وساعد في تأسيس 70 مشروعًا للسيدات باستثمارات تصل إلى 65 مليون دولار.

ولم تكن المرأة البحرينية بعيدة عن العلوم التكنولوجيا التي تزايد استخدامها في الأعمال، وإنما أتى إنشاء مركز *"ليلى فخرو لتقنية المعلومات" لزيادة* عدد المدربات على استخدامها ، وذلك للأهمية المتزايدة لدور تقنية المعلومات في دعم النساء ورفع وعيهن وتمكينهن اقتصاديً ا واجتماعيًا وسياسيًا؛ حيث ستكون باكورة عمل المركز تنفيذ مشروع "استخدام تقنية المعلومات لتمكين المرأة اقتصاديًا".

وقد تزايدت الجهود الرسمية في هذا الشأن؛ حيث تسعى وزارة الصناعة والتجارة من خلال مشاركتها لوزارة التنمية الاجتماعية إلى إعداد قانون يقنن عمل الأسر المنتجة، بما يسهم في تشجيع المرأة على الانخراط في العمل التجاري ومد الأسواق بمنتجات ذات جودة وقيمة.

ونظرًا لأهمية تحليل الخطاب الإعلامي المقدم عن المرأة في وسائل الإعلام لكشف مدى عمله في إطار تقديم صور تعمل على التمكين للمرأة كفاعل نشط في الحياة العامة قام مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والمجلس الأعلى للمرأة من جهة بالتعاون مع مركز دراسات المرأة والإعلام بكلية الإعلام – جامعة القاهرة من جهة ثانية بإعداد دراسة بعنوان "الإعلام والمرأة في الريف والحضر.. دراسة تطبيقية على مصر والبحرين".

وكنتيجة لكل ما سبق.. توجت مسيرة العمل النسائي في المملكة عام 2007 بإنجازات تحسب لها لتكون المرأة الشريك الجدير في بناء الدولة ونموها، وذلك عبر انخراطها في التخصصات المختلفة؛ حيث تبوأت أرفع المناصب القيادية والسياسية، ومن الأمثلة على ذلك منح "مؤسسة الطريق إلى السلام" التابعة لحاضرة الفاتيكان في روما الشيخة "هيا بنت راشد آل خليفة "، رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، جائزة طريق السلام ، كانت تلك هي المرة الأولى التي تمنح فيها هذه الجائزة لشخصية من العالم العربي والإسلامي، كما اختيرت الشيخة "حصة بنت خليفة آل خليفة" الرئيسة التنفيذية لمؤسسة إنجاز البحرين من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن القيادات العالمية الشابة لعام 2007، في حين حظيت الجمعيات النسائية البحرينية بمكانة عالمية هي الأخرى، فقد اعتمدت "جمعية البحرين النسائية" من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، للمشاركة بفاعلية كمراقب في المجلس الحاكم / المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والذي ينعقد في أكتوبر من كل عام.

وفي منتصف العام عينت "بيبي السيد شرف العلوي" رئيسة للبعثة الدبلوماسية البحرينية لدى جمهورية الصين الشعبية، في حين أصبحت الدكتورة "رنا العمادي"، أول بحرينية تحصل على شهادة الزمالة الكندية في الطب المهني، وكانت شركة ألبا قد أرسلت الدكتورة "العمادي" في بعثة دراسية لمدة عام إلى كندا لدراسة تخصص الطب المهني، ضمن برنامج التطوير والتدريب الأكاديمي والمهني المعتمد في الشركة.

وداخليًا.. تم ترشيح المحامية "جميلة سلمان" لرئاسة جمعية المحامين، وستكون أول امرأة في الوطن العربية تصبح نقيبة للمحامين في حال فوزها، وفي الوقت نفسه أدت الدكتورة "ضحى إبراهيم محمد الزياني" القسم القانوني أمام الملك "حمد"، وذلك بمناسبة تعيينها عضوً ا بالمحكمة الدستورية.

كما صدر عن الملك أيضًا أمر ملكي رقم 24 لسنة 2007 بتعيين الدكتورة " ندى عباس حفاظ" عضوًا بمجلس الشورى خلفً ا للسيد "جهاد حسن إبراهيم بوكمال "، على أن تنتهي عضويتها بنهاية عضوية سلفها.

وهذا يدل على وجود رغبة "رسمية" حقيقية وواضحة لتمكين المرأة ووضعها في مراكز صنع القرار. وعلى رغم قلة الأعداد "النسوية" في تلك المواقع المهمة والفارقة، إلا أن مجرد وجودها فيها اختصر سنوات طويلة لا تزال المرأة في الدول المجاورة تمر بها حتى الآن، ناظرة إلى المرأة البحرينية كمثل أعلى.

وأخيرًا.. لا يمكن إنكار أن المرأة البحرينية قد حصلت على حقها السياسي كمرشحة وناخبة من دون المرور برحلة طويلة من المطالبات وانتظار طويل، وكانت مشاركتها خلال الانتخابات النيابية والبلدية عام 2006، **دليلاً على التقدم الملموس الذي حققته على طريق تطبيق الديمقراطية، ورغم** نجاح امرأة واحدة هي "لطيفة القعود" في الوصول إلى البرلمان، لم يتخل المجلس الأعلى للمرأة عن برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية، فاستكمل ما بدأه من خلال جملة البرامج العملية، عبر توفير 8 منح دراسية لعدد من السيدات البحرينيات ممن شاركن في برنامج التمكين السياسي لدراسة دبلوم التنمية السياسية بمعهد التنمية السياسية.

وكانت مسألة تشكيل لجنة دائمة للمرأة تتواصل مع المجلس الأعلى ، من القضايا الهامة خلال هذا العام ، لاسيما بعد أن أثبتت اللجنة المؤقتة للمرأة والطفل جدارتها في الفصل التشريعي السابق، وهو ما حدث بالفعل رغم المعارضة الشرسة حيث أعلن مجلس الشورى يوم 2007/3/19 الموافقة على اقتراح بإنشاء لجنة دائمة للمرأة والطفل.

وخليجيًا.. أيدت عضوات مجلسي الشورى والنواب المشاركات في ختام " **مؤتمر البرلمانيات الخليجية" بأبو ظبي،** تشكيل هيئة للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون الخليجي، من شأنها البحث في مشكلات المرأة الخليجية العامة، واقتراح حلولها ورصد وتحليل التقدم والإنجازات فيما يتعلق بتمكينها ، والعمل على تطوير أدائها البرلماني وأدائها في مراكز صنع القرار.

وكذلك زار المملكة وفد من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، من أجل إجراء استطلاع بشأن تمكين المرأة البحرينية في الش ؤون العامة وصنع القرار.

وباعتبارها مهمومة بما يحيط ببلدها ووطنها العربي من توترات شاركت المرأة البحرينية ممثلة في شخص الشيخة "سبيكة" في جلسة الحوار الثانية التي نظمها معهد دراسات السلام التابع لحركة سوزان مبارك الدولية من أجل السلام، والتي جاءت تحت عنوان "توفير أجواء الحماية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة"، كما شاركت الشيخة "هيا بنت راشد آل خليفة" في مؤتمر "القادة النساء – السعي من أجل تحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط", والذي عقد بمدينة فيينا؛ حيث أشارت إلى أن النساء هن الأكثر تعرضًا لمخاطر النزاعات المسلحة في شتى بقاع العالم، مطالبة بضرورة معالجة الأزمات السياسية التي تموج بها المنطقة.

وانطلاقًا مما كشفت عنه الجمعية البحرينية لمناهضة العنف الأسري من أنها تستقبل 1600 حالة شهريًا لمعنفات يشكين ضرب أزواجهن لهن، بمعدل 53 امرأة يوميًا، تشكل البحرينيات ٩٩٪ منهن، وكذا دراسة حديثة قام بها مركز البحرين للدراسات بتكليف من المجلس الأعلى

للمرأة من أن 59٪ من أفراد المجتمع يعتقدون بوجود ظاهرة العنف ضد المرأة، فيما يلقي 53٪ باللائمة على المرأة فيما يرتبط بالعنف الذي تتعرض له.

انطلاقًا مما سبق.. تضافرت جهود كافة الجهات المعنية للحد من هذه الانتهاكات، من خلال عمليات البحث العميق في جذور المشاكل ومعالجتها بالتشريعات الصارمة وبمنهجية متكاملة - وفي إطار الحرص على استقرار ورعاية وتهيئة بيئة آمنة مستقرة للأسرة، مازالت الحكومة البحرينية تسعى لتأكيد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؛ كما تم افتتاح مركز "عائشة يتيم للإرشاد الأسري"، وذلك لتقديم خدمة الإيواء للنساء المعنفات والتي تتمثل في توفير خدمات اجتماعية ونفسية وقانونية لمعالجة المشكلات الأسرية والتصدي لمظاهرها، إضافة إلى تقديم خدمات تحمي الأسرة من الانتهاكات التي يتعرض إليها أفرادها.

ومن ناحية أخرى، تم في يوم 2007/1/9 توقيع عقد للشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية و"الجمعية البحرينية لمناهضة العنف الأسري"، بشأن إدارة الجمعية لدار الأمان لحماية المتعرضين للعنف الأسري، وبتوقيع هذا العقد تكون الوزارة قد خطت خطوة كبيرة في سبيل تفعيل مبدأ الشراكة المجتمعية بين الجهات الرسمية والأهلية .

ويصب في هذا الإطار أيضًا تنظيم جمعية "أوال النسائية" من خلال "مركز أوال" للمساعدة القانونية على إطلاق حملة ضخمة لتعبئة المجتمع والمؤسسات الرسمية والأهلية للعمل على إصدار تشريع يوفر الحد الأدنى من الحماية للمرأة داخل المنزل، وذلك بعد أن أخذت على مسؤوليتها العمل على إصدار هذا التشريع.

كما تم العمل على إعداد تشريعات قانونية ودستورية تعيد للمرأة حقوقها، ومن ضمن تلك التشريعات والقوانين التي يجري العمل على إصدارها:

أولاً - قانون الأحوال الشخصية؛ حيث أعلن رئيس الوزراء الشيخ "خليفة بن سلمان" أن من أولويات الحكومة الآن إيجاد صيغة توافقية حول قانون الأحوال الشخصية ترضي جميع أطراف المجتمع البحريني، والذي ينقسم في هذا الشأن إلى ثلاث فرق: الأول؛ الطرف الديني، والذي يطالب بضمانة دستورية تمنح علماء الدين حقّ التصرف بالقانون وفق ما يرونه مناسبًا، وليس وفق إرادة السلطة التشريعية.. والثاني؛ الطرف الرسمي، ويدعم بقوة إصدار القانون .. والثالث الطرف الأهلي المعنيّ بالمطالبة بإصدار القانون.

ثانيًا- قانون منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي؛ ففي ظل وصول عدد أبناء الأمهات البحرينيات المحرومين من اكتساب جنسية والدتهم إلى 1782 وفق آخر إحصائية بهذا الشأن العام 2004 - قطعت الحملة الإقليمية للمرأة حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي شوطًا كبيرًا إلى أن حصلت على بعض التعديلات المهمة، *التي أعطت بعض هؤلاء الأبناء هذا الحق، كما* تقدم رئيس مجلس النواب "خليفة الظهراني" باقتراح بقانون إلى مجلس النواب بشأن تعديل المادة 4 من قانون الجنسية المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1989، وذلك على النحو الذي يعطيهم حق الحصول على جنسية الأم.

ثالثًا - قانون التأمينات ، انطلاقًا مما كشفته رئيسة الاتحاد النسائي "مريم الرويعي " من أن سجلات التأمينات الاجتماعية تضم 18367 امرأة في عام 2006، أي بما يساوي ٦٪ من إجمالي المؤمن عليهم ويخضعون تحت التأمينات الاجتماعية، كانت الحاجة ضرورية ل تطبيق نظام تأمين الأمومة الذي يخضع للدراسة، من أجل إنصاف المرأة وإتاحة الفرصة أمامها للحصول على حقوقها من أرباب العمل، وفق قانون العمل.

كما تقدم عضو كتلة المنبر الوطني الإسلامي النائب الدكتور " علي أحمد" باقتراح بقانون يتضمن تعديلات في بعض مواد قانون التأمين الاجتماعي الصادر بمرسوم بقانون رقم 24 لسنة 1976، وقانون معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة الصادر بالمرسوم بقانون رقم 13 لسنة 1975 لتُعدل المادة رقم (39) من قانون التأمين الاجتماعي رقم 4/6/ 1976 بحيث تستحق الموظفة معاشاً تقاعدياً إذا انتهت خدمتها بالاستقالة وكانت قد قضت في الخدمة عشرين سنة.

رابعًا - قانون المعاشات؛ حيث أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب في اجتماعها السلامة الدستورية للاقتراح بقانون بشأن التقاعد المبكر للمرأة وتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة.

وانطلاقًا من حقيقة أنه لن يتحقق أي مكسب أو تقدم في مجال تحرير المرأة وتقوية موقفها في الدفاع عن مصالحها وحقوقها المشروعة ما لم تتصدر بنفسها مسؤولية النضال الدائم والمطالبة بالحقوق، نظمت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة ملتقى يوم 2007/4/15 لتقديم برامج توعية وتدريبية حول المرأة في قانون التقاعد، وأخرى تأهيلية خاصة بإعداد مدربين حول استخدام دليل إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية، وكذلك دورة تدريبية حول حقوق المرأة في قانون العمل الأهلي وقانون التأمين الاجتماعي ودورة في إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية.

مما سبق، يتضح مدى ما حققته المرأة البحرينية من إنجازات ومكتسبات على كافة الأصعدة (السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية)، كما كان لها وجودها البارز على الساحة الخارجية (العربية والإقليمية والدولية)، ويؤشر هذا على أهمية الدور الذي باتت تلعبه في المجتمع البحريني.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2007/12/30